

المحور الأول

السكان والقوى العامة

شكّل هذا المحور أساس المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية وجوهرها. ويشتمل هذا المحور على بعدين أساسيين، هما:

❖ النمو السكاني والتركيب السكاني

❖ القوى العاملة

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما الوسائل المناسبة لتعزيز تماسك الأسرة القطرية والحد من ظاهرة الطلاق؟
 - مع تزايد أعداد الوافدين وتنوع جنسياتهم وثقافتهم، كيف يمكن المواءمة بين تعزيز التواصل بين الثقافات المختلفة وبين الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية مع التأكيد على مبادئ حقوق الإنسان؟
 - ما الآليات والحوافز التي يمكن أن تشجع القطريين على العمل في القطاع الخاص؟
 - كيف يمكن الحد من أعداد العمالة المنزلية؟
- وقد شكلت الإجابة عن هذه الأسئلة الأساس الذي بموجبه تم تحديد أولويات المرحلة الرابعة من حيث الأهداف والإجراءات الخاصة بهذا المحور.

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- تعزيز تماسك الأسرة والحد من ظاهرة الطلاق ومعالجة آثارها.
 - تعزيز التواصل بين الثقافات المختلفة والحفاظ على الهوية الوطنية.
 - تحقيق التوازن النسبي في توزيع قوة العمل القطرية على القطاعات والميادين المختلفة.
 - التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، ولاسيما العمالة المنزلية.
- وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة في الواقع، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة، وتحديد أولويات المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

النمو السكاني والتركيبة السكانية		الهدف 1: تعزيز تماسك الأسرة القطرية والحد من ظاهرة الطلاق ومعالجة آثارها			
إجراء 1: تكثيف الدورات التثقيفية قبل الزواج وبعده للحفاظ على تماسك الأسرة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه	
	موجود كإجراء في طور:				
	الوقت	المكان	الطريقة		
وجود برامج متكاملة للتثاقفة الزوجية وحقوق الزوجين وواجباتهما					• ينظم مركز الاستشارات العائلية وغيره من المؤسسات الرسمية والأهلية برامج وأنشطة تثقيفية مرئية ومسموعة ومقروءة كثيرة تهدف إلى تماسك الأسرة. ومن أبرز البرامج التي قدمها المركز خلال عام 2013: برنامج "المقبلون على الزواج"، وبرنامج "التناغم الأسري". كما يقوم المركز بتقديم برنامج "النجاح الوظيفي والعائلي"، وبرنامج "الباقية التثقيفية"، وبرنامج "قرار واستقرار" وبرنامج "تسريح بإحسان" الخ. • وقد أطلقت مؤسسة قطر الخيرية في 20 مارس 2013 برنامج "زواج". ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم الدعم الثقافي والاجتماعي للشباب وتوعية المقبلين على الزواج منهم بأهمية تماسك الأسرة والآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الطلاق. • وفي هذا السياق، فإنه لدى مؤسسة "راف" برنامج أو مشروع "إعفاف" الذي يتم من خلاله تقديم دورات خاصة بالتثاقفة الزوجية. • ويقدم مركز موزة بنت محمد برنامج "المقبلات على الزواج" للعام الخامس على التوالي. • ومنذ عام 2010 تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية برنامج "أسس الزواج الناجح"، والذي يهدف إلى بيان القواعد الذهبية التي تضمن علاقة زوجية صحيحة خالية من المشكلات. • وتقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالعديد من الأنشطة في هذا المجال من خلال المواسم الثقافية والمحاضرات واللقاءات والمطبوعات وخطب المساجد والإفتاء.. الخ.
					• قدم مركز الاستشارات العائلية خلال عام 2012 العديد من الأنشطة والفعاليات التوعوية المتعلقة بأهمية الحفاظ على تماسك الأسرة، مثل: مفاتيح السعادة الزوجية، والمشكلات الأسرية، وإدارة الخلافات الزوجية، والتحذير من آثار الطلاق، والحوار والإقناع الزوجي، والأخطاء العشرة في العلاقة الزوجية. • وقامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتخصيص محور من محاور محاضرات الموسم الثقافي لعام 2012 للحديث عن الأسرة. كما تم تخصيص لقاءات خلال عام 2012 للحديث عن الأسرة بواقع 26 محاضرة في جميع المراكز الدعوية، والتي تغطي كافة مناطق الدولة. ومن أبرز الموضوعات التي تم عرضها في لقاء الثلاثاء المشار إليه: الأسرة خط الدفاع الأول في المواجهة، والبناء الإيماني للأسرة، والأسرة حقوق واجبات، والأسرة السعيدة، وبناء الأسرة المسلمة.. الخ.

المؤشر المستهدف		واقعه الفعلي			مضمونه
		في طور:	موجود كإجراء		
			التخطيط	التنفيذ	
		العام	عدد عقود الزواج	عدد حالات الطلاق	%
نسبة حالات الطلاق إلى إجمالي عقود الزواج خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2010، 2011، 2012)		2010	1752	820	46.8
		2011	1898	754	39.7
		2012	2053	835	40.7
إجراء 2: إدراج موضوع الآثار السلبية للطلاق في المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية					
وجود خطة أو توجه لإدراج موضوع الآثار السلبية للطلاق في المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية					تتضمن مادة العلوم الشرعية لمستوى العاشر إشارة في المجال الرابع إلى أهمية بناء الأسرة والحفاظ على المجتمع وأضرار الطلاق والآثار المترتبة عليه.
إجراء 3: النظر في الآليات المناسبة للحفاظ على مصلحة الأبناء بعد الطلاق					
وجود قانون ينظم الأحكام المتعلقة بحقوق الأبناء (بما في ذلك الأبناء من ذوي الإعاقة) بالرعاية الوالدية بعد الطلاق					نظم قانون الأسرة رقم (22) لعام 2006 الأحكام المتعلقة بحقوق الأبناء بالرعاية الوالدية بعد الطلاق. فعلى سبيل المثال، تقرر المادة (165) بأن "الحضانة هي حفظ الولد، وتربيته وتقويمه، ورعايته بما يحقق مصلحته". وتؤكد المادة (166) بأن "الحضانة من واجبات الأبوين ما دامت الزوجية قائمة بينهما، فإن افترقا ولو بغير طلاق، فالأم أولى بحضانة الصغير، ما لم يقرر القاضي خلاف ذلك لمصلحة المحضون".
وجود مكان أو مركز مخصص لعملية استلام وتسليم وتنفيذ الرؤية لأبناء المطلقين في بيئة نموذجية آمنة للطفل ووالديه وتحت إشراف فريق من المختصين في المجالات الاجتماعية والنفسية والتربوية					- يعد مركز الاستشارات العائلية المكان المخصص لاستلام وتسليم وتنفيذ الرؤية لأبناء المطلقين. وقد جهز المركز بقاعتين لهذا الغرض، هما: - قاعة أنشطة فسيحة للأطفال دون سن الخامسة: خصصت كل غرفة من غرف هذه القاعة لأنشطة مختلفة يوصي بها المرشد للمشاركة بين الطفل والطرف الزائر. وتخصص هذه الغرف للرؤية. - قاعة أنشطة وقراءة للأطفال فوق سن الخامسة: وهي قاعة فيها نوعية مختلفة من الألعاب ومجموعة مختارة من القصص التي تناسب هذه المرحلة العمرية، ويمكن للطفل أن يشارك في قراءتها الطرف الزائر. - وتدار هذه القاعات بصورة مباشرة من قبل فريق متخصص من المرشدين والمشرفين الاجتماعيين والنفسيين والتربويين، وبصورة غير مباشرة من قبل الإداريين.
وجود محاكم عائلية خاصة بالحفاظ على مصلحة الأبناء وحقوقهم بعد الطلاق					بحسب المادة (2) من قانون الأسرة رقم (22) لعام 2006، تتولى محكمة الأسرة كل ما له علاقة بمسائل الأسرة بما في ذلك حقوق الأبناء بعد طلاق الأبوين.
إجراء 4: إطلاق حملات توعية لتغيير نظرة المجتمع إلى المطلقة ومساعدتها على الاندماج في المجتمع					
وجود خطة متكاملة للتوعية بضرورة تغيير نظرة المجتمع للمطلقات ومساعدتهن على الاندماج في المجتمع					يقوم مركز الاستشارات العائلية حالياً بإعداد الحقيبة التدريبية لبرنامج موجه للسيدات المطلقات بعنوان "حياتي بعد الطلاق" ويهدف إلى مساعدة المطلقة على الاندماج في المجتمع.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			
	التنفيذ	المتابعة	التخطيط	
وجود برامج وحملات توعية للزواج من المطلقات والأرامل				- يعمل مركز الاستشارات العائلية على تصميم برنامج تحفيزي لتشجيع الشباب على الزواج وتغيير نظرتهم نحو الزواج من المطلقات والأرامل. - قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنفيذ برنامج توعوي حول "تشجيع الزواج من المطلقات والأرامل"، بهدف مساعدة هذه الفئات للاندماج في المجتمع.
نسبة المطلقات والأرامل اللواتي تزوجن بعد ترملهن أو طلاقهن خلال السنوات الثلاث الأخيرة	العام	نسبة المطلقات	نسبة الأرامل	
	2010	14.4	0.5	
	2011	15.4	0.4	
	2012	17.4	0.6	

الهدف 2: تعزيز التواصل بين الثقافات المختلفة والحفاظ على الهوية الوطنية

إجراء 1: إعداد كتيبات تعريفية بعدة لغات حول العادات والتقاليد في دولة قطر توزع على الوافدين عند منافذ الوصول				
وجود كتيبات تعريفية بعدة لغات حول العادات والتقاليد في دولة قطر توزع على الوافدين عند منافذ الوصول				قامت الهيئة العامة للسباحة بتقديم الدعم لحملة "منّا وفينا" كمبادرة توعوية لتثقيف سكان دولة قطر وزوارها على العادات والتقاليد والثقافة القطرية الأصيلة مستندة في ذلك على المادة 57 من دستور الدولة، والتي تمنع ارتداء اللباس غير اللائق في الأماكن العامة مع تحديد المعايير الخاصة بذلك.
إجراء 2: وضع شروط خاصة للاستخدام تتضمن إلزام شركات ومؤسسات القطاع الخاص بالعمل على توعية العاملين لديها بالعادات والتقاليد القطرية				
وجود لوائح وتدابير تتضمن إلزام شركات القطاع الخاص بالعمل على توعية العاملين لديها بالعادات والتقاليد القطرية				
وجود نشاطات وفعاليات وحملات توعية تقوم بها بعض الشركات والمؤسسات الخاصة للتعريف بخصوصية العادات والتقاليد القطرية				- بالتعاون مع مركز قطر الثقافي الإسلامي (فنا)، قامت شركة "فودافون قطر" بتعريف موظفيها وعائلاتهم على التراث والثقافة القطرية وعملت على إدماج مجموعة منهم في برنامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. وقد اشتمل برنامج الزيارة على التعرف على التراث من خلال القاعة التراثية في المركز كما التعريف بالإسلام ثقافة وحضارة. - وبدوره يقوم مركز "قطر للتراث والهوية"، وهو مركز يبحث في أمور التراث القطري، ويقوم بالعديد من الفعاليات الهادفة إلى تعزيز رؤية المركز في خلق وعي مجتمعي للاهتمام بالتراث وتأسيس قيمه والمحافظة على ثوابت الهوية الوطنية".

إجراء 3: العمل على توسيع الفرص والمناسبات الهادفة إلى التواصل الاجتماعي بين جميع السكان

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه
	موجود كإجراء			
	في طور:			
	التخطيط	الإنجاز	التقييم	
وجود برامج وأنشطة مدرسية (صفية ولا صفية) تهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للسكان				• يحرص المجلس الأعلى للتعليم على توفير الفرص للطلبة لإظهار قدراتهم على التعبير والإبداع والتميز وتشجيعهم على تحقيق النجاحات وتمكينهم من التعبير بأسلوب حضاري وعصري عن حبهم لوطنهم وولائهم لقيادتهم واعتزازهم بالتراث والثقافة والهوية القطرية، من خلال البرامج والأنشطة المدرسية الصفية واللاصفية، وتمكين المدارس ودعمها للمشاركة بفعالية في جميع الفعاليات التي تنظمها اللجنة المنظمة لاحتفالات اليوم الوطني للدولة. ويشارك في هذه الاحتفالات الطلاب من أبناء المقيمين في دولة قطر ومن مختلف الجنسيات. • نظمت اللجنة الأولمبية القطرية البرنامج الأولمبي المدرسي خلال الفترة من 2012/10/8 ولغاية 2013/4/5 "اليوم الأولمبي للمدارس"، الذي شاركت فيه مدارس الدولة الحكومية والمستقلة والأهلية والخاصة ورياض الأطفال ومؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة. ويهدف هذا البرنامج إلى التثقيف حول القيم الرياضية والتحديات المجتمعية، والمشاركة في ثقافات قطر في أجواء احتفالية، ومشاركة الجاليات من خلال قطر في ترويج القيم الأولمبية. • نظم مركز "قطر للتراث والهوية" خلال هذا العام مهرجان الهوية المفتوح للمدارس، والذي تضمن العديد من الفعاليات، منها: وطني هويتي، وحكايتي هويتي، وأوبريت طائر القمري... الخ. كما نظم المركز الاحتفال بيوم القرنفوعه، وذلك بمشاركة (70) مشاركاً من طلاب المدارس. • قامت وزارة الثقافة والفنون بزيارات ميدانية للرياض والمدارس الخاصة التي نظمها قسم الأنشطة الثقافية بإدارة الثقافة والفنون بالقرية التراثية، وذلك لمدة أربعة أسابيع متتالية عام 2013. وترافقت هذه الزيارات مع مجموعة من الفعاليات التي استهدفت الفئات العمرية من تلاميذ مدارس الروضة وحتى الصف السادس الابتدائي، والتي هدفت إلى نشر ثقافة احترام التراث والتعريف به للتواصل مع الناشئة والأجيال الجديدة، وهو أمر من شأنه المحافظة على الموروث القطري وتربية النشء على حب الوطن والانتماء إليه. • وقد قام مركز مناظرات قطر باستضافة بطولة العالم الثانية والعشرين لمناظرات المدارس في الدوحة في الفترة من 8 إلى 18 فبراير 2010م، والتي شارك فيها 57 دولة. وقد قام المركز باختيار وتدريب فريق قطر الوطني 2011م للمشاركة في منافسات هامة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، مثل بطولة العالم لمناظرات المدارس التي أقيمت في مدينة دندي - اسكتلندا - في شهر أغسطس 2011م، وفي بطولة العالم لمناظرات المدارس في يناير 2012م بجنوب أفريقيا.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			موجود كاجراء في طور:	ب.و.م.ج.و.د.
	التخطيط	الرقابة	التنفيذ		
وجود أنشطة ترفيهية (فنية، رياضية..) تهدف إلى دعم التنوع الثقافي والتعايش القائم بين الثقافات والأديان المختلفة					• نظمت وزارة الثقافة والفنون والتراث العديد من الأنشطة الترفيهية لدعم التنوع الثقافي والتعايش القائم بين الثقافات والأديان المختلفة، مثل: فعاليات القرية التراثية في حديقة البدع، والاحتفال باليوم العالمي للتراث، وجسور الصحراء (قطر- سويسرا: لقاء موسيقي بين الشرق والغرب) في مسرح قطر الوطني، والاحتفال بيوم الصداقة العالمي في مسرح قطر الوطني، والاحتفال باليوم الدولي للشباب في مسرح قطر الوطني، والمشاركة في احتفالات اليوم الوطني لدولة الامارات العربية، واحتفالية السنة القطرية البريطانية..الخ. • وفي يوم الثلاثاء من الأسبوع الثاني من شهر فبراير من كل عام يشارك سكان قطر باليوم الرياضي للدولة، حيث تقوم الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة والجهات والمؤسسات والكيانات التابعة لها، وكافة الجهات العاملة في الدولة، بما في ذلك القطاع الخاص، بتنظيم فعاليات رياضية وحركية في اليوم الرياضي للدولة، يشارك فيها العاملون والمنتسبون إليها، بما يتناسب مع أوضاعهم وأعمارهم، لتحقيق الوعي بأهمية الرياضة ودورها في حياة الأفراد والمجتمعات.
وجود مبادرات خاصة بإقامة أيام ثقافية وإعلامية تهدف إلى تطوير وتعزيز علاقات الثقة والاحترام المتبادل بين مختلف مكونات المجتمع					• قامت وزارة الثقافة والفنون والتراث بتنظيم العديد من الفعاليات الثقافية والإعلامية الهادفة إلى تعزيز علاقات الثقة والاحترام المتبادل بين مختلف مكونات سكان الدولة. ومن هذه الفعاليات: الملتقى الإعلامي الأول للشباب، ومهرجان الأفلام القصيرة الأول للشباب، والمنتدى الإعلامي الثاني للشباب، وأيام ثقافية بروناي - تركيا- النمسا، وأيام ثقافية قطرية على هامش توقيع الاتفاقية الثقافية مع فنزويلا...الخ.

الهدف 1: تحقيق التوازن النسبي في توزيع قوة العمل القطرية على القطاعات والميادين المختلفة				القوى العاملة	
إجراء 1: تفعيل قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2007م الخاص بالتقطير وتعميمه على كافة مؤسسات القطاع الخاص					
مضمونه	واقعه الفعلي			المؤشر المستهدف	
	في طور:	موجود كإجراء			
		القطاع	المستجيب		
• جار العمل من جانب وزارة العمل على تنفيذ ما جاء بالقرار من نسب تقطير في شركات القطاع الخاص، حيث تقوم إدارة تنمية القوى العاملة وإدارة الاستخدام (قسم تصاريح العمل) بالوزارة بالتوجيه والوقوف على مدى تنفيذ شركات القطاع الخاص ما جاء في القرار من نسب التقطير المستهدفة.					وجود تعليمات تنفيذية للقرار المذكور
	مدى الاستجابة		عدد شركات القطاع الخاص التي نفذت القرار المذكور بحسب مجالات نشاطها		
إجمالي عدد الشركات الخاضعة للتقطير	عدد الشركات غير المستجيبة	عدد الشركات المستجيبة			
19	1	18			
8	6	2			
10	4	6			
6	2	4			
10	3	7			
20	5	15			
12	5	7			
39	14	25			
124	40	84			
إجراء 2: التأكيد على أهمية ربط تخصصات وكفاءات مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل وتدريبهم بما يتناسب مع الوظائف في القطاع الخاص					
• أجرى مكتب تحليل السياسات والأبحاث في المجلس الأعلى للتعليم دراسة حول احتياجات سوق العمل من المهن والوظائف 2012م نتج عنها تحديد نوع الوظائف المطلوبة وعددها في كل من قطاعات العمل.					وجود بيانات حول العلاقة بين التخصصات والاحتياجات المذكورة
• أوصت الدراسة المذكورة بضرورة بناء مسارات تعليمية جديدة بطريقة علمية صحيحة، أو تعديل بعض المسارات الحالية، أو حتى إلغاء بعض المسارات التي قد لا تتوافق مع المتطلبات والاحتياجات المستقبلية لسوق العمل.					وجود توجه لتعديل مناهج التعليم بما يضمن تلبية احتياجات سوق العمل
• وفقاً للدراسة التي أعدها المجلس الأعلى للتعليم حول احتياجات سوق العمل من المهن والوظائف، تبين أن أهم التخصصات التي يحتاجها سوق العمل هي: الهندسة- الإدارة والاقتصاد- العلوم والتكنولوجيا- نظم المعلومات (IT)- التخصصات المكتبية (المكتبات والوثائق). وهناك توجه لتعديل المناهج الدراسية وفقاً لتلك الاحتياجات.					التخصصات التي تم فيها تعديل المناهج الجامعية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل

إجراء 3: توفير الحوافز لشركات القطاع الخاص لتشغيل العمالة القطرية (مثل إعطاء الأولوية في ترسية المناقصات، التخفيض أو الإعفاء من الضرائب...)						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه	النتيجة	المتابعة
	موجود كإجراء في طور:	التخطيط	المتابعة			
وجود توجه لمنح الحوافز المذكورة						تخطط غرفة تجارة وصناعة قطر لمنح جائزة سنوية للشركات التي تشغل نسبة أكبر من العمالة القطرية. كما أن هناك توجهاً مشابهاً في وزارة العمل.
وجود رضى لدى شركات القطاع الخاص بتوفير الحوافز المذكورة						لم تتقدم الشركات المذكورة بملاحظات أو شكاوى حول الموضوع.
عدد الشركات التي مُنحت عطاءات كحوافز لالتزامها بتشغيل العمالة القطرية بحسب مجالات نشاطها						لم يتم منح عطاءات أو تخفيض أو إعفاء ضريبي كحوافز حتى الآن، إلا انه يتم تكريم الشركات الأكثر تقطيراً في اجتماعات وزراء العمل الخليجي السنوي، بما فيها شركات القطاع الخاص.

الهدف 2: التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، ولاسيما العمالة المنزلية

إجراء 1: تسهيل الإجراءات التي يمكن أن تسهم في الحد من العمالة الفائضة (مثل تسهيل التحاق الأبناء بأقرب مدرسة لسكن الأهل أو مكان عملهم..)					
وجود قرارات أو توجهات بتسهيل التحاق الأبناء بأقرب مدرسة لسكن الأهل أو مكان عملهم					تتم الموافقة على التحاق الأبناء لأقرب مدرسة وفقاً لبيانات رقم الكهرياء للعمل على أن تكون المدرسة هي الأقرب لسكن الأهل. إلا أنه هناك عائق آخر يحول دون تحقيق الهدف المأمول، وهو عدم مناسبة التوزيع الجغرافي للمدراس المستقلة، حيث يلاحظ تركيز عدد كبير منها في بعض المناطق وخلو مناطق أخرى منها تماماً.
					تمنح كل أسرة قطرية سائق واحد فقط. وفي حال طلبت الأسرة أكثر من سائق يجب عليها ذكر الأسباب للنظر فيها وعرضها على اللجنة المختصة.
عدد أفراد العمالة المنزلية في الدولة خلال السنوات الثلاث الأخيرة	العام	عدد العاملين في القطاع المنزلي (استناداً لمسوح القوى العاملة)			
	2010	132470			
	2011	131515			
	2012	139904			

إجراء 2: التشدد في تطبيق الإجراءات والتدابير الهادفة للحد من ظاهرة العمالة الهاربة					
وجود رقابة على تطبيق الإجراءات المذكورة				بناء على كتاب وزارة الدولة للشؤون الداخلية بتاريخ 2010/8/22م، تم تشكيل فريق عمل من ممثلي عدد من الجهات بالدولة، وهي: وزارة العمل، ووزارة الداخلية، والأمانة العامة للتخطيط التنموي، ووزارة البلدية والتخطيط العمراني، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الأعمال والتجارة، وذلك بهدف توحيد الجهود المبذولة لدراسة ظاهرة العمالة الهاربة وإعداد دراسة تتضمن حلولاً لمعالجة الظاهرة ومتابعة تنفيذ ما تسفر عنه الدراسة من توصيات بعد اعتمادها من قبل السلطات المختصة. وقد عقد الفريق عدة اجتماعات كان آخرها بتاريخ 2013/1/31م، وانتهى إلى إعداد تقرير في هذا الشأن تم رفعه للجهات المعنية.	

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			
	ب.م.			

ب- الصورة الإحصائية العامة: استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور وضبطاً لها تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا السكان والقوى العاملة الآتية:

النمو السكاني والتركيبية السكانية:

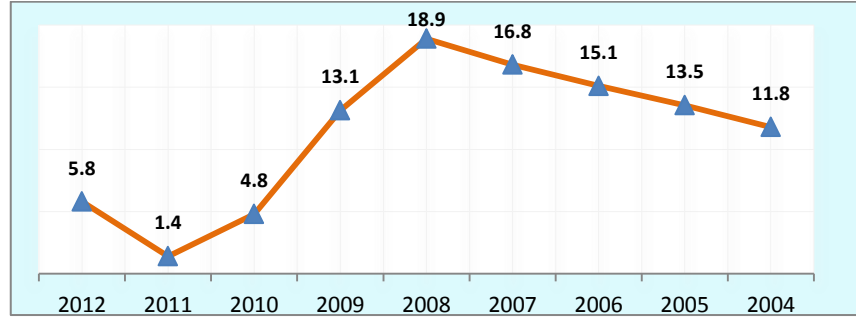
- حجم السكان: بحسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن جهاز الإحصاء القطري، ازداد عدد السكان في قطر من (111.000) نسمة عام 1970م إلى (2.035.106) نسمة في 30 سبتمبر 2013م⁽¹⁾.

وتعود الزيادة الكبيرة في حجم سكان قطر إلى الأعداد الكبيرة للعمالة الوافدة، والتي تحتاجها عملية التنمية الشاملة للبلاد؛ فالرصيد السكاني المحدود للمواطنين القطريين وما ترتب عليه من نقص في الموارد البشرية دفع دولة قطر لاستقدام العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات وبأعداد كبيرة لإنجاز البنية التحتية في زمن قياسي لمواكبة عملية النمو الاقتصادي، مما ساهم خلال الأعوام العشرة السابقة بتذبذب واضح في معدل النمو السكاني، كما يبين الشكل رقم (1).

- معدل النمو السكاني: في الوقت الذي ارتفع فيه معدل النمو السكاني بصورة غير مسبقة عام 2008م، حيث وصل إلى (18.9%)، عاد وانخفض بصورة حادة عام 2011م إلى (1.4%)، ثم عاد وارتفع قليلاً إلى (5.8%) عام 2012م، كما يتضح من الشكل رقم (1). ومن

المتوقع أن يعود معدل النمو السكاني في دولة قطر للارتفاع مستقبلاً، بسبب الطلب المتزايد على الأيدي العاملة الوافدة في مختلف المجالات، ولاسيما في قطاع البناء والتشييد، بما يلبي الاحتياجات المرتبطة باستضافة دولة قطر لمونديال 2022.

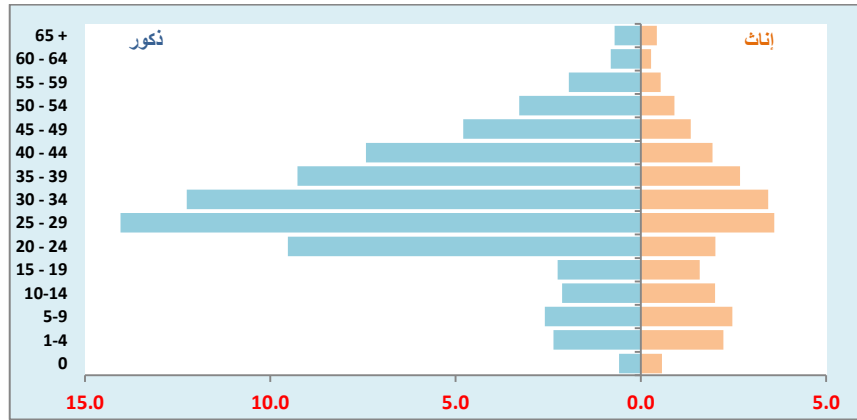
الشكل (1): معدل النمو السنوي للسكان حسب السنوات



المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة (بيانات عام 2012 لم تنشر بعد).

- التركيب العمري والنوعي للسكان: كغيرها من معظم دول الخليج العربي، تتميز دولة قطر باختلال واضح في التركيب العمري والنوعي للسكان فيها، الأمر الذي يوضحه مضع الأعمار في الشكل رقم (2):

الشكل (2): الهرم السكاني لدولة قطر لعام 2012



المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية 2012، فصل السكان 4 يوليو 2013.

ويشير مضع الأعمار أعلاه إلى الحقائق الديموغرافية الآتية:

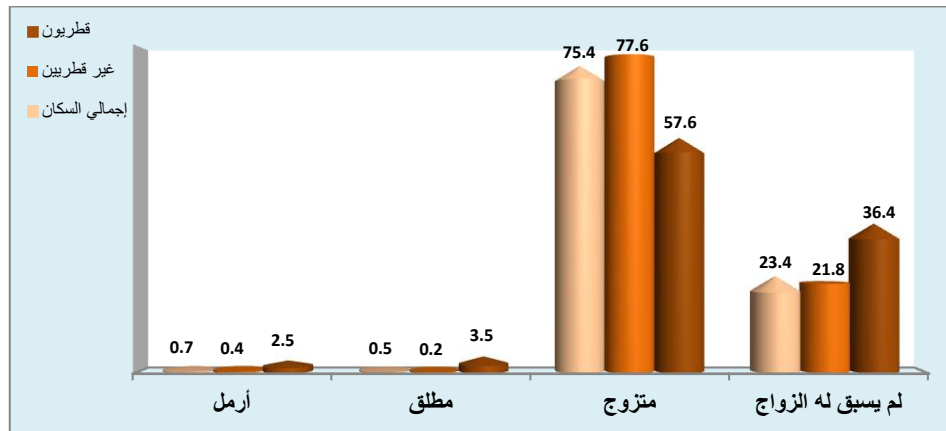
- ❖ تضخم فئة أعمار العمل (15-64 سنة)، والتي بلغ حجمها النسبي 83%، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بمثيلتها لدى السكان القطريين التي لم تتجاوز الـ 58%.

❖ انخفاض نسبة الإعاقة العمرية، والتي بلغت حوالي 17%، وهي من أكثر معدلات الإعالة انخفاضاً في العالم، حيث وصلت عام 2012 في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً إلى (50.3%)، وفي الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة إلى (75.5%)⁽²⁾.

❖ تجاوز نسبة النوع لحددها الطبيعي، حيث بلغت حوالي 284، أي أنه مقابل كل 100 أنثى هناك حوالي 284 ذكراً، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بمثيلتها لدى السكان القطريين.

• التركيب الزواجي: تساعد المعلومات المتوفرة حول التركيب الزواجي، أي نسبة الأفراد العزاب والمتزوجين والمطلقين والأرامل، في فهم الأحوال الأسرية في المجتمع ومقارنتها ببعضها. ووفقاً لآخر الإحصاءات الرسمية، يشير الشكل البياني رقم (3) إلى أن 57.6% من مجموع السكان في قطر بعمر 15 سنة فما فوق هم من المتزوجين، وأن 23.4% هم من الذين لم يسبق لهم الزواج.

الشكل (3): الحالة الزواجية للسكان بعمر 15 سنة فأكثر حسب الجنسية لعام 2012



المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2012.

ويشير الشكل البياني رقم (3) إلى أن الذين لم يسبق لهم الزواج (العزاب) هم أقل من ربع سكان الدولة، وبالتالي فالحالة الزواجية في قطر ليس فيها أي خلل، غير أن واقع الحال مختلف عن ذلك تماماً. والسبب في ذلك هو ببساطة يعود إلى أن الغالبية العظمى من أفراد العمالة الوافدة متزوجون في أوطانهم التي قدموا منها، غير أنهم في واقع الحال هم غير ذلك حالياً في قطر. وفي هذه الحال، يصبح كل شخص يعيش وحيداً (دون شريكه الشرعي) عازباً حتى ولو كان متزوجاً بالفعل في وطنه الأصلي. وهذا يعني أن قرابة ثلثي السكان في قطر الذين بلغت أعمارهم 15 سنة فأكثر هم حالياً من العزاب، أي الأشخاص (من المواطنين والوافدين) دون زوجات، سواء منهم الذين لم

يتزوجوا أبداً، أم أولئك الوافدون المتزوجون الذين تركوا أسرهم في بلدانهم الأصلية⁽³⁾، وهو ما يعمق اختلال التركيبة السكانية للدولة ويؤثر سلباً على النسق الاجتماعي العام.

من جانب آخر، تشير الإحصاءات الرسمية⁽⁴⁾ إلى أن متوسط العمر عند الزواج الأول وصل عام 1996 إلى 25.9 سنة للذكور و22.6 سنة للإناث، ثم ارتفع عام 2004 ليصل إلى 29.2 سنة للذكور و24.8 سنة للإناث، لكنه عاد وانخفض عام 2005 ليسجل 26.7 سنة للذكور و23.9 سنة للإناث. لكن، ومنذ عام 2005 وحتى عام 2012 ظل متوسط سن الزواج عند القطريين ثابتاً تقريباً، حيث لم يتجاوز الـ 26.7 سنة للذكور والـ 24.1 سنة للإناث. وبحسب النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية الصادرة عن جهاز الإحصاء في 24 يونيو 2013، فإن متوسط سن الزواج الأول عند القطريين وصل عام 2012 إلى 26.6 سنة للذكور و23.0 سنة للإناث.

القوى العاملة :

- حجم القوى العاملة: مع زيادة حاجة خطط التنمية الطموحة للدولة إلى القوى العاملة، يتزايد عدد النشطين اقتصادياً باطراد، حيث ازداد عددهم من 444,133 عام 2004 إلى 1,470,063 عام 2013⁽⁵⁾. وهذا يؤدي إلى استمرار الاختلال في تركيبة القوى العاملة، حيث ظلت نسبة القطريين أقل من 6% من مجموع النشطين اقتصادياً، كما بين الجدول (1).

الجدول (1): النسبة المئوية للنشطين اقتصادياً حسب النوع والجنسية لعامي 2010 و 2013

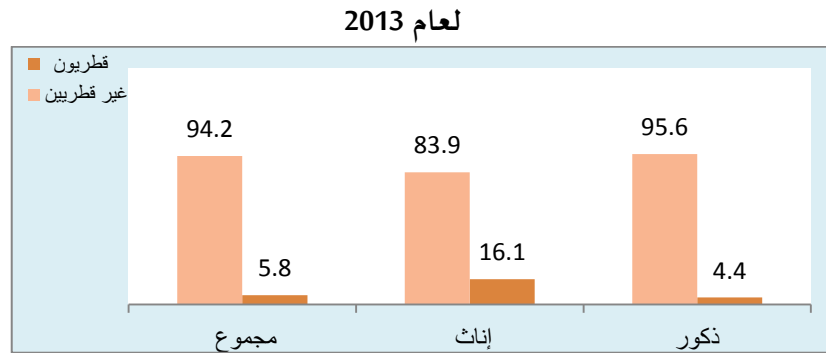
النوع	قطريون		غير قطريين	
	2010	2013	2010	2013
ذكور	4.2	4.4	95.8	95.6
إناث	17.2	16.4	82.8	83.6
مجموع	5.8	5.9	94.2	94.1

المصدر: - جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2010
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2013.

ومن المؤشرات الإيجابية أن عدد القطريين في قوة العمل يتزايد بنسبة أعلى من تلك التي يتزايد فيها عدد غير القطريين (بلغت نسبة الزيادة السنوية بين عامي 2010 و 2013 للقطريين 6.3% ولغير القطريين 5.1%)⁽⁶⁾. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإناث القطريات من مجموع النشاطات اقتصادياً أعلى من مثيلتها لدى الذكور (16.4% للإناث مقابل 4.4% للذكور عام 2013)⁽⁷⁾. وقد

تراجعت نسبة الإناث القطريات في قوة العمل القطرية من 35,3% عام 2010 إلى 33,5% عام 2013، إلا أن ذلك كان لحساب زيادة عدد الذكور القطريين، وليس لتراجع عدد الإناث القطريات في قوة العمل، فقد زاد عدد الذكور القطريين النشطين اقتصادياً من 46342 عام 2010 إلى 57261 عام 2013، وزاد عدد الإناث القطريات النشطات اقتصادياً من 25231 إلى 28891 خلال الفترة نفسها⁽⁸⁾. والشكل رقم (4) يبين نسبة القطريين الضئيلة بين مجموع المشتغلين من جهة، وحصّة الإناث القطريات المرتفعة بينهم من جهة ثانية.

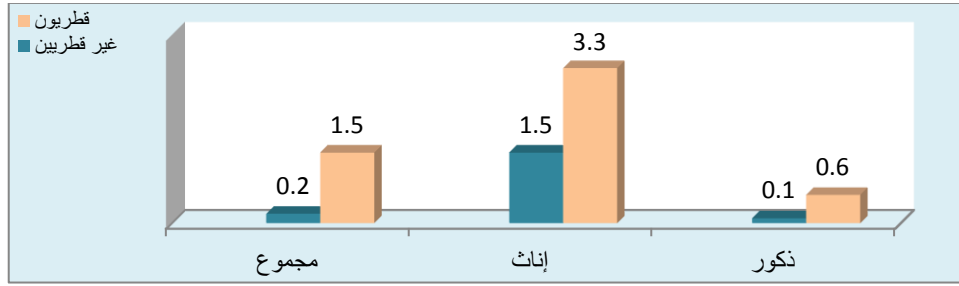
الشكل (4): النسبة المئوية للمشتغلين حسب الجنسية والنوع



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2013.

- **معدل البطالة:** يعد معدل البطالة العام في دولة قطر من أقل المعدلات في العالم (0.3% من مجموع النشطين اقتصادياً عام 2013)، ويعود ذلك لكون الأكثرية الساحقة من قوة العمل هي من العمالة الوافدة، وبالتالي تكون نسبة المتعطلين بينهم ضئيلة جداً. أما معدل البطالة بين القطريين، فهو في الحدود الطبيعية. لكن الأمر اللافت للنظر أن معدل بطالة الإناث القطريات أعلى بكثير من مثيله لدى الذكور القطريين. فبحسب الشكل رقم (5)، بلغ المعدل المذكور بين الإناث القطريات 3.3% عام 2013، مقابل 0.6% بين الذكور القطريين، بينما لم يتجاوز معدل البطالة بين غير القطريين 1.5% للإناث مقابل 0.1% للذكور. وعلى الرغم من تراجع معدل بطالة الإناث القطريات خلال العامين الأخيرين، إلا أنه يظل عالياً بالمقارنة مع معدلات الذكور، الأمر الذي يمكن تفسيره بالأعداد الكبيرة من المتخرجات من التعليم العالي من جهة، والميول الوظيفية للقطريات من جهة ثانية.

الشكل (5): معدل البطالة حسب الجنسية والنوع لعام 2013



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2013.

- مستوى مهارة العمالة الوافدة: إن تحقيق الهدف الذي حددته رؤية قطر الوطنية 2030 باعتماد "اقتصاد معرفي يتصف بكثافة الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار"، والذي أكدت عليه استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 وأخذته بعين الاعتبار في وضع مشاريعها، والذي يعني استقدام عمالة وافدة ذات كفاءة عالية والحفاظ على أصحاب المهارات المتميزة من هذه العمالة، يتطلب كثيراً من الجهد والوقت. فالمعطيات المتوفرة حول مستوى مهارات العمالة الوافدة في الدولة لعام 2012، تبين أن أقل من 28% من مجموع النشطين اقتصادياً من غير القطريين يصنفون من العمالة الماهرة أو عالية المهارة، بينما يصنف حوالي نصفهم (49%) من العمالة شبه الماهرة، وحوالي ربعهم (24%) من العمالة غير الماهرة، والجدول رقم (2) يبين التوزيع التفصيلي للعمالة الوافدة بحسب المهنة.

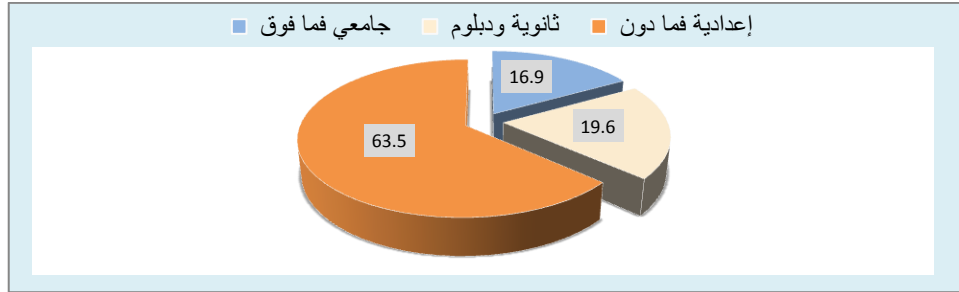
الجدول (2): التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب المهنة والنوع لعام 2012

المهنة	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المشروعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	24,771	2	2,283	2	27,054	2
الاختصاصيون	81,379	7	22,919	16	104,298	8
الفنيون والاختصاصيون المساعدون	57,473	5	7,209	5	64,682	5
الكتابة	39,966	4	7,992	6	47,958	4
العاملون في الخدمات والبيع في المحلات التجارية والأسواق	74,425	7	13,448	10	87,873	7
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	9,857	1	0	0	9,857	1
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	467,065	42	81	0	467,146	37
مشغلو الآلات والمعدات ومجموعها	146,890	13	486	0	147,376	12
المهن العادية	215,906	19	86,230	61	302,136	24
المجموع	1,117,732	100	140,648	100	1,258,380	100

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2012.

كما أن المستوى التعليمي للعمالة الوافدة يؤثر على مدى كفاءة القوى العاملة وتأهيلها، حيث يبين هذا المؤشر أن نحو ثلثي النشطين اقتصادياً من غير القطريين (63.5%) هم من المستوى الإعدادي فما دون. أما الجامعيون من النشطين اقتصادياً، فلا يتجاوزون 17%. وهذا ما يبينه الشكل رقم (6) التالي.

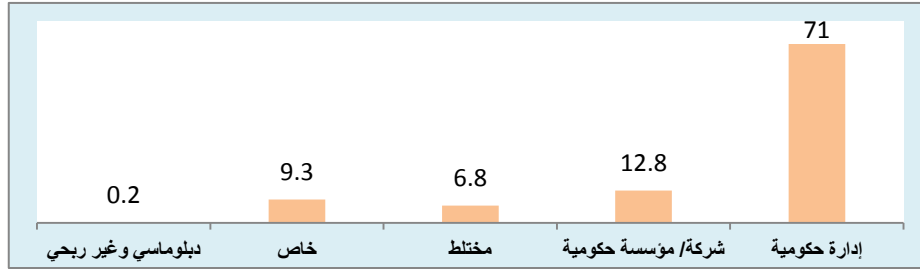
الشكل (6): التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب الحالة التعليمية لعام 2012



المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2012.

- **العمالة القطرية حسب القطاع (15 سنة فأكثر):** مازالت الغالبية الساحقة للعمالة القطرية تتركز في القطاع العام، بينما لا يتجه للعمل في القطاع الخاص سوى نسبة ضئيلة منها، إذ تظهر نتائج مسح القوى العاملة لعام 2012 أن نسبة العاملين القطريين في القطاع العام (الإدارة الحكومية والمؤسسات والشركات الحكومية) بلغت نحو 84% من مجموع القوى العاملة القطرية و 42.9% من مجموع العاملين (القطريين وغير القطريين) في القطاع العام. وعلى الرغم من أن هناك ارتفاعاً ملموساً في نسبة القطريين العاملين في القطاع الخاص، حيث زادت هذه النسبة من 4% من مجموع العاملين في هذا القطاع عام 2004 إلى أكثر من 9% عام 2012 (الشكل رقم 7)، فإن هذه النسبة مازال محدودة، لاسيما وأن رؤية قطر الوطنية قد أكدت على أهمية بناء اقتصاد متنوع، وأن استراتيجية التنمية الوطنية والسياسة السكانية دعنا لتحفيز القطريين للعمل في القطاع الخاص.

الشكل (7): القطريون النشطون اقتصادياً حسب القطاع لعام 2012



المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2012.

وهنا لا بد من إعادة تأكيد ما أشرنا إليه في تقريرنا السابق (حالة سكان قطر 2012) من أن تدني نسبة استيعاب القطاع الخاص للعمالقة القطرية مسألة ذات بعدين؛ الأول يتعلق بطبيعة هذا القطاع وآلياته (عمالة منضبطة بتكاليف أقل)، والثاني يتعلق بكون القطاع العام يقدم لعماله مزايا مادية أفضل وأماناً وظيفياً أعلى. وتجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى أن أعداداً متزايدة من القطريين، صارت تعبر عن رغبتها بالعمل في القطاع الخاص. فقد أظهرت نتائج مسح القوى العاملة للربع الثاني من عام 2013 أن أكثر من 25% من المتعطلين القطريين (15 سنة فأكثر) يرغبون في العمل في القطاع الخاص (29% من الذكور و 24% من الإناث)⁽⁹⁾. كما أظهرت دراسة ميدانية أجراها المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بالتعاون مع وزارة العمل على عينة من المتقدمين لطلبات العمل خلال عام 2011، أن 45% من المستجيبين يفضلون العمل في القطاع الخاص إذا وفر لهم دخلاً مساوياً للقطاع الحكومي، وأجاب أكثر من 20% منهم بأن لا فرق لديهم بين العمل في أي من القطاعين في حال تساوي الدخل⁽¹⁰⁾.

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الرابعة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة هي:

- رغم أن نسبة الطلاق إلى إجمالي عقود الزواج لدى القطريين قد انخفضت من 46.8% عام 2010 إلى 40.7% عام 2012، إلا أنها لا تزال مرتفعة.
- وارتباطاً بما سبق، لا تزال الدعوة للزواج من المطلقات والأرامل (تكثيف حملات التوعية للزواج من

المطلقات والأرامل عبر برامج محددة) ومساعدتهن على الاندماج في المجتمع تشكل تحدياً من التحديات التي تواجه تحقيق الهدف الأساسي للسياسة السكانية في مجال النمو السكاني، والمتمثل بضرورة تعزيز تماسك الأسرة والحد من ظاهرة الطلاق ومعالجة آثارها.

- رغم الكثير من الإنجازات التي تحققت على صعيد تعزيز التواصل بين الثقافات المختلفة والحفاظ على الهوية الوطنية، إلا أن شركات القطاع الخاص لا تعمل على توعية العاملين لديها بالعادات والتقاليد القطرية، علماً بأن معظم العمالة الوافدة موجودة في هذه الشركات.
- ما تزال الحوافز المقدمة لشركات القطاع الخاص بغية تشجيعها على تشغيل العمالة القطرية (مثل إعطاء الأولوية في ترسية المناقصات، والتخفيض أو الإعفاء من الضرائب...) غير متوفرة، أو أنها في طور التخطيط. لذا لا بد من الإسراع في توفير هذه الحوافز لتحقيق سياسة التقطير أغراضها.
- ما تزال أعداد العمالة الهاربة كبيرة نسبياً حتى الآن، مما يشير إلى ضرورة تشديد الإجراءات الهادفة للحد من هذه الأعداد، ومراقبة تنفيذها.

ثالثاً) أولويات المرحلة الخامسة

تم تحديد أولويات المرحلة الخامسة (أكتوبر 2013- أكتوبر 2014) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية استناداً إلى التحديات المشار إليها أعلاه. بناءً عليه، فإن أولويات المرحلة الخامسة في مجال السكان والقوى العاملة هي:

- وضع خطة وطنية عامة تهدف إلى التوعية بضرورة تعزيز تماسك الأسرة والحد من ظاهرة الطلاق وتقبل فكرة الزواج من المطلقات والأرامل.
- حفاظاً على الهوية الوطنية القطرية، لا بد من إلزام شركات القطاع الخاص في العمل على توعية العاملين لديها بالعادات والتقاليد القطرية.
- التأكيد على دعوة رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 بشأن التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتحفيز الشركات والمؤسسات المختلفة على الالتزام بهذا التوجه.
- العمل على إصدار تشريعات تلزم شركات القطاع الخاص بمنح العاملين فيه الأجور والامتيازات نفسها التي يمنحها القطاع الحكومي، بغية تشجيع أعداد أكبر من القطريين على العمل في القطاع الخاص، وبالتالي الحد من الاعتماد على العمالة الوافدة.

المحور الثاني

يشتمل هذا المحور على ثلاثة أبعاد أساسية، هي:

- ❖ النمو الحضري
- ❖ الإسكان
- ❖ البيئة

النمو الحضري والإسكان والبيئة

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما المجالات التي يمكن فيها تعزيز اللامركزية، والوسائل والإجراءات الأخرى الهادفة إلى تشجيع المواطنين على العمل والسكن خارج الدوحة الكبرى؟
 - أين وصلت جهود التوسع في إنشاء المجمعات العمالية التي تتوفر فيها متطلبات الحياة المناسبة؟ وما هي المرافق التي يجب توافرها في تلك المجمعات؟
 - ما الآليات والوسائل المناسبة لنشر وتعزيز ثقافة ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والكهرباء؟ وكيف يمكن الحد من استهلاكهما؟
- وقد شكلت الإجابة عن هذه الأسئلة الأساس الذي بموجبه تم تحديد أولويات المرحلة الرابعة من حيث الأهداف والإجراءات الخاصة بهذا المحور.
- أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:
- تعزيز اللامركزية والوسائل والإجراءات الهادفة لتشجيع المواطنين على العمل والسكن خارج الدوحة.
 - حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود.
 - الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية
- وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة في الواقع، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة، وتحديد أولويات المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

النمو الحضري					الهدف: تعزيز اللامركزية والوسائل والإجراءات الهادفة لتشجيع السكان على العمل والسكن خارج الدوحة الكبرى
إجراء 1: تشكيل لجان أو مجالس لطرح المبادرات والاقتراحات الهادفة إلى الحد من تركيز السكان في مدينة الدوحة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			موجود كإجراء في طور:	مضمونه
	الخطط	الخطط	الخطط		
وجود لجان أو مجالس مكلفة رسمياً بطرح المبادرات والاقتراحات الهادفة إلى الحد من تركيز السكان في مدينة الدوحة					
وجود لجان أو مجالس أهلية تعمل على طرح المبادرات والاقتراحات الهادفة إلى الحد من تركيز السكان في مدينة الدوحة					تنفيذ فكرة "مجالس الفرجان" و "أسواق الفرجان" من خلال المبادرات التابعة من المجلس البلدي والديوانيات العامة والجمعيات الخيرية والاتدية الشبابية.
إجراء 2: توفير فرص العمل (بتشجيع الحرف التقليدية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب ..) والخدمات (التعليمية والرياضية والصحية والترفيهية..) في المدن الموجودة خارج الدوحة الكبرى					
وجود أنظمة ولوائح وتدابير خاصة بتأمين فرص عمل كافية للسكان بعمر 15 سنة فما فوق في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى					هناك تدابير خاصة بتوفير فرص عمل ذات مردود فعال وإيجابي للمواطنين في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى من الفئات العمرية (15 سنة فما فوق)، وذلك بتفعيل قانون التطوير وتمكين وتشجيع تلك الفئات، ولاسيما الشباب، بالانخراط في الوظائف الإدارية والبسيطة التي لا تتطلب مهارات خاصة، بالإضافة للمهن اليدوية والتراثية (مثل بناء السفن الخشبية، والحدادة والصياغة، والصناعات القائمة على احتياجات وأدوات الصيد البحري والبري..الخ)، وذلك عن طريق فتح الورش والمعاهد المتخصصة في المناطق الجاذبة للعمل والاستقرار السكاني خارج حدود نطاق الدوحة الكبرى.
وجود مبادرات أو خطط أو برامج خاصة بالتشجيع على ممارسة الحرف التقليدية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى					هناك برامج وخطط من قبل الدولة ومبادرات من قبل القطاع الخاص لدعم الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والارتقاء بالمهن التراثية باستخدام الوسائل الحديثة. وفي هذا السياق، تم إنشاء وتشبيد الورش والمعاهد التخصصية (كمعهد الإدارة، والورشة الأميرية لبناء السفن).

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كاجراء				
	في طور:				
	التفصيل	التنفيذ	التنفيذ	التنفيذ	
نسبة العاطلين عن العمل في البلديات (عدا بلديتي الدوحة والريان) لعام 2012					وفقاً لمسح القوى العاملة بالعينة لعام 2012، بلغ معدل البطالة في بلديات الوكرة وأم صلال والخور والشمال والظعائن 0.2% من مجموع النشاطين اقتصادياً في هذه البلديات والبالغ عددهم 355,773.
إجراء 3: العمل على تطوير مشاريع المساحات الخضراء وتعميمها على المناطق السكنية خارج الدوحة وعلى المساحات المجاورة لهذه المناطق					
وجود مشروع وطني يسعى لزيادة معدل المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات في المناطق السكنية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى					- مقترح بتبني الدولة والقطاع الخاص بدعم ومساندة المبادرات والدراسات ذات الجدوى الاقتصادية، ومساهمتها في توفير وتيسير الموارد المالية والقروض للمستثمرين بمشاركة البنوك الوطنية لتنمية الموارد الاقتصادية. - إنشاء المدن القريبة من الحدود البحرية والبرية أو على الجزر التابعة للدولة.
وجود برامج وحملات وطنية تعنى بتشجيع ودعم المواطنين والمقيمين في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى لإنشاء الحدائق المنزلية والمدرسية والعناية بها					هناك مبادرات متواضعة لا ترقى إلى مستوى البرامج والحملات الوطنية المدروسة.
متوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء					وفقاً لما جاء في موسوعة البيئة الإلكترونية (http://www.bee2ah.com) بتاريخ 5 مارس 2012، فإن نصيب الفرد في قطر من المساحات الخضراء لم يتجاوز الـ 4 أمتار مربعة، في حين أنه يبلغ على مستوى العالم 25 متراً مربعاً، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى النسبة المثالية في المستقبل القريب.

الإسكان					الهدف: حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين ولاسيما ذوي الدخل المحدود	
إجراء 1: تشجيع المواطنين لقبول الوحدات السكنية الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما في المجمعات السكنية						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه		
	موجود كاجراء في طور:					
	التخطيط	البناء	التشغيل			
وجود حوافز لتشجيع المواطنين لقبول الوحدات المذكورة						لا يوجد توجه واضح نحو تقديم سكن مجاني ، ولاسيما للمتزوجين حديثاً، أو بأسعار رمزية في القطاع الحكومي، ولكن يوجد مثل ذلك التوجه في القطاع الخاص (مشروع بروة السكني)، والذي تعتبر إيجارات الشقق فيه معقولة بالنسبة لأسعار السوق ولكنها ليست رمزية.
عدد الأسر القطرية التي تسكن في شقق سكنية خلال السنوات الثلاث الأخيرة						أفادت إدارة الإسكان الحكومي بعدم وجود مواطنين قطريين يسكنون بشقق سكنية تابعة لإدارة الإسكان الحكومي، حيث أن الذين يتقدمون بطلبات للإدارة يرغبون بالسكن في فيلات تتكون من طابقين، ولا يرغبون بالسكن ضمن شقق سكنية. ولا تتوفر معلومات بهذا الشأن من جهات أخرى.
إجراء 2: متابعة الحلول المطروحة لتوفير مساكن خاصة للعمالة الوافدة وإقامة المجمعات المناسبة لها						
وجود مشاريع لإقامة مجمعات مناسبة للعمالة الوافدة						- تم تصميم مشروع بروة البراحة ليكون مدينة عمالية متكاملة، تبلغ مساحتها 1.8 مليون متر مربع، وتستوعب 53000 عامل وموظف، بحيث يكون هذا المشروع أكبر مكان لإقامة العمال في منطقة مجلس التعاون الخليجي. - كما قامت مجموعة ABS & Partners بالتعاون مع مجموعة "يورو" بإنشاء مدينة عمالية في منطقة أم الأفاعي تتسع لـ 21 ألف عامل. - وفي مدينة مسعيد الصناعية تم توقيع عقد مشروع الإسكان الكبير الذي سيضم في مرحلته النهائية حوالي 13 ألف وحدة سكنية تتسع لنحو 30 ألف عامل، لمواكبة التوسع الصناعي في العديد من الصناعات البتروكيمياوية وغيرها. - وهناك المجمع السكني "قرية اللؤلؤة" التابع لمشروع اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سوائل في مدينة رأس لفان الصناعية. ويشكل العاملون في مشروع اللؤلؤة مجتمعاً عالمياً قدم أفرادهم من أكثر من 40 بلداً، ويوجد ما يقرب من 25 ألف عامل في الموقع. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد ليصل إلى أكثر من 35 ألف عامل.
						يحدد القانون رقم 17 لسنة 2005 المواصفات والاشتراطات التي ينبغي توفرها في مساكن العمالة الوافدة. وتقوم إدارة العمل بوزارة العمل بمراقبة تنفيذ تلك الاشتراطات.
عدد المجمعات العمالية الخاصة بإسكان العمالة الوافدة حسب قدرتها الاستيعابية خلال عام 2012						هناك عدد من المجمعات العمالية موجودة قبل سنة 2012 ونشأت مع نشأة الشركات الكبرى في الدولة، وهي تتبع تلك الشركات الكبرى، مثل: راس غاز، وقطر للبترول. وتتركز هذه المجمعات في مدينتي راس لفان الصناعية ومسعيد. ولكن لا توجد احصائيات أو قواعد بيانات دقيقة يمكن الوصول إليها.

البيئة والتنمية المستدامة				الهدف: الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية			
إجراء 1: توعية المواطنين بأهمية الحد من استهلاك المياه							
المؤشر المستهدف		واقعه الفعلي			مضمونه		
		موجود كإجراء في طور:					
		ب.م.د	النسبة	الترتيب			
وجود توجهات لتضمين قضايا البيئة والموارد المائية في المناهج التعليمية بهدف نشر ثقافة ترشيد استهلاك المياه وتعزيز سلوكيات المحافظة عليها					- تعمل حالياً إدارة الترشيد وكفاءة الطاقة من خلال توجيهين رئيسيتين يتألف كلاهما من عدة برامج لتحقيق أهدافهما، وهما : - التوجه الأول: نشر التوعية وثقافة الترشيد بين جميع فئات المجتمع ووقف الهدر في الموارد الطبيعية من الطاقة والمياه - التوجه الثاني: تحديد وتوحيد وتطبيق معايير كفاءة الاستهلاك الخاصة بالكهرباء والماء. - أطلقت "كهرماء" الحملة الوطنية للترشيد ورفع كفاءة الطاقة "ترشيد" تحت شعار" لتبقى قطر تنبض بالحياة." وذلك بهدف نشر ثقافة الترشيد وخلق بيئة نموذجية وشراكة مجتمعية ناجحة، والحفاظ على الموارد الحيوية للدولة		
وجود برنامج يهدف إلى تقييم مرحلي لنتائج الحملة الوطنية "ترشيد" التي أطلقتها مؤسسة "كهرماء" في 22 أبريل 2012 بغية رفع كفاءة استخدام المياه والطاقة الكهربائية					تم طرح مناقصة GTC 482/2012، وتتضمن مرحلة التقييم للحملة الوطنية ونتائجها على أساس إجراء دراسات تحليلية ربع سنوية لعينات من كافة فئات المجتمع.		
إجراء 2: متابعة إصدار قانون المياه							
وجود توجه لتوحيد جميع القواعد التنظيمية في قانون المياه الوطني الجديد الذي من شأنه التمهيد لوضع نظام تشريعي متكامل للمياه					- تم إنشاء اللجنة الدائمة للموارد المائية برئاسة وزير الطاقة وعضوية عدد من الوزراء الآخرين. وتعمل اللجنة حالياً على اللوائح التنفيذية لقانون المياه الوطني. - ويتم العمل حالياً على الخطة الاستراتيجية 2013-2016 لمشروع قانون المياه الوطني (المرحلة الثانية)، والتي من أهم أهدافها تطوير نظام متكامل لإدارة المياه عن طريق توحيد جميع القواعد التنظيمية في قانون المياه الوطني وسد الثغرات والتدخلات في الإطار القانوني.		
وجود تدابير خاصة بتحسين إدارة الموارد المائية لكي لا تواجه الأجيال المقبلة صعوبات في تلبية احتياجاتها منها.					- الخطة الاستراتيجية 2013-2016 لمشروع قانون المياه الوطني. - إطلاق حملة ترشيد. - تحديث لوائح وقوانين كهرماء لأفضل الممارسات للمحافظة على موارد الكهرباء والماء.		
نسبة الفاقد (التسرب) من الشبكة العامة للمياه خلال الأعوام الثلاثة الماضية (2010، 2011، 2012)		السنة			نسبة الفاقد		
		2012	2011	2010			
		%19.5	%20.5	%22.9			

إجراء 3: التوسع في معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الأغراض الزراعية والصناعية ومعالجة النفايات وتدويرها

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:				
	التنفيذ	التنفيذ	التنفيذ	التنفيذ	
وجود بنية تحتية مؤهلة لتقديم المياه المعالجة إلى كل مستخدم محتمل					- برنامج تحديث البنية التحتية للصرف الصحي في مدينة الدوحة IDIRIS - برنامج الطرق وشبكات الصرف الصحي المحلية - برنامج الطرق السريعة - إنشاء محطة معالجة الصرف الصحي في شمال الدوحة - إنشاء محطة معالجة منطقة الشمال - إنشاء محطة معالجة الصرف الصحي في الخور والذخيرة - توسعة محطة معالجة الصرف الصحي في غرب الدوحة - توسعة محطة معالجة الصرف الصحي في جنوب الدوحة
وجود خطة لإدارة المخلفات الصلبة ودعم إعادة التدوير وتطوير صناعاتها					هناك مشروع لوضع خطة خاصة بإدارة المخلفات الصلبة، تسهم فيها وزارة البلدية والتخطيط العمراني. ويعد هذا المشروع واحداً من مشاريع الاستراتيجية التنموية الوطنية 2011-2016، ويهدف إلى: وضع خطة لإدارة المخلفات الصلبة تؤكد بقوة على إعادة تدوير 38% من المخلفات الصلبة زيادة عن نسبة 8% الحالية، وتثبيت إنتاج المخلفات المنزلية عند 1,6 كيلوجرام للفرد في اليوم.
وجود توجهات لتفعيل التشريعات المتعلقة بضرورة شمول شبكة الصرف الصحي لكافة مناطق الدولة					القرار الأميري رقم (1) لسنة 2004م الصادر في 2004/1/20م بإنشاء "هيئة الأشغال العامة".

إجراء 4: وضع استراتيجية التقييم البيئي للخطة العمرانية الشاملة بما يتلاءم مع المعايير البيئية وتعزيز المباني الخضراء

وجود آلية منهجية رسمية للتنبؤ بالآثار البيئية المحتملة للخطة العمرانية الشاملة					يتضمن الفصل السابع من الإطار الوطني للتنمية (QNDF) العديد من القضايا البيئية، إضافة إلى السياسات البيئية والآليات المنهجية لعمليات التقييم البيئي للخطة العمرانية.
وجود دراسات خاصة بتقييم الأثر البيئي للخطة العمرانية الشاملة					يقوم حالياً استشاري (GHD) بعمل تقييم بيئي استراتيجي (SEA) للخطة العمرانية الشاملة. وقد تم الانتهاء حالياً من تقييم الإطار الوطني للتنمية (QNDF)، كمرحلة أولى، حيث تم تسليمه لوزارة البيئة لمراجعته واعتماده. ويجري الإعداد حالياً للبدء في المرحلة الثانية، والتي تشمل التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) للمخططات المكانية للبلديات ومناطق العمل المختارة.
وجود أدلة إرشادية لتنفيذ سياسة تقييم الأثر البيئي للخطة العمرانية الشاملة					تم تحديد نطاق العمل (scope of work) من خلال الاستشاري (ARUPS)، بناءً على توجيهات إعداد التقييم البيئي الاستراتيجي في دول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم تم التعاقد مع الاستشاري (GHD) لعمل التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) بناءً على ما ورد في نطاق العمل.
وجود مبادرات لتعزيز المباني الخضراء					تم تقديم مبادرة (مواصفات الاستدامة لإنشاءات قطر 2030-المبادئ الرئيسية)، وهي عبارة عن مشروع مواصفة قياسية في إطار رؤية قطر الوطنية 2030 قدمتها شؤون المختبرات والتقييس في وزارة البيئة.

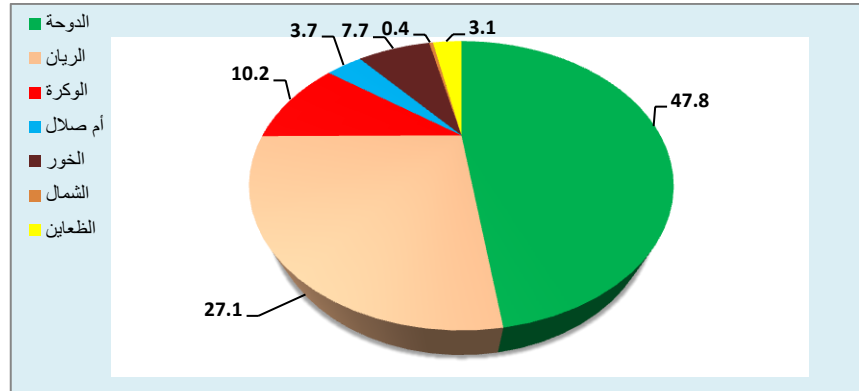
إجراء 5: التنسيق مع المراكز العلمية لإجراء الدراسات البيئية المتخصصة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه	
	التنفيذ	المتابعة	التخطيط		
وجود مراكز للبحوث البيئية مدعومة بالأجهزة الحديثة					• هنالك عدة مراكز ومعاهد تعنى بالبحوث البيئية ومدعومة بالأجهزة الحديثة، هي: 1. مركز الدراسات البيئية- جامعة قطر 2. معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة - قطر فاؤنديشن 3. مكتب البحث العلمي في وحدة التخطيط والتطوير- وزارة البيئة 4. مؤسسة الرعاية الصحية الأولية
وجود بحوث ودراسات علمية متخصصة بتأثير القضايا البيئية على السكان					• بالفعل، هنالك دراسات وبحوث علمية تناولت تأثير القضايا البيئية على السكان.
• بلغ عدد الدراسات البيئية خلال الأعوام الثلاثة الماضية (6) دراسات، هي:					
موضوع الدراسة		الجهة المنفذة للدراسة			
التلوث بالزئبق في البيئة البحرية لدولة قطر (نموذج عكسي)		جامعة قطر + جامعة تكساس			
المواد المشعة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بدولة قطر		جامعة قطر + الهيئة النرويجية للحماية من الإشعاع			
NORM		وزارة البيئة+ جامعة قطر			
Nutritive Contribution of Sahara dust to the Microbial Productivity of the Arabian Gulf marine Ecosystem /		وزارة البيئة+ جامعة قطر + جامعة الامارات+ ماكس بلانك			
تقدير المتساقطات النووية في تربة ورواسب دولة قطر		جامعة قطر +الطاقة الذرية المصرية			
استخدام وتدوير الركام في البناء		وزارة البيئة+ جامعة قطر + هيئة الاشغال العامة+ صندوق البحث العلمي+ معهد بحث النقل البريطاني			

ب- الصورة الإحصائية العامة: استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور وضبطاً لها تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا النمو الحضري والإسكان والبيئة الآتية:

النمو الحضري:

- زيادة نسبة سكان المدن: ازدادت نسبة سكان المدن في الدولة، ولاسيما العاصمة (الدوحة الكبرى)، التي تضم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي والثقافي، حيث يشير الشكل رقم (8) إلى أن مدينة الدوحة الكبرى (الدوحة والريان) قد استحوذت على 74.9% من مجموع السكان في الدولة، فيما توزعت النسبة المتبقية على المراكز الحضرية الأخرى كالوكرة، والخور، وأم صلال... الخ.

الشكل (8): التوزيع النسبي للسكان حسب البلدية لعام 2012



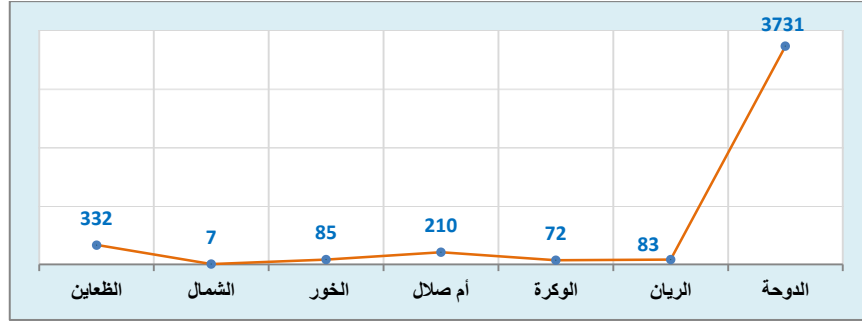
المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2012.

إن تركيز الخدمات المختلفة في المراكز الحضرية لعب دوراً كبيراً في عملية جذب السكان إليها، مما ساهم في ازدهار هذه المراكز بالسكان القطريين وغير القطريين، في حين لم تتعد نسبة سكان الحضر الـ 50% من سكان الدولة عام 1950، أصبحت تستوعب 100% بدءاً من العام 2010⁽¹¹⁾.

لاشك أن هذا النمو الحضري السريع في قطر عموماً والدوحة الكبرى خصوصاً هو أحد أبرز مظاهر التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها البلاد، وهو دليل على مدى التقدم الاقتصادي والعمراني الذي تم تحقيقه، إلا أن لهذا النمو الحضري تحديات، أهمها:

1. الخلل في التوزيع الجغرافي للسكان، حيث بلغت الكثافة السكانية في بلدية الدوحة 3731 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، في حين لم تتجاوز هذه الكثافة في بلدية الشمال الـ 7 أفراد فقط في الكيلومتر المربع الواحد، كما يتضح من الشكل رقم (9).

الشكل (9): الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام 2012



المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2012.

2. التلوث البيئي: ارتباطاً بما سبق، فإن الكثافة السكانية العالية في بلدية الدوحة بدأت تؤثر سلباً على أهم العناصر البيئية (الأرض والهواء والماء)، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة.

3. الضغط المتزايد على الخدمات العامة والبنية التحتية: يسهم تركيز حوالي ثلاثة أرباع سكان دولة قطر في مدينة الدوحة الكبرى في المزيد من الضغط على الخدمات العامة والبنية التحتية، كخدمات الصحة والتعليم والأمن والإسكان والمواصلات والمياه والكهرباء وشبكة الطرق العامة التي باتت تشهد ازدحاماً مرورياً غير مسبوق.

لهذا كله، بدأت الدولة بوضع الخطط والاستراتيجيات والسياسات لتطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة واستحداث أخرى جديدة جاذبة للمواطن والمقيم، كما بدأت أيضاً باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقاية السكان من التلوث البيئي الذي قد ينجم عن الكثافة السكانية العالية، وعن تنفيذ بعض المشاريع الصناعية، ولاسيما تلك القريبة من المراكز العمرانية.

• التجمعات العمالية الكبيرة أبرز قضايا الإسكان في الدولة: يقطن في التجمعات العمالية الكبيرة، التي يقيم في كل منها أعداد كبيرة من العمال الوافدين تصل في بعضها إلى المئات وفي بعضها الآخر إلى الآلاف، أكثر من 60% من مجموع سكان الدولة (بحسب معطيات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2010). وما يزال عدد كبير من العمال العزاب يسكنون في مناطق سكن العائلات، على الرغم من تنفيذ عدد كبير من الإخلاءات التي تمت بموجب قانون منع سكن العزاب بجوار سكن العائلات.

واستجابة للطلبات المتزايدة لتوفير مساكن للعمال الوافدين شرعت الجهات المعنية بإنشاء عدد من المجمعات العمالية الكبيرة لعل أهمها:

◆ مشروع بروة البراحة: تبلغ مساحة المشروع 1.8 مليون متر مربع، وتم تصميمه ليكون مدينة عمالية متكاملة، تستوعب 53000 عاملاً وموظفاً، بحيث يكون هذا المشروع أكبر مكان لإقامة العمال في منطقة مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يشتمل هذا المشروع على : فندق، ومركز ترفيهي، ومركز تسوق، ومغسلة، ومركز صحي، ومسجد، ومركز إسلامي، ونقطة شرطة، ومركز للدفاع المدني، ومركز لمكافحة الحريق، بالإضافة إلى منشآت رياضية، ومحلات، ومطاعم، ومكاتب. وقد تم توقيع عقود التأجير مع عدد من الشركات ابتداء من عام 2014، والمتوقع الانتهاء من المجمع العمالي في النصف الثاني من سنة 2014.

◆ مدينة العمال في أم الأفاعي: تم إنشاء مدينة عمالية في منطقة أم الأفاعي تتسع لـ 21 ألف عامل وتكلفة إجمالية بلغت 122 مليون ريال. وقد تم إنشاء محطتين لتحلية المياه ضمن المشروع، إحداهما خاصة بتحلية المياه الجوفية والأخرى لتكرير مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها في ري المسطحات الخضراء المحيطة بالمباني السكنية.

◆ مشروع الاسكان الكبير في مدينة مسعيد الصناعية: بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع والتي تتضمن إنشاء 1244 وحدة سكنية. ويتوقع أن يضم المشروع في مراحله النهائية نحو 13 ألف وحدة سكنية ليقطنه أكثر من 30 ألف عامل. وذلك لمواكبة التوسع

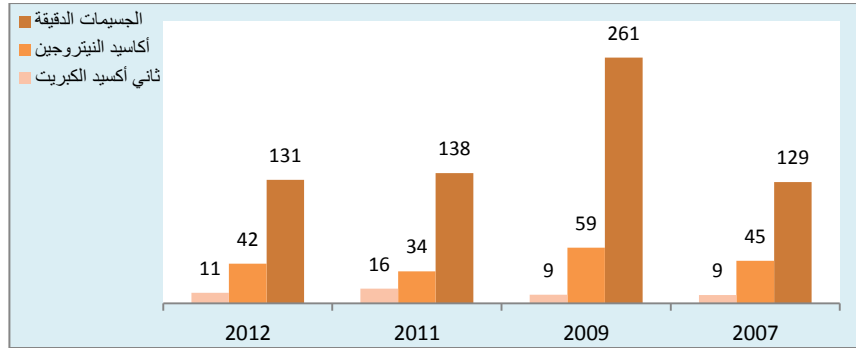
الصناعي في العديد من الصناعات البتروكيماوية في المنطقة. ويتضمن تصميم المشروع كافة المرافق مثل الشوارع والكهرباء والخدمات الصحية والاجتماعية والحدائق وغيرها.

البيئة والتنمية المستدامة:

- معدل استهلاك الفرد من الكهرباء والماء: تفيد البيانات الإحصائية الرسمية بأن معدل استهلاك الفرد من الكهرباء ارتفع من 13.476 (كيلوواط/ ساعة) عام 2007 إلى 15.053 عام 2011. وخلافاً لذلك، فقد انخفض معدل استهلاك الفرد من المياه (وفق إجمالي إنتاج المياه) من 250 متراً مكعباً سنوياً عام 2007 إلى 228 عام 2011⁽¹²⁾.

- تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية: يدل هذا المؤشر على "كمية تركيز الغازات الأساسية الملوثة للبيئة الحضرية"⁽¹³⁾، ويساعد في رصد أثر النشاط الإنساني على الهواء في المناطق الحضرية. فبسبب النشاط البشري المتزايد والناجم عن النمو الكبير لسكان الدولة الذين يتركز معظمهم في مدينة الدوحة، فليس من المستغرب أن ترتفع مؤشرات ملوثات البيئة بصورة عامة، والجسيمات الدقيقة بصورة خاصة. فرغم التذبذب الحاصل في المؤشرات المذكورة، إلا أن الشكل البياني رقم (10) يفيد بأن كمية الجسيمات الدقيقة انخفضت من 261 مايكرو غرام/ م³ من الهواء عام 2009 إلى 131 مايكرو غرام عام 2012. كذلك، انخفضت كميات أكاسيد النيتروجين من 59 مايكرو غرام في المتر المكعب إلى 42 مايكرو غرام للأعوام ذاتها. أما بالنسبة لكميات ثاني أكسيد الكبريت، فقد ارتفعت قليلاً من 9 مايكرو غرام في المتر المكعب عام 2009 إلى 11 مايكرو غرام عام 2012⁽¹⁴⁾. ورغم كل ذلك، فإن ملوثات أكاسيد الكبريت تقل كثيراً عن الحد المسموح به دولياً (80 ميكرو غرام في المتر المكعب)، وكذلك أكاسيد النيتروجين (100 ميكرو غرام في المتر المكعب الواحد)، بينما تتجاوز الملوثات بالجسيمات الدقيقة كثيراً الحد المسموح به (50 ميكروغرام في المتر المكعب)⁽¹⁵⁾.

الشكل (10): تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية*
(مايكرو غرام بكل متر مكعب من الهواء) حسب السنوات

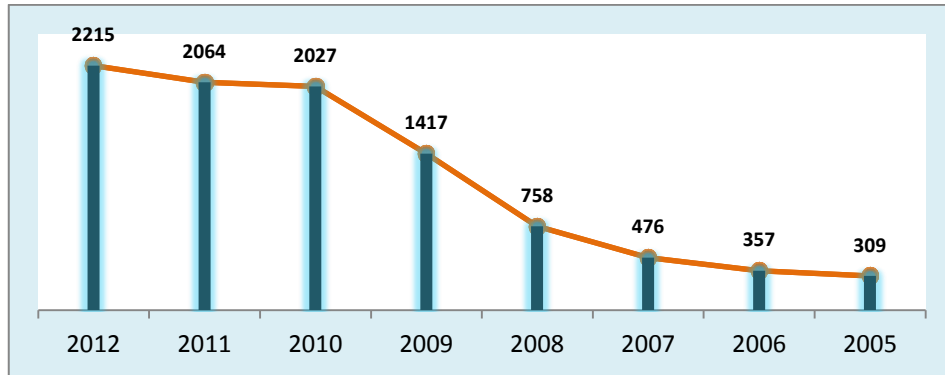


المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة
*بيانات عام 2012 خاصة بمنطقة الموفينبيك في الدوحة فقط.

- المواد المستنفدة للأوزون: يقصد بهذا المؤشر "كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي تستوردها الدولة وتقاس بجهد الاستنفاد"⁽¹⁶⁾. وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات السابقة، فبعد أن كان 309 طنناً مترياً عام 2005، بلغ 2215 عام 2012، أي بزيادة تقدر بأكثر من 238 طنناً مترياً سنوياً.

وقد يكون السبب وراء ارتفاع هذا المؤشر هو الزيادة في استيراد مركبات الكلور والفلور العضوية -22. ورغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة مؤخراً للحد من استيراد واستعمال المواد المستنفدة للأوزون، إلا أن الطلب الصناعي والشخصي على هذه المركبات لا يزال مرتفعاً..

الشكل (11): استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (طن متري) حسب السنوات



المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة، وبيانات غير منشورة لعام 2012.

- نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة للشرب: نتيجة للجهود التي بذلت في سبيل تحلية المياه المالحة وشبه المالحة، استطاعت دولة قطر تحقيق الغاية الإنمائية السابعة للألفية التي تؤكد على ضرورة كفاءة الاستدامة البيئية، حيث سجل مؤشر توافر مياه الشرب المأمونة نسبة 100% منذ عام 2001 وحتى تاريخه.
- نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة: بسبب الاستثمارات الهائلة في البنية التحتية للصرف الصحي، استطاعت دولة قطر النجاح في رفع مؤشر توافر مرافق الصرف الصحي إلى نسبة الشمول 100% منذ عام 2001 وحتى تاريخه.

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الرابعة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة هي:

- طرح المزيد من المبادرات والاقتراحات الهادفة إلى التشجيع على السكن خارج حدود العاصمة.
- ويتمثل التحدي الآخر الذي يواجه مسألة الحد من التركيز السكاني في مدينة الدوحة بوضع مشروع وطني يسعى لزيادة معدل المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات في المناطق السكنية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى.
- توفير حوافز كافية لتشجيع المواطنين على قبول الوحدات السكنية الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما في المجمعات السكنية.
- إنشاء قاعدة بيانات لمناطق سكن العمال الوافدين المتوفرة وقدراتها الاستيعابية.
- الإسراع في توحيد جميع القواعد التنظيمية في قانون المياه الوطني الجديد الذي من شأنه التمهيد لوضع نظام تشريعي متكامل للمياه في قطر.
- ضعف الوعي العام بمخاطر الاستهلاك غير الرشيد للماء والكهرباء.

ثالثاً) أولويات المرحلة الخامسة

تم تحديد أولويات المرحلة الخامسة (أكتوبر 2013- أكتوبر 2014) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية استناداً إلى التحديات المشار إليها أعلاه. بناءً عليه، فإن أولويات المرحلة الخامسة في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة هي:

- بذل المزيد من الجهد في سبيل تشكيل المجالس واللجان الرسمية الهادفة إلى طرح الاقتراحات والمبادرات القادرة على جذب المواطن والمقيم للسكن في المدن القائمة والمستحدثة خارج الدوحة.
- العمل على وضع مشروع وطني يسعى لزيادة معدل المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات في المناطق السكنية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى.
- العمل على إنجاز مشاريع المجمعات العمالية التي تتوفر فيها متطلبات الحياة المناسبة، واستكمال إجراءات تنفيذ قانون منع سكن العزاب بجوار سكن العائلات.
- متابعة العمل على وضع نظام تشريعي متكامل للمياه في قطر.
- العمل على متابعة نشر ثقافة ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (الماء والطاقة) وتعزيز حملات التوعية ذات الصلة وتقييمها دورياً.

المحور الثالث

يشتمل هذا المحور على ثلاثة أبعاد أساسية، هي:

- ❖ التعليم
- ❖ التدريب
- ❖ الشباب

التعليم
والتدريب
والشباب

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ماهي احتياجات سوق العمل التي لا يلبيها النظام التعليمي حتى الآن؟
 - كيف يمكن تطوير نوعية التدريب؟
 - ما الآليات والوسائل التي تساعد على توسيع المبادرات الشبابية الخاصة والجماعية في مجال الاستثمار، ولاسيما في مجال تأسيس مؤسسات خاصة صغيرة ومتوسطة؟
 - وقد شكلت الإجابة عن هذه الأسئلة الأساس الذي بموجبه تم تحديد أولويات المرحلة الرابعة من حيث الأهداف والإجراءات الخاصة بهذا المحور.
 - أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:
 - المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية بوجه عام وسوق العمل بوجه خاص
 - تطوير نوعية التدريب بحيث تتماشى مع متطلبات عملية التنمية وسوق العمل
 - بناء قدرات الشباب في المجالات الاقتصادية والثقافية وتوسيع مشاركتهم المجتمعية
- وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة في الواقع، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة، وتحديد أولويات المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب والشباب.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

الهدف: الموازنة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية بوجه عام وسوق العمل بوجه خاص		التعليم	
إجراء 1: العمل على توسيع التعليم التقني والمهني في النظام التعليمي بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل			
المؤشر المستهدف		واقعه الفعلي	
مضمونه		موجود كإجراء في طور:	
		الوقت	القيمة
		الوقت	القيمة
وجود توجه للتوسع في التعليم التقني والمهني في النظام التعليمي			
وجود مبادرات لإشراك القطاع الخاص في توسيع التعليم التقني ومجالاته المختلفة			
إجراء 2: إنشاء المؤسسات التعليمية المتخصصة بالتعليم التقني والمهني			
وجود خطط أو برامج لإنشاء المزيد من المؤسسات التعليمية التي تعنى بالتعليم التقني والمهني			
عدد المؤسسات التعليمية التقنية وتاريخ تأسيسها ومجالاتها والوزارات أو المؤسسات المشرفة عليها		اسم المؤسسة	
مدرسة قطر للعلوم المصرفية (التجارة)		2011	
المدرسة التقنية		1988	
الكلية العسكرية		1996	
كلية الطيران		1977	
جامعة كالجري		2006	
كلية شمال أطلنطي		2002	
عدد الطلبة المسجلين في التعليم التقني والمهني بحسب اسم المؤسسة خلال الفترة الزمنية 2000 و2005 و2012		اسم المؤسسة	
مدرسة قطر للعلوم المصرفية (التجارة سابقا)		1968	
المدرسة التقنية		1988	
الكلية العسكرية		1996	
كلية الطيران		1977	
جامعة كالجري		2006	
كلية شمال أطلنطي		2002	

إجراء 3: استحداث هيئة رسمية تعنى بوضع الإطار الوطني للمؤهلات، وتحديد معاييرها ومستوياتها في المسارات الأكاديمية بحيث ترتبط باحتياجات سوق العمل						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه		
	موجود كإجراء في طور:					
	الهيئة العامة للتعليم	الوزارة	القطاع			
وجود توجه لاستحداث هيئة رسمية تعنى بوضع الإطار الوطني للمؤهلات بحيث ترتبط باحتياجات سوق العمل				يوجد هذا التوجه ضمن استراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2011-2016 (المشروع رقم 8.1)، والذي يتضمن الإطار الوطني للمؤهلات. ويهدف المشروع إلى تحديد إطار عمل ومعايير مؤهلات وطنية توائم ما بين التعليم (العالي) والتدريب واحتياجات سوق العمل، وتمكن من وضع وتنفيذ مسارات بديلة للتعليم العالي. يضاف إلى ذلك التوجه لإنشاء هيئة إشرافية تعنى بالتصميم والتنفيذ والمتابعة.		
وجود توجه لتحديث المسارات الأكاديمية بما يتوافق واحتياجات سوق الأكاديمية بما يتوافق واحتياجات سوق العمل المتجددة				هنالك توجه لتحديث المسارات الأكاديمية بما يتوافق واحتياجات سوق العمل المتجددة، وذلك ضمن مخرجات وأهداف مشاريع استراتيجية قطاع التعليم والتدريب رقم (7.1) و (10.1) و (10.2) و (16.1) و (18.1)، والتي تخدم كل واحدة منها هذا التوجه بصفة مباشرة أو غير مباشرة وبمستويات متباينة.		
عدد برامج تأهيل الموظفين القطريين بحسب الجهة المؤهلة خلال السنوات الثلاث الماضية	2012		2011		2010	
	عدد الموظفين القطريين الذين خضعوا لبرامج التأهيل	عدد البرامج	عدد الموظفين القطريين الذين خضعوا لبرامج التأهيل	عدد البرامج	عدد الموظفين القطريين الذين خضعوا لبرامج التأهيل	عدد البرامج
	-	-	-	101	-	206
	1222	5356	1217	5100	933	3940
	445	108	374	171	315	142
	64	113	58	114	27	53
	1145	436	983	406	881	436
	189	76	178	52	87	32
	الجهة					
الهيئة العامة للطيران المدني						
قطر للبتروول						
مصرف قطر المركزي						
وزارة الطاقة						
بنك قطر الوطني						
المجلس الاعلى للتعليم						
عدد المؤسسات الحكومية او الخاصة التي تربط المسار الوظيفي بالمؤهلات						
11 مؤسسة						

الهدف: تطوير نوعية التدريب بحيث تتماشى مع متطلبات عملية التنمية وسوق العمل		التدريب		
إجراء 1: إنشاء جهاز وطني يعنى بسياسات التدريب ومتابعة تنفيذها				
مضمونه	واقعه الفعلي		المؤشر المستهدف	
	ب.م.د.	موجود كإجراء في طور:		
		التخطيط		
• هناك توجه لإنشاء جهاز وطني يعنى بسياسات التدريب في الدولة بحيث يشمل القطاع العام والخاص، كما ورد ذلك في مشاريع استراتيجية التعليم والتدريب 2011-2016، ولاسيما المشروع رقم (18.1) و (18.2) و (19.1) و (19.2) و (20.1)، والتي تهدف إلى إنشاء هيئة أو هيئات إشراف على التعليم والتدريب التقني والمهني لتنفيذ الخطة الوطنية لهذا المسار.				وجود توجه لإنشاء جهاز وطني يعنى بسياسات التدريب ومتابعة تنفيذها ويربط المسار الوظيفي بالتدريب
إجراء 2: ربط المسار الوظيفي بالتدريب والتأهيل				
• القرار الأميري رقم (55) لسنة 2009 القاضي بإنشاء مركز التأهيل الوظيفي، الذي يهدف إلى تأهيل القطريين غير العاملين من حملة الشهادة الثانوية وما دونها لشغل مراكز وظيفية في القطاع الحكومي والخاص والمشارك. يضاف إلى ذلك تأهيل وإعادة تأهيل القطريين غير العاملين من ذوي التخصصات الجامعية غير المناسبة وفقاً لاحتياجات سوق العمل القطري. • القرار الأميري رقم (56) لسنة 2009 القاضي بتنظيم معهد التنمية الإدارية، وتوسيع مهامه بحيث تجمع بين تطوير كفاءة الجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية الأخرى، وإعادة تأهيل القطريين الذين يشغلون وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية. • يولي قانون الموارد البشرية رقم (8) لسنة 2009 في فصله الخامس المتعلق بالتدريب والتطوير أهمية خاصة لتطوير الموارد البشرية عن طريق تزويد الموظفين بفرص ملائمة للتدريب والتطوير والتأهيل، وذلك بهدف تنمية قدراتهم وتعزيزها وإكسابهم مهارات جديدة تحسن من أدائهم لوظائفهم التي يشغلونها، وتوهم لتولي مسؤوليات أخرى. • وتساهم استراتيجية التعليم والتدريب (2011-2016)، والتي تهدف في أحد مخرجاتها بسنة 2016 إلى وضع نموذج لنظام التدريب والتعليم المستمر في دولة قطر وتنفيذها، في دعم العمل المستمر على وضع سياسة تعليمية متطورة بما يتماشى مع جهود تطوير الموارد البشرية بدولة قطر والنمو الاقتصادي واحتياجات سوق العمل. • أما استراتيجية قطاع سوق العمل (2011-2016)، والتي تهدف إلى توفير فرص تدريب عالية الجودة للقطريين بحيث تلبي طموحاتهم وتناسب قدراتهم وتقوم على تخطيط استراتيجي للموارد البشرية وتوفير خطة شاملة للموارد البشرية في القطاعات المحددة، فإنها توصي بأن تقوم المؤسسات العامة والخاصة بتصميم برنامج لرفع مستويات مهارات القطريين وتنفيذها، بما في ذلك تدريب الموظفين القطريين الواعدين المرشحين لشغل مناصب قيادية في المستقبل.				وجود خطة أو برنامج أو سياسة لربط المسار الوظيفي بالتدريب والتأهيل

إجراء 3: العناية بالخبرات الوطنية وتدريبها بما يؤهلها للمنافسة في سوق العمل

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			موجود كإجراء في طور:	ملاحظات																																																																
	الوقت	الوقت	التخطيط																																																																		
وجود برامج لتوظيف القطريين الباحثين عن العمل وتدريبهم بما يؤهلهم للمنافسة في سوق العمل					تسعى وزارة العمل، ومن خلال أنشطة إدارة تنمية القوى العاملة الوطنية وخاصة قسم التشغيل، إلى إدماج القطريين الباحثين عن العمل من مختلف الفئات العمرية والاجتماعية والمهنية، وذلك عبر استقبال طلبات العمل وتسجيل أصحابها كباحثين عن عمل. أما قسم التوجيه والإرشاد بإدارة تنمية القوى العاملة الوطنية، فإنه يعمل على وضع الخطط والمشاريع التي تفيد الباحثين عن العمل في الحصول على فرص توظيف مناسبة، بما يرفع من مستويات مشاركة المواطنين في قوة العمل الكلية. لهذا، تهدف مؤسسات الدولة إلى إدماج المواطنين في سوق العمل بما يتوافق مع قانون العمل.																																																																
وجود برامج لإدماج الخبرات الوطنية (المتقاعدين) في سوق العمل					- لا يوجد برنامج خاص يهتم بالمتقاعدين، والذين بلغ عددهم حسب مسح القوى العاملة لسنة 2012 (جهاز الإحصاء)، 15935، أي 9.6% من إجمالي السكان القطريين بعمر 15 سنة فأكثر. ويمثل الذكور 64% من إجمالي المتقاعدين . - وتعرف التركيبة العمرية للمتقاعدين القطريين تنوعا لتشمل فئات عمرية متعددة من الجنسين، (كما هو مبين في الجدول) <table><tr><th colspan="2">الفئات العمرية</th><th colspan="2">ذكور</th><th colspan="2">إناث</th><th colspan="2">المجموع</th></tr><tr><th>العدد</th><th>%</th><th>العدد</th><th>%</th><th>العدد</th><th>%</th><th>العدد</th><th>%</th></tr><tr><td>24-15</td><td>40</td><td>0.39</td><td>28</td><td>0.49</td><td>68</td><td>0.43</td><td></td></tr><tr><td>34-25</td><td>161</td><td>1.58</td><td>182</td><td>3.17</td><td>343</td><td>2.15</td><td></td></tr><tr><td>44-35</td><td>1678</td><td>16.46</td><td>1771</td><td>30.86</td><td>3449</td><td>21.64</td><td></td></tr><tr><td>64-50</td><td>5218</td><td>51.18</td><td>2938</td><td>51.19</td><td>8156</td><td>51.18</td><td></td></tr><tr><td>65+</td><td>3099</td><td>30.39</td><td>820</td><td>14.29</td><td>3919</td><td>24.59</td><td></td></tr><tr><td>المجموع</td><td>10196</td><td>100</td><td>5739</td><td>100</td><td>15935</td><td>100</td><td></td></tr></table> - ولعل ما يميز فئة المتقاعدين القطريين هو تواجد أشخاص يكتسبون مهارات وخبرات مهنية في مجالات متعددة (مثل: العلاقات العامة والتدريس، والمحاسبة، وإدارة شؤون رياضية، وإدارة وحدات، ومشرفين)، كما جاء في نتائج المسح بالعينة الذي نفذه فريق عمل التدريب حول خصائص القطريين المتقاعدين، والذي شمل 25 شخصاً من الجنسين. ولعل ما يميز المتقاعدين القطريين هو ارتفاع مستوى تحصيلهم العلمي، حيث تبين أن 23 من المستجوبين هم من الحاصلين على شهادات جامعية (بكالوريوس)، غالبيتهم من خريجي كلية الشريعة والآداب والتربية واللغة العربية والتاريخ والخدمة الاجتماعية، في حين لا يمثل حاملي الشهادات الجامعية في العلوم الدقيقة، مثل الفيزياء و العلوم إلا شخصان. وإذا كانت غالبية المستجوبين هم ممن سبق لهم العمل بصفة حصرية في القطاع العام، إلا أن حوالي 15% من الذين يودون الاندماج مجدداً في سوق العمل يفضلون القطاع الخاص، بينما تفضل الغالبية الساحقة التوجه نحو وظائف إشرافية وريادية في القطاع الحكومي، مثل الحراسة والأمن.	الفئات العمرية		ذكور		إناث		المجموع		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	24-15	40	0.39	28	0.49	68	0.43		34-25	161	1.58	182	3.17	343	2.15		44-35	1678	16.46	1771	30.86	3449	21.64		64-50	5218	51.18	2938	51.19	8156	51.18		65+	3099	30.39	820	14.29	3919	24.59		المجموع	10196	100	5739	100	15935	100	
الفئات العمرية		ذكور		إناث		المجموع																																																															
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%																																																														
24-15	40	0.39	28	0.49	68	0.43																																																															
34-25	161	1.58	182	3.17	343	2.15																																																															
44-35	1678	16.46	1771	30.86	3449	21.64																																																															
64-50	5218	51.18	2938	51.19	8156	51.18																																																															
65+	3099	30.39	820	14.29	3919	24.59																																																															
المجموع	10196	100	5739	100	15935	100																																																															

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي																						
	ب.ق.ب.	موجود كاجراء																					
		في طور:																					
		التخطيط	التنفيذ																				
عدد برامج التدريب والتأهيل حسب جهات التدريب والتخصصات المهنية خلال السنوات الثلاث الماضية (2010، 2011، 2012)	مضمونه																						
	• برامج التأهيل الوظيفي: يقوم مركز التأهيل الوظيفي، الذي أنشئ سنة 2009 والتابع لوزارة العمل، بتأهيل القطريين غير العاملين من حملة الشهادة الثانوية وما دونها. والجدول التالي يبين ما قدمه المركز من برامج تأهيلية خلال السنوات الثلاث الماضية:																						
	<table><tr><th>السنوات</th><th>برامج التأهيل</th><th>عدد برامج التدريب لكل برنامج تأهيل</th><th>المجموع الكلي لبرامج التدريب</th><th>إجمالي عدد المتدربين</th></tr><tr><td>2010</td><td>18</td><td>17</td><td>306</td><td>4522</td></tr><tr><td>2011</td><td>15</td><td>17</td><td>255</td><td>4114</td></tr><tr><td>2012</td><td>15</td><td>31</td><td>219</td><td>4064</td></tr></table>			السنوات	برامج التأهيل	عدد برامج التدريب لكل برنامج تأهيل	المجموع الكلي لبرامج التدريب	إجمالي عدد المتدربين	2010	18	17	306	4522	2011	15	17	255	4114	2012	15	31	219	4064
	السنوات	برامج التأهيل	عدد برامج التدريب لكل برنامج تأهيل	المجموع الكلي لبرامج التدريب	إجمالي عدد المتدربين																		
	2010	18	17	306	4522																		
2011	15	17	255	4114																			
2012	15	31	219	4064																			
• التدريب في القطاع العام: يعد التدريب أحد أولويات مختلف المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، بل وحتى المؤسسات المشتركة والخاصة في الدولة، حيث تسعى هذه المؤسسات للارتقاء بقدرات موظفيها وتأهيلهم بما يتناسب مع متطلبات وظائفهم. وبتفاوت حجم التدريب الخاص بكل مؤسسة بحسب حجم موظفيها وطبيعة العمل فيها وطبيعة احتياجاتها ومستويات تأهيل وتخصص الموظفين القطريين فيها. ويوكل إلى معهد التنمية الإدارية مهمة الإشراف على تدريب موظفي القطاع الحكومي بالدرجة الأولى. والجدول التالي يبين عدد البرامج التي نفذها المعهد خلال السنوات الثلاث الماضية.																							
<table><tr><th>السنوات</th><th>عدد البرامج</th><th>ذكور</th><th>إناث</th><th>المجموع</th></tr><tr><td>2011-2010</td><td>2363</td><td>2662</td><td>3104</td><td>5766</td></tr><tr><td>2012-2011</td><td>2741</td><td>2226</td><td>4697</td><td>6923</td></tr><tr><td>2013-2012</td><td>2087</td><td>1563</td><td>3070</td><td>4633</td></tr></table>			السنوات	عدد البرامج	ذكور	إناث	المجموع	2011-2010	2363	2662	3104	5766	2012-2011	2741	2226	4697	6923	2013-2012	2087	1563	3070	4633	
السنوات	عدد البرامج	ذكور	إناث	المجموع																			
2011-2010	2363	2662	3104	5766																			
2012-2011	2741	2226	4697	6923																			
2013-2012	2087	1563	3070	4633																			
• التدريب في المؤسسات الخاصة: لا يقتصر التدريب على المؤسسات الحكومية فحسب، بل يشمل أيضاً المؤسسات الخاصة في الدولة، كمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، التي توفر لموظفيها برامج تدريبية في مجالات مختلفة وبصيغ متعددة، كما يبين الجدول الآتي:	<table><tr><th>التدريب على رأس العمل</th><th>التدريب المحلي</th><th>التدريب في الخارج</th><th>المجموع</th></tr><tr><td>117</td><td>62</td><td>200</td><td>379</td></tr><tr><td>1787</td><td>62</td><td>200</td><td>2049</td></tr><tr><td>678</td><td>19</td><td>142</td><td>839</td></tr></table>			التدريب على رأس العمل	التدريب المحلي	التدريب في الخارج	المجموع	117	62	200	379	1787	62	200	2049	678	19	142	839				
	التدريب على رأس العمل	التدريب المحلي	التدريب في الخارج	المجموع																			
	117	62	200	379																			
	1787	62	200	2049																			
	678	19	142	839																			

الهدف: بناء قدرات الشباب في المجالات الاقتصادية والثقافية وتوسيع مشاركتهم المجتمعية			الشباب		
إجراء 1: دعم الشباب وتحفيزهم على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		مضمونه		
	موجود كإجراء في طور:				
	الوقت	المكان			
وجود تشريعات لدعم الشباب في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة			• أعطت الدولة عبر تشريعاتها، وخاصة القرار الأميري رقم (17) لسنة 2011 الخاص بإنشاء جهاز قطر لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أهمية لقطاع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتشجيع الراغبين، ولاسيما الشباب، على إقامة هذه المشاريع وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.		
وجود برامج ومبادرات وتدابير عملية (رسمية أو أهلية) لدعم الشباب في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة			• هنالك العديد من المبادرات، أهمها: - مركز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (دار الإنماء الاجتماعي): يهدف هذا المركز الذي أنشئ سنة 2007، إلى تنمية المبادرات الذاتية وتشجيع أفراد المجتمع القطري، ولاسيما الشباب، من الجنسين لإقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة. - مركز حاضنات الاعمال الرقمية (المجلس الاعلى للاتصالات): يقوم هذا المركز بمساعدة رواد المشاريع الرقمية، بما فيهم الشباب، بالبدء في أعمالهم من خلال تزويدهم بالبنية الأساسية والدعم الفكري والمساعدة الإدارية والاستشارات المالية وفرص النمو وصولاً إلى تحقيق النجاح. - قسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابع لإدارة تنمية الاعمال (وزارة الأعمال والتجارة): يسعى هذا القسم إلى اقتراح سياسات وتشجيع ودعم الأفكار والمشروعات الصغيرة، بما فيما مشاريع الشباب، وذلك لتنمية قطاع الأعمال في الدولة وزيادة نسبة مساهمة المشاريع في الناتج المحلي. - المشاريع الصغيرة والمتوسطة التابعة لقطر للمشاريع: تهدف هذه المشاريع إلى تزويد قطاع رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبل الدعم المختلفة التي من شأنها تعزيز قدراتها على البناء ومواصلة العمليات بنجاح، وتشمل تلك الخدمات التدريب والإرشاد والأبحاث والتسهيلات المالية.		
عدد المشاريع الشبابية الصغيرة والمتوسطة التي تمت الموافقة عليها بحسب طبيعة المشروع (مؤقتة/ دائمة/ موسمية...)/ والقطاع (النقل/ الخدمات/ السياحة...) خلال السنوات الثلاث الماضية (2010، 2011، 2012)	لم تتوفر البيانات الخاصة بهذا المؤشر، لكن هناك بعض البرامج التي استفاد منها الشباب، مثل: - برنامج دعم الرياديين من المنازل (دار الإنماء الاجتماعي). - جائزة رائد الأعمال (ريادة) هي جائزة تقديرية لأصحاب المشاريع (دار الإنماء الاجتماعي). - مركز حاضنات الأعمال الرقمية: خدمات الاحتضان يستفيد منها حالياً ما يقارب 25 شخصاً، يعملون في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة.				
عدد الشباب الذين استفادوا من مبادرات الدولة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين 2010 و2012	- 394 فرداً ضمن مبادرة "حدد فكرة مشروعك" (دار الإنماء الاجتماعي) - 483 فرداً ضمن مبادرة "ابدأ مشروعك" (دار الإنماء الاجتماعي) - 600 فردا ضمن مبادرة "حسن مشروعك" (دار الإنماء الاجتماعي)				

إجراء 2: نشر ثقافة العمل التطوعي في صفوف الشباب					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		موجود كإجراء في طور:		
	ب.د.	ب.م.			
مضمونه					
وجود برامج ومبادرات لنشر ثقافة العمل التطوعي في صفوف الشباب	• يلزم القرار رقم (1) لعام 2008 طلبة المدارس المستقلة بتقديم ما لا يقل عن 25 ساعة كخدمة مجتمعية بهدف ترسيخ العمل التطوعي في سلوكيات الأجيال الناشئة من القطريين.				
عدد هذه المبادرات بحسب الجهة المنظمة لها	• يقدم مركز قطر للعمل التطوعي برنامج ساعات العمل التطوعي المكتسبة لطلاب المدارس من أجل الحصول على شهادة بعدد ساعات العمل التطوعي المطلوبة. وقد أعد المركز 54 برنامجاً سنة 2010 و 175 برنامجاً سنة 2012.				
	• وتولي دار الإنماء الاجتماعي أهمية خاصة للعمل التطوعي، وذلك من خلال إقامة الدورات المتتالية على مدار السنة ولمختلف شرائح المجتمع بما فيها الشباب. وقد أعدت دار الإنماء 128 برنامجاً سنة 2011 .				
عدد الشباب المنخرطين في العمل التطوعي خلال الأعوام الثلاثة الماضية	• يعد التحاق الشباب القطري بالعمل التطوعي بالعلم سلوكاً خياراً دائماً، غير أن حجم هذا الالتحاق يتفاعل مع طبيعة الأنشطة التي تحتضنها الدولة، فيرتفع حيناً وينخفض أحياناً أخرى، كما هو مبين في الجدول الآتي:				
	السنوات	العدد			
	2010	11276			
	2011	15545			
	2012	7387			
إجراء 3: دعم الشباب وتأهيلهم للدخول في سوق العمل في مجالاته المختلفة					
وجود مبادرات أو برامج أو خطط لدعم الشباب وتحفيزهم للدخول في سوق العمل	• تهدف استراتيجية قطاع سوق العمل (2011-2016) إلى تحسين مشاركة القطريين في قوة العمل، وذلك عبر أطر متعددة، منها: إطلاق مبادرة لريادة الأعمال تستهدف الشباب وتوفير فرص تدريبية متنوعة لهم، وخاصة للذين يبحثون عن العمل للمرة الأولى. وتوسع إدارة القوى العاملة الوطنية التابعة لوزارة العمل، ومنذ سنوات، إلى تيسير إدماج القطريين، وخاصة الشباب منهم، في مختلف مكونات سوق العمل، وذلك عبر برنامج التأهيل الوظيفي وبرنامج التدريب والتأهيل في كلية شمال الأطلسي وبرنامج التدريب الصيفي وبرنامج الابتعاث (شهادة البكالوريوس وبرنامج التوجيه المهني). إضافة إلى ذلك، هناك مبادرات متعددة لمختلف الوزارات والهيئات الحكومية، بل وحتى مؤسسات القطاع المشترك في البنوك والقطاع الخاص لدعم عملية دمج الشباب في سوق العمل.				
عدد هذه المبادرات والجهة المشرفة عليها خلال السنوات الثلاث الماضية	• بحسب ما توفر لفريق العمل من البيانات، يمكن الحديث عن (3) مبادرات أساسية، هي:				
	"الخطوة الأولى": (دار الانماء الاجتماعي): وهو برنامج تدريبي يهدف إلى تطوير الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 سنة وإعدادهم نفسياً وذهنياً ومعرفياً.				
	"مركز بداية": يوفر مركز بداية مدخلاً للشباب قطر للوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات بما في ذلك التوجيه المهني والتقييم الذاتي وتنمية المهارات في مجال التشغيل وريادة المشاريع.				
	"طموحاتك": هي إحدى المبادرات المتميزة من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (أي سي تي قطر)، والتي تهدف إلى الارتقاء بالمهارات والثقافة الرقمية، وربط الشباب القطري بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وربط طموحاتهم بهذه التكنولوجيا، ورفع وعيهم بالفرص التي يوفرها هذا القطاع.				

المؤشر المستهدف	واقعة الفعل																																														
	موجود كإجراء																																														
	في طور:																																														
	الوقت	الوقت	الوقت	الوقت																																											
مضمونه	لا يوجد مصدر موحد يغطي كل البرامج والمبادرات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على تأهيل ودمج القطريين، ولا سيما الشباب منهم، في سوق العمل وخصائصهم. ففي مجال التدريب والتأهيل، على سبيل المثال، تم تدريب 360 طالباً في معرض قطر المهني 2012، و 70 طالباً في معرض قطر المهني 2013. أما جامعة قطر، فوفرت 35 فرصة تدريبية مهنية لطلابها، في حين وفر برنامج "طموحاتك" هذه السنة 42 ورشة تدريبية. وفي مجال التكوين، تم توفير 20 منحة دراسية بالشراكة مع بنك قطر الوطني ودولفين للطاقة. وفي مجال التوظيف، تشير بيانات برنامج توظيف القطريين التابع لوزارة العمل إلى التركيبة العمرية والنوعية للقطريين الباحثين عن العمل فيما بين عام 2008 و2010، كما هو مبين في الجدول التالي:																																														
	<table><tr><th rowspan="2">الفئات العمرية</th><th colspan="2">إناث</th><th colspan="2">ذكور</th><th colspan="2">المجموع العام</th></tr><tr><th>العدد</th><th>%</th><th>العدد</th><th>%</th><th>العدد</th><th>%</th></tr><tr><td>إجمالي المسجلين</td><td>11712</td><td>100</td><td>10709</td><td>100</td><td>22421</td><td>100</td></tr><tr><td>أقل من 20 سنة</td><td>534</td><td>4.6</td><td>788</td><td>7</td><td>1322</td><td>5.9</td></tr><tr><td>20-24 سنة</td><td>3766</td><td>33.1</td><td>4175</td><td>39</td><td>7941</td><td>35.91</td></tr><tr><td>أقل من 24 سنة</td><td>4300</td><td>37.7</td><td>4963</td><td>46</td><td>9263</td><td>41.81</td></tr></table>						الفئات العمرية	إناث		ذكور		المجموع العام		العدد	%	العدد	%	العدد	%	إجمالي المسجلين	11712	100	10709	100	22421	100	أقل من 20 سنة	534	4.6	788	7	1322	5.9	20-24 سنة	3766	33.1	4175	39	7941	35.91	أقل من 24 سنة	4300	37.7	4963	46	9263	41.81
	الفئات العمرية	إناث		ذكور		المجموع العام																																									
		العدد	%	العدد	%	العدد	%																																								
	إجمالي المسجلين	11712	100	10709	100	22421	100																																								
أقل من 20 سنة	534	4.6	788	7	1322	5.9																																									
20-24 سنة	3766	33.1	4175	39	7941	35.91																																									
أقل من 24 سنة	4300	37.7	4963	46	9263	41.81																																									
وفي سياق متصل تشير بيانات برنامج توظيف القطريين التابع لوزارة العمل إلى التركيبة العمرية والنوعية للشباب القطريين المعينين فيما بين عام 2008 و2010، كما هو مبين في الجدول التالي:																																															
<table><tr><th rowspan="2">الفئات العمرية</th><th colspan="2">إناث</th><th colspan="2">ذكور</th><th colspan="2">المجموع العام</th></tr><tr><th>العدد</th><th>%</th><th>العدد</th><th>%</th><th>العدد</th><th>%</th></tr><tr><td>إجمالي المسجلين</td><td>7198</td><td>100</td><td>5879</td><td>100</td><td>13077</td><td>100</td></tr><tr><td>أقل من 20 سنة</td><td>181</td><td>3</td><td>330</td><td>6</td><td>511</td><td>5.9</td></tr><tr><td>20-24 سنة</td><td>2421</td><td>34</td><td>2599</td><td>44</td><td>5020</td><td>35.91</td></tr><tr><td>أقل من 24 سنة</td><td>2602</td><td>37</td><td>2929</td><td>50</td><td>5531</td><td>41.81</td></tr></table>						الفئات العمرية	إناث		ذكور		المجموع العام		العدد	%	العدد	%	العدد	%	إجمالي المسجلين	7198	100	5879	100	13077	100	أقل من 20 سنة	181	3	330	6	511	5.9	20-24 سنة	2421	34	2599	44	5020	35.91	أقل من 24 سنة	2602	37	2929	50	5531	41.81	
الفئات العمرية	إناث		ذكور		المجموع العام																																										
	العدد	%	العدد	%	العدد	%																																									
إجمالي المسجلين	7198	100	5879	100	13077	100																																									
أقل من 20 سنة	181	3	330	6	511	5.9																																									
20-24 سنة	2421	34	2599	44	5020	35.91																																									
أقل من 24 سنة	2602	37	2929	50	5531	41.81																																									

ب- الصورة الإحصائية العامة: استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور وضبطاً لها تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا التعليم والتدريب والشباب الآتية:

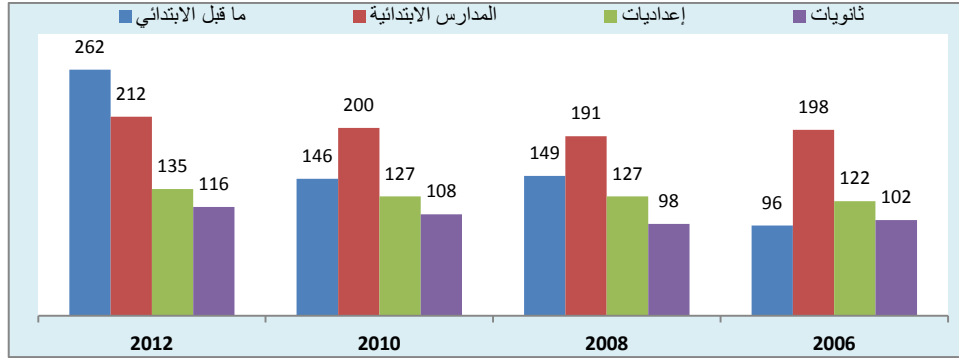
 التعليم:

- التوسع في البنية التحتية لقطاع التعليم: خطت دولة قطر في السنوات الأخيرة خطوات كبيرة نحو بناء منظومة تعليمية حديثة ومتطورة. وتستمد مسيرة التعليم دعائمها من توجهات الدولة التي تعتبر التعليم أحد المقومات الأساسية للمجتمع القطري كما أكدته الدستور الدائم للدولة في مادته 25.
- وتبلورت توجهات الدولة في مجال رسم السياسة التعليمية من خلال تأسيس المجلس الأعلى للتعليم عام 2002 وتنظيمه عام 2009. وتجسدت مجهودات الدولة في مجال التعليم من خلال إطلاق مبادرات وطنية لتطويره، كمبادرة "التعليم لمرحلة جديدة" التي ركزت على المراحل التعليمية بدءاً بالروضة وصولاً إلى الصف الثاني عشر، وتطوير نظام التعليم العالي

في جامعة قطر وتنويعه، وتوسيع الأنشطة التعليمية في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وإنشاء المدينة التعليمية. وترتبط أهداف ومخرجات هذه المبادرات مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية قطاع التعليم 2011-2016.

وفي سياق متصل، تستند المنظومة التعليمية والمبادرات الوطنية المختلفة في مجال التعليم إلى ثلاثة مبادئ إرشادية رئيسة، هي: الجودة، والعدالة، والكفاءة. وقد نتج عن هذا التوجه التوسع المتواصل للخريطة التعليمية، ولإسيما البنية التحتية لمختلف المؤسسات التعليمية في الدولة، ليلبلغ عدد هذه المؤسسات 725 مدرسة رسمية مستقلة وأهلية سنة 2012 بعد أن كان لا يتجاوز الـ 518 مدرسة سنة 2006 (الشكل رقم 12) وذلك بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 5.6%.

الشكل (12): أعداد المدارس* (الحكومية والمستقلة والخاصة) حسب السنوات



المصادر: - وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة

- المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2009-2010

- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التعليم، يونيو 2013

* أضيفت أعداد المدارس التخصّصية إلى أعداد المدارس الإعدادية والثانوية

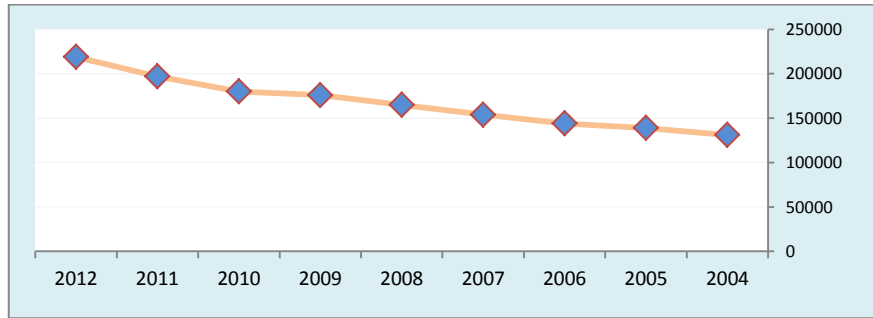
وإذا كان الاستثمار المؤسّساتي في مجال التعليم قد شمل مختلف المراحل التعليمية دون استثناء، إلا أن مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي قد عرفت، وفقاً للشكل البياني رقم (12)، توسعاً متواصلاً نتج عنه تزايد عدد المؤسسات التعليمية في هذه المرحلة، ليرتفع عددها إلى 262 مؤسسة عام 2012 بعد أن كان لا يتجاوز 96 مؤسسة سنة 2006.

ويشهد هذا التطور المتواصل للتعليم ما قبل الابتدائي على مدى عناية الدولة بالطفولة وحرصها على توفير فرص تعليمية مناسبة لهذه الشريحة السكانية، وذلك تحقيقاً لهدف

رفع معدلات الالتحاق الإجمالي بالصف الأول من التعليم الابتدائي.

- ازدياد أعداد طلبة المدارس: نتج عن ازدياد عدد سكان الدولة في سن التمدرس وتوسع البنية التحتية في مجال التعليم نمو أعداد الطلبة الملتحقين بمختلف المستويات التعليمية في السنوات الأخيرة، ليقارب، بحسب الشكل رقم (13)، إجمالي أعداد الطلبة من 220 ألف طالب وطالبة سنة 2012 (37% منهم قطريون)، بعد أن كان لا يتجاوز الـ 131 ألفاً سنة 2004 (40% منهم قطريون)، أي بمعدل سنوي يقدر بـ 6.48%.

الشكل (13): أعداد الطلبة المسجلين في المدارس (الحكومية والمستقلة والخاصة) حسب السنوات



المصادر: - وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة

- المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة

- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التعليم، يونيو 2013

وننتج عن مجهودات الدولة في مجال توسيع الخيارات التعليمية لمختلف شرائح ومكونات المجتمع تزايد مشاركة الإناث في المنظومة التعليمية، كما هو مبين في الجدول رقم (3).

الجدول (3): أعداد الطالبات المسجلات في مختلف المستويات التعليمية

حسب الجنسية بين عامي 2006 و 2012

العام	الجنسية	الأعداد		% إلى إجمالي الطلبة من نفس الجنسية
		إجمالي الطلبة	الطالبات	
2006	قطريات	66958	33120	49.7
	غير قطريات	78362	38047	48.7
2012	قطريات	82128	40555	49.4
	غير قطريات	137424	66732	48.6
معدل النمو 2012-2006				
		قطريات		3.4%
		غير قطريات		9.4%

المصادر: - وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي

- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التعليم، يونيو 2013

وفي سياق متصل، أدى التوسع الكمي للبنى التحتية للمنظومة التعليمية في السنوات الأخيرة إلى توسع نوعي لهذه المنظومة تمثل، وكما يبين الجدول رقم(4)، في ازدياد عدد الفصول الدراسية وأعداد المدرسين، مما ساهم في تحديث العملية التربوية والتحصيل العلمي في مختلف المستويات التعليمية.

الجدول (4): أعداد الفصول والمدرسين خلال الأعوام 2004 و 2012

2012		2004		المرحلة التعليمية
المدرسون	الصفوف	المدرسون	الصفوف	
3107	1908	775	554	ما قبل الابتدائي
10566	4317	7349	2611	الابتدائية
4051	1731	2715	1104	الإعدادية
3848	1530	2641	965	الثانوية
21572	9486	13480	5234	المجموع

المصادر: - وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي

- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التعليم، يونيو 2013

- توسع منظومة التعليم العالي وازدياد أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم الجامعي: عرف التعليم العالي في السنوات الأخيرة توسعاً وتعدداً ملحوظاً في الفرص التعليمية، مما ساهم في تغطية البرامج التعليمية في المؤسسات الجامعية الحكومية والأجنبية لتخصصات متعددة. كل ذلك أدى إلى تزايد أعداد الطلبة المسجلين في مختلف المؤسسات التعليمية العليا، كما يبين الجدول رقم (5). ولعل ما يميز واقع التعليم العالي في السنوات الأخيرة هو تزايد أعداد الجامعات الدولية التي باتت تستقطب العديد من الطلبة الجدد.

الجدول (5): أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص حسب النوع والسنوات

2012/2011			2010/2009			2008/2007			المؤسسة التعليمية
المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	
11306	2711	8595	8706	2090	6616	8629	2210	6419	جامعة قطر والكليات الحكومية
5960	3308	2652	5233	3062	2171	3951	2393	1558	الجامعات والكليات الخاصة
17266	6019	11247	13939	5152	8787	12580	4603	7977	المجموع

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التعليم، يونيو 2013

ويشهد ازدياد أعداد الطلبة في التعليم العالي على دعم التعليم الجامعي داخل الدولة وخارجها. ويتميز التوسع الكمي لأعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي بتوسع مشاركة الطالبات في جميع مؤسسات التعليم العالي دون استثناء، مما يدل على تكافؤ الفرص بين الجنسين وتوفر بيئة تعليمية واجتماعية مناسبة أمام الإناث لمتابعة دراستهن الجامعية.

- ازدياد أعداد الطلبة القطريين المبتعثين: يشمل نظام التعليم العالي برامج الابتعاث سواء أكان ذلك ابتعاثاً خارجياً أم داخلياً. وقد سعت الدولة لتوفير فرص ابتعاث للجنسين داخل الدولة وخارجها، وهو ما يفسر ازدياد أعداد القطريين المبتعثين في السنوات الأخيرة، كما يبين الجدول رقم (6)، دون أي تمييز بين الجنسين.

الجدول (6): الطلبة القطريون المبتعثون حسب النوع ومكان الابتعاث والسنوات

2012/2011			2011/2010			2010/2009			مكان الابتعاث
مج	ذكر	انثى	مج	ذكر	انثى	مج	ذكر	انثى	
370	295	75	191	128	63	155	113	42	خارج الدولة
257	86	171	275	116	159	198	68	130	الجسر الأكاديمي
41	12	29	23	5	18	24	9	15	كارينجي ميلون
2	2	0	4	2	2	18	8	10	كلية الدراسات الإسلامية
77	33	44	62	18	44	38	14	24	شمال الاطلنطي
21	6	15	11	3	8	9	3	6	جورج تاون
3	2	1	-	-	-	-	-	-	جامعة الدراسات العليا للإدارة
1	1	0	-	-	-	-	-	-	المعهد الفرنسي-قطر
14	2	12	11	1	10	16	0	16	جامعة نورث وسترن
0	0	0	0	0	0	0	0	0	قطر لعلوم الطيران
45	0	45	0	0	0	0	0	0	جامعة قطر
31	15	16	40	14	26	32	11	21	تكساس
5	0	5	5	0	5	5	0	5	جامعة كالجارى قطر
23	2	21	33	2	31	30	2	28	فيرجينيا كومونويلث
7	3	4	14	5	9	12	7	5	وايل كورنيل الطبية
527	164	363	478	166	312	382	122	260	المجموع
897	459	438	669	294	375	537	235	302	المجموع العام

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التعليم، يونيو 2013

- ازدياد أعداد خريجي التعليم العالي: ترتب عن التوسع الكمي في أعداد الطلبة في مختلف المؤسسات التعليمية العليا تزايد أعداد الخريجين من مختلف المؤسسات التعليمية الحكومية والأجنبية، إضافة إلى خريجي بلدان الابتعاث خارج الدولة. فوفقاً للجدول رقم

(7)، بلغ عدد خريجي مختلف المؤسسات التعليمية 2074 عام 2012 (يمثل القطريون 55% منهم). ولعل ما يميز تركيبة خريجي هذه المؤسسات، وخاصة الكليات والجامعات الحكومية، هو تنامي أعداد خريجي التخصصات العلمية، ولاسيما خريجي كلية الآداب والعلوم وكلية الهندسة وكلية الصيدلة، حيث يمثل هؤلاء حوالي 54% من إجمالي الخريجين سنة 2012.

الجدول (7): خريجو الكليات والجامعات الحكومية حسب الجنسية والكلية ونوع التخصص والسنوات

2012/2011			2011/2010			2010/2009			الكلية
قطري	غير قطري	مج	قطري	غير قطري	مج	قطري	غير قطري	مج	
103	80	23	90	53	37	124	88	36	التربية
379	256	123	408	292	116	382	262	120	الآداب والعلوم
75	50	25	114	77	37	100	76	24	الشريعة
29	25	4	38	33	5	18	14	4	القانون
196	69	127	166	68	98	157	86	71	الهندسة
265	182	83	267	154	113	184	111	73	الإدارة والاقتصاد
23	2	21	18	3	15	0	0	0	الصيدلة
11	11	0	0	0	0	0	0	0	المجتمع
1081	675	406	1101	680	421	965	637	328	المجموع العام

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التعليم، يونيو 2013

- التوسع في تعليم الكبار: تتوسع مجهودات الدولة في مجال التعليم لتشمل كذلك توفير فرص تعليمية وتأهيلية لفئات اجتماعية لم تتمكن من مواصلة تعليمها النظامي، وذلك من خلال المدارس الليلية ومراكز محو الأمية في مختلف المستويات التعليمية. وارتباطاً بذلك، يلقي تعليم الكبار ومحو الأمية إقبالاً ملحوظاً يشهد على ذلك ازدياد أعداد المسجلين في مختلف المستويات التعليمية من الجنسين، كما يبين الجدول رقم (8).

الجدول (8): الدارسون في المدارس الليلية ومراكز محو الأمية حسب المرحلة التعليمية والسنوات

2012/2011	2011/2010	2010/2009	2009/2008	المرحلة التعليمية	
293	323	305	270	ذكور	الابتدائية
495	171	239	269	إناث	
788	494	544	539	المجموع	
1000	1138	962	818	ذكور	الاعدادية
288	180	229	225	إناث	
1288	1318	1191	1043	المجموع	
2176	2493	2261	1330	ذكور	الثانوية
513	330	338	308	إناث	
2689	2823	2599	1638	المجموع	
3469	3954	3528	2418	ذكور	المجموع العام
1296	681	806	802	إناث	
4765	4635	4334	3220	المجموع	

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التعليم، يونيو 2013

التدريب:

- أعداد مراكز التدريب وبرامجها والمتدربين فيها: نتج عن توسع الأنشطة الاقتصادية وتنوع تركيبة المهن في مختلف القطاعات تزايد الطلب على مجالات التدريب المتعددة، بل وتنامي احتياجات مختلف المؤسسات الاقتصادية والإدارية والخدماتية للتدريب. وقد تمثل ذلك بازدياد عدد المراكز التدريبية في مختلف القطاعات، والتي بلغ عددها 88 مركزاً تدريباً عام 2012. وأدى هذا التوسع إلى تنوع البرامج التدريبية المقترحة، والتي قاربت الـ 3500 برنامجاً. وارتباطاً بذلك، فقد ساهم ازدياد أعداد المراكز التدريبية وتعدد برامجها في زيادة أعداد المتدربين الذين ينتمون إلى فئات اقتصادية واجتماعية نشطة من المواطنين وغير المواطنين، والذين بلغ عددهم أكثر من 70 ألف متدرب سنة 2012، كما يبين الجدول رقم (9).

الجدول (9): المتدربون حسب جهة التدريب والجنسية والنوع لعام 2012

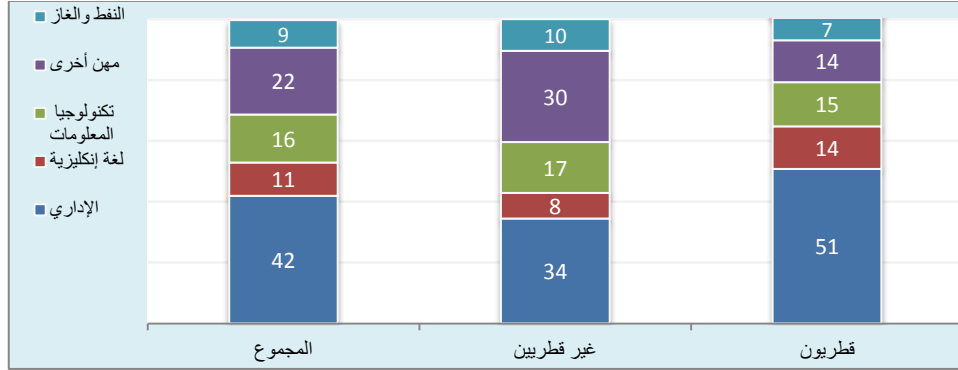
جهات التدريب	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج
وزارات ومؤسسات حكومية	8,091	9,162	17,253	2,780	12,804	15,584	10,871	21,966	32,837
مؤسسات شبه حكومية	738	753	1,491	761	8,032	8,793	1,499	8,785	10,284
مراكز التدريب الخاصة	9,219	4,243	13,462	7,628	6,096	13,724	16,847	10,339	27,186
المجموع	18,048	14,158	32,206	11,169	26,932	38,101	29,217	41,090	70,307

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التدريب، أغسطس 2013.

ولعل ما يميز واقع التدريب في دولة قطر هو تنوع المؤسسات المشرفة على هذا القطاع، لتشمل مؤسسات حكومية وشبه حكومية وخاصة، حيث توفر هذه المؤسسات فرصاً تدريبية تتماشى مع وظائفها ومهامها.

- مجالات التدريب: يتطلب تحديث سوق العمل الارتقاء المتواصل بتركيبته البشرية وتطوير القدرات الفنية والتقنية والإدارية للمنخرطين فيه. لهذا، تتنوع مجالات التدريب لتشمل ما هو تقليدي، مثل الإدارة والتعليم، وما هو جديد، مثل تكنولوجيا المعلومات والأمن والسلامة، كما يتضح من الشكل البياني رقم (14).

الشكل (14): المتدربون في جميع المراكز حسب الجنسية ومجال التدريب لعام 2012 (%)



المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التدريب، أغسطس 2013.

- فترات التدريب: بحسب الجدول رقم (10)، فإن البرامج التدريبية القصيرة المدى (أقل من شهر) هي الأكثر رواجاً في مراكز التدريب الحكومية وشبه الحكومية. أما بالنسبة للبرامج التدريبية التي تتجاوز الثلاثة أشهر، فإنها لا تستقطب سوى فئة قليلة من المتدربين. وتتماشى هذه الوقائع الإحصائية مع الاحتياجات التدريبية الفعلية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من جهة، ومع مسألة تنظيم الوقت في هذه المؤسسات من جهة ثانية.

الجدول (10): المتدربون في المراكز التدريبية الحكومية وشبه الحكومية حسب النوع وفترة التدريب لعام 2012

فترة التدريب	إناث		ذكور		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من شهر	12072	98	30140	98	42212	98
شهر وأقل من شهرين	68	1	397	1	465	1
شهرين الى أقل من ثلاثة اشهر	41	0	42	0	83	0
ثلاثة أشهر فأكثر	189	2	172	1	361	1
المجموع	12370	100	30751	100	43121	100

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التدريب، أغسطس 2013.

- الخصائص الأساسية للمتدربين: يستقطب التدريب فئات اقتصادية واجتماعية متنوعة بتنوع تركيبة سوق العمل واحتياجاته. والخصائص الأساسية للمتدربين، هي:
 - الحالة العملية للمتدربين: لا يقتصر طلب التدريب على فئة معينة من النشيطين اقتصادياً، بل يشمل المشتغلين والباحثين عن عمل على حد سواء، كما يبين الجدول رقم (11)، وهو ما يشير إلى تنوع وظائف مراكز التدريب، ولاسيما مراكز التدريب الخاصة، لتتعدد بذلك غايات هذا القطاع ولتسهم في الارتقاء بقدرات أولئك الذين هم على رأس عملهم والذين يبحثون عن العمل في مجالات الإدارة والحاسوب واللغات.

الجدول (11): التوزيع النسبي للمتدربين في المراكز التدريبية الخاصة

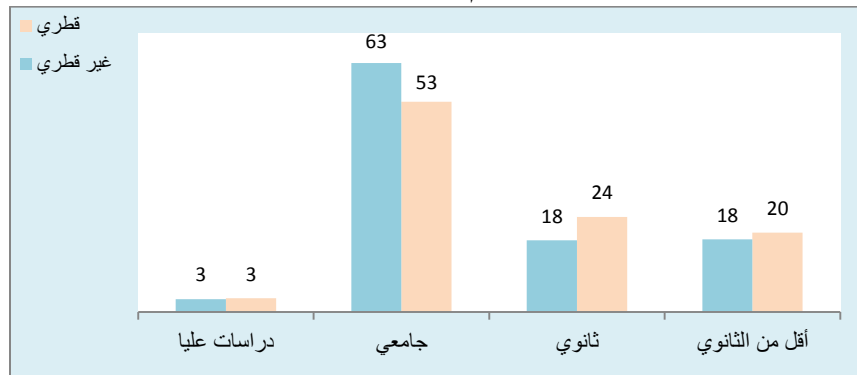
حسب الحالة العملية والجنسية ومجال التدريب لعام 2012

المجال	الجنسية	الحالة العملية	
		الذين لديهم عمل	الذين ليس لديهم عمل
الإدارة	قطري	62	32
	غير قطري	47	26
الحاسب الآلي	قطري	20	25
	غير قطري	39	36
اللغات	قطري	17	42
	غير قطري	14	38

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التدريب، أغسطس 2013.

- الحالة التعليمية للمتدربين: مبدئياً، تخص متطلبات التدريب الفئات النشطة ذات المستويات التعليمية المختلفة من حملة شهادات التعليم الأساسي والمتوسط والجامعي. ومع ذلك، فإن ما يميز الحالة التعليمية للمتدربين هو أن معظمهم من حملة الشهادات الجامعية (الشكل البياني رقم 15) سواء أكانوا قطريين أم غير قطريين، وهو ما يتوافق مع متطلبات المهن الجديدة لسوق العمل المتمثلة بالمهارات المختلفة، ولاسيما اللغات والإدارة وتكنولوجيا المعلومات.

الشكل (15): المتدربون في المراكز التدريبية الخاصة حسب الحالة التعليمية والجنسية لعام 2012 (%)



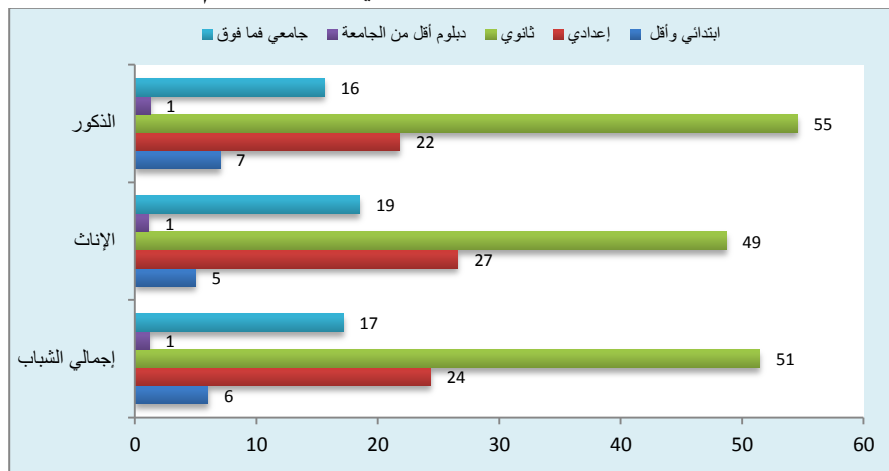
المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل التدريب، أغسطس 2013.

- الحالة التعليمية للشباب بعمر 15-24 سنة: بحسب تقديرات جهاز الإحصاء لمنتصف عام 2012، يمثل الشباب بعمر 15-24 سنة حوالي 15% من إجمالي سكان الدولة، حيث بلغ عددهم 281720 شاباً وشابة.

ولعل ما يميز الشباب القطري من الجنسين هو ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لديهم، حيث بلغ هذا المعدل حد الشمول تقريباً.

ويعود هذا الإنجاز إلى الاستثمار المؤسسي المتواصل في مجال التعليم، مما أدى إلى استفادة أجيال متتالية من القطريين من فرص تعليمية واسعة تجسدت في التحاقهم المتزايد في مختلف المستويات التعليمية. وترتب على انفتاح المنظومة التعليمية وتوسع الفرص التعليمية للقطريين ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للشباب القطري من الجنسين. فبحسب الشكل البياني رقم (16) يتضح أن حوالي 70% من إجمالي الشباب القطريين حصلوا على تعليم ثانوي فما فوق، وذلك دون تمييز بين الجنسين، وهو ما يدل على نجاح السياسة التعليمية في التقليل من حجم الفوارق الجندرية في مجال التعليم.

الشكل (16): الحالة التعليمية للشباب القطري (15-24) لعام 2012 (%)



المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2012.

• تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب القطري بعمر (15-24) سنة: انعكست مجهودات الدولة إيجابياً على قضايا تمكين الشباب من حيث تعزيز قدراتهم وتوسيع مجالات مشاركتهم، ولاسيما الاقتصادية منها، حيث بات الشباب النشيطون اقتصادياً من الجنسين يمثلون حوالي 18% من إجمالي القطريين النشيطين اقتصادياً، وذلك حسب مسح القوى العاملة لسنة 2012.

وارتباطاً بما سبق، يتميز الواقع الاقتصادي للشباب القطري اليوم بارتفاع معدل مشاركته الاقتصادية التي، وبحسب الجدول رقم (12)، بلغت 50%. ورغم ارتفاع هذا المعدل لدى الجنسين، إلا أنه أكثر ارتفاعاً لدى الذكور مقارنة بالإناث.

الجدول (12): معدل المشاركة الاقتصادية للشباب القطري بعمر (15-24) سنة حسب النوع لعام 2012

الفئة العمرية	2007	2008	2009	2011	2012
إجمالي الشباب					
19 - 15	11,3	8,5	7,3	8,1	14,9
24 - 20	51,9	50,9	50,6	50,2	51,3
المجموع	49,4	49,5	48,4	47,0	51,3
الإناث					
19 - 15	5,5	4,6	2,8	3,0	6,0
24 - 20	34,2	37,6	34,3	31,1	39,1
المجموع	34,6	36,3	34,8	31,5	34,6
الذكور					
19 - 15	16,5	12,3	11,7	13,4	26,0
24 - 20	69,4	64,8	66,5	68,1	63,7
المجموع	64,7	63,1	62,1	62,8	68,1

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2012.

• توسع المشاركة المجتمعية: لا تقتصر مشاركة الشباب القطري على المشاركة الاقتصادية فحسب، بل إنها تتجاوزها لتشمل المشاركة الاجتماعية، ولاسيما العمل التطوعي. فوفقاً للجدول رقم (13)، يمثل الشباب المنخرطون بصفة دائمة في العمل التطوعي 31% من إجمالي المتطوعين المسجلين في مركز قطر التطوعي عام 2012.

الجدول (13): المتطوعون المسجلون في مركز قطر التطوعي حسب الجنسية والنوع لعام 2012

المتطوعون			قطريون			غير قطريين			المجموع		
إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج
486	503	989	441	506	947	927	1009	1936			
1532	1653	3185	1789	3866	5655	3321	5519	8840			
31,7	30,4	31,1	24,7	13,1	16,8	27,9	18,3	21,9			

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية 2012، فصل المجتمع المدني، يونيو 2013.

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الرابعة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب والشباب هي:

- نقص الكوادر البشرية الوطنية في مجال التعليم
- غياب إطار عام ورؤية وطنية شاملة لإدارة قطاع التدريب في الدولة.
- الحاجة إلى ربط تخصصات التعليم العالي مع المتطلبات الجديدة والمستقبلية لسوق العمل.
- نقص الباحثين القطريين في مختلف المجالات.
- عدم تنوع المؤشرات الإحصائية الخاصة بقطاعي التعليم والتدريب.
- الرفع من مستويات المشاركة السياسية والمجتمعية للشباب
- التوسع في البرامج الاقتصادية الداعمة لتمكين الشباب

ثالثاً) أولويات المرحلة الخامسة

تم تحديد أولويات المرحلة الخامسة (أكتوبر 2013 - أكتوبر 2014) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية استناداً إلى التحديات المشار إليها أعلاه. بناءً عليه، فإن أولويات المرحلة الخامسة في مجال التعليم والتدريب والشباب هي:

- تنمية القدرات التطبيقية لدى الطلبة في مراحل التعليم الأولى.

- معرفة تطلعات الأسر لطبيعة تعليم أبنائها وتحديد خياراتهم.
- تحديد آليات توسع الخارطة التعليمية في الدولة.
- ربط المسارات التعليمية (القصيرة والمتوسطة) بالاحتياجات المستقبلية لسوق العمل والمرتبطة باحتياجات استضافة الدولة لكأس العالم والخطط التنموية.
- العمل على تطوير منظومة التدريب لتوفير تدريب نوعي وتقني تخصصي رفيع المستوى يلبي الاحتياجات المتعددة لمختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية الجديدة.
- تشجيع الشباب على الاندماج والمساهمة في الخطط التنموية المستقبلية ومشاريع استضافة الدولة لكأس العالم لكرة القدم 2022.
- توسيع المبادرات الشبابية، وخاصة تلك المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الدعم اللازم لها.

المحور الرابع

يشتمل هذا المحور على بعدين أساسيين، هما:

- ❖ الصحة العامة
- ❖ الصحة الإنجابية

الصحة العامة والصحة الإنجابية

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي معوقات زيادة المراكز الصحية والمستشفيات والأسرة لتتلاءم مع النمو السكاني، وما مقترحاتكم لتجاوز هذه المعوقات؟
- كيف يمكن تقييم الواقع الحالي لزواج الأقارب، وما هي، وسائل التوعية بالآثار الناجمة عنه؟

وقد شكلت الإجابة عن هذه الأسئلة الأساس الذي بموجبه تم تحديد أولويات المرحلة الرابعة من حيث الأهداف والإجراءات الخاصة بهذا المحور. أما الهدف الذي يسعى هذا المحور لتحقيقه، فهو:

- التوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية، ورفع مستوى الوعي بقضايا الصحة العامة والصحة الإنجابية.

وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة في الواقع، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة، وتحديد أولويات المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

الهدف: التوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية، ورفع مستوى الوعي بقضايا الصحة العامة والصحة الإنجابية				الصحة العامة			
إجراء 1: زيادة عدد المراكز الصحية الأولية وعدد أسرة المستشفيات ليتماشى مع النمو السكاني، وتوزيعها على أحياء ومناطق الدولة							
مضمونه				واقعه الفعلي			
				موجود كإجراء في طور:			
				المؤشر المستهدف			
● أكد المجلس الأعلى للصحة في تقريره السنوي لعام 2012 أن أبرز ما تتضمنه خطته المستقبلية تتمثل بزيادة عدد المستشفيات إلى 15 في العام 2015 وإلى 17 مستشفى في العام 2021، وزيادة عدد المراكز الصحية لتصبح 42 في العام 2015، إضافة إلى وحدتين للقسميون الطبي في السنوات القادمة.				وجود توجه أو خطة لزيادة عدد المراكز الصحية الأولية وإنشاء المستشفيات العامة بحيث تواكب التزايد المستمر في عدد السكان والتوزيع العادل على ومناطق الدولة وأحيائها المختلفة			
عدد المستشفيات الحكومية والخاصة التي أنشئت خلال السنوات الثلاث الماضية (2010، 2011، 2012)							
عدد المراكز الصحية الحكومية							
عدد المراكز الصحية الخاصة							
عدد الكلي							
المصدر: جهاز الإحصاء للأعوام 2010، 2011/ المجلس الأعلى للصحة، التقرير السنوي لعام 2012							
عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية التي أنشئت خلال السنوات الثلاث الماضية (2010، 2011، 2012)							
عدد الأسرة في المستشفيات الحكومية والخاصة خلال السنوات الثلاث الماضية (2010، 2011، 2012)							
إجمالي عدد الأطباء في الدولة بحسب الجنسية (قطري/ غير قطري) لعام 2012							

إجراء 2: تفعيل طب الأسرة والمجتمع وتجويد خدماته لتخفيف الضغط عن المستشفيات وتقديم خدمات صحة المجتمع					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		مضمونه	الوقت	الإنجاز
	موجود كإجراء				
	في طور:				
وجود برنامج خاص بطب الأسرة في المنظومة الصحية القطرية					يوجد برنامج تدريب في الدراسات العليا لتخصص طب الأسرة ومدته 4 سنوات تنتهي بامتحان التخصص حسب نظام المجلس العربي للتخصصات الطبية. ووفقاً لهذا البرنامج، فإن التدريب يتم بالتعاون بين التعليم الطبي بمؤسسه حمد الطبية ومركز تدريب الأطباء بمؤسسه الرعاية الصحية الأولية. ويقوم هذا البرنامج بتخريج 10 أطباء في المتوسط سنوياً.
وجود حملات توعية لنشر مفهوم طب الأسرة في المجتمع وأهمية الخدمات التي يقدمها					حاليا لا توجد حملات توعية لنشر مفهوم طب الأسرة وأهميته، رغم أن أطباء الأسرة قد ساهموا بصورة ملموسة في تقليل الضغط على المستشفيات حسب ما سمحت به ظروف العمل الضاغطة عليهم بسبب العدد الكبير للمراجعين والنقص في عدد أطباء الأسرة.
إجمالي العدد الحالي لأطباء الأسرة	بحسب آخر الإحصاءات المتوفرة، بلغ عدد أطباء الأسرة المتخصصين 158 طبيبياً.				
إجراء 3: إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات حول الكوادر الصحية والوطنية وتأمين المزيد منها ومتابعة تنميتها وتدريبها وتطويرها					
وجود قاعدة بيانات خاصة بالكوادر الصحية عموماً والوطنية خصوصاً					هناك خطة لإعداد قاعدة بيانات شاملة للقوى البشرية في المجال الصحي، وذلك ضمن مشاريع متابعه النظام الصحي من قبل المجلس الأعلى للصحة للسنوات الـ 15 القادمة.
إجراء 4: دراسة إنشاء كلية طب ومعاهد صحية عليا ومتوسطة لتوفير الكوادر الصحية التي تحتاجها الدولة					
وجود توجه أو خطة أو برنامج لإنشاء كلية طب في جامعة قطر					هناك توجه للنظر في إنشاء كلية طب في جامعة قطر بعد الانتهاء من الخطة الاستراتيجية الشاملة للقوى البشرية في المجال الصحي.
وجود توجه أو خطة أو برنامج لإنشاء معاهد صحية عليا ومتوسطة لتزويد قطاع الصحة بالكوادر المؤهلة التي يحتاجها					هناك توجه للنظر في إنشاء معاهد صحية عليا ومتوسطة بعد الانتهاء من الخطة الاستراتيجية الشاملة للقوى البشرية في المجال الصحي.
إجراء 5: إنشاء مركز وطني لأبحاث وعلاج الخصوبة، والتنسيق مع جهات رعاية الأمومة والطفولة لدراسة الأسباب المؤثرة على الخصوبة					
وجود توجه لإنشاء مركز متخصص بطب الخصوبة					هناك توجه لإنشاء مركز متخصص بطب الخصوبة في مستشفى سدره الجديد بالمدينة التعليمية.
وجود مراكز للبحث العلمي تعنى بدراسة وعلاج مشكلات الخصوبة وحالات الإجهاض					أنشأ المجلس الأعلى للصحة وحدة للأبحاث الصحية ضمن استراتيجية المجلس الأعلى للصحة 2011-2016، ولكن لم يتم إجراء أي بحث حول الخصوبة وحالات الإجهاض حتى تاريخه.
وجود توجه لتطوير قاعدة بيانات وطنية خاصة بالصحة الإنجابية تحتوي على الإحصاءات والمؤشرات التي تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي					حتى تاريخه، لا توجد قاعدة بيانات وطنية خاصة بالصحة الإنجابية ومؤشراتها التي تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			
	في طور:	موجود كإجراء		
		التنفيذ	الرقابة	التقييم
مضمونه				
معدل الإجهاض القانوني لدى المرأة القطرية لعام 2012	بحسب إحصاءات منتصف عام 2012 الصادرة عن مستشفى النساء والتوليد التابع لمؤسسة حمد الطبية، بلغ عدد حالات الإجهاض الطبي للمرأة القطرية تسع حالات.			
عدد حالات الحمل المعان خلال السنوات الثلاث الماضية (2010، 2011، 2012)	عدد حالات الحمل المعان			السنوات
	المرأة القطرية			2012
	المرأة غير القطرية			2011
	العدد الكلي			2010
				2012
				2011
إجراء 6: القيام بحملات توعية حول أساليب الوقاية الصحية وقضايا الصحة الإنجابية				
وجود برامج للإرشاد الغذائي لمواجهة أمراض السمنة الناجمة عن النظام الغذائي المتبع				• تم تنفيذ عدد من حملات التوعية لمكافحة مرض السمنة من قبل العديد من المؤسسات الصحية ومن خلال مبادرات حكومية وشبه حكومية وقطاع خاص.
وجود حملات توعية بأهمية ممارسة الرياضة وغيرها من الممارسات الصحية				• تم تنفيذ عدد من الحملات التوعوية بأهمية النشاط البدني والرياضة لمكافحة مرض السمنة وأمراض القلب و الشرايين من قبل العديد من المؤسسات الصحية ومن خلال مبادرات حكومية وشبه حكومية وقطاع خاص.
وجود برامج وفعاليات (ندوات، مؤتمرات.. الخ) للتوعية بأساليب الوقاية من الأمراض غير الانتقالية والمنقولة عن طريق الجنس، بما فيها مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)				• تم تنفيذ عدد من الحملات التوعوية بأساليب الوقاية من الأمراض الانتقالية ومن مرض الإيدز، وذلك من قبل العديد من المؤسسات الصحية ومن خلال مبادرات حكومية وشبه حكومية وقطاع خاص. • وقد بدأ بالفعل قسم الصحة العامة في المجلس الأعلى للصحة بتنفيذ برنامج خاص بالأمراض الانتقالية موجه للجنة العمالية بالدولة كقطاع ذي خصوصية، وذلك بالتعاون مع الشركاء المعنيين بصحة العمالة الوافدة.
وجود حملات توعية خاصة بالشباب حول قضايا الصحة العامة والصحة الإنجابية				• تم تنفيذ العديد من الحملات التوعوية بأساليب الوقاية من الأمراض الانتقالية، ولاسيما مرض الإيدز، بمبادرات من بعض المدارس وبعض الجهات المختصة بالدولة.

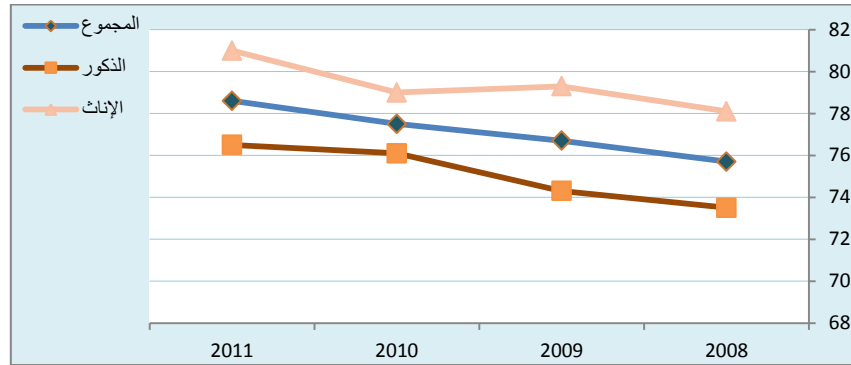
ب- الصورة الإحصائية العامة: استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور وضبطاً لها تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا الصحة العامة والصحة الإنجابية الآتية:

الصحة العامة:

- العمر المتوقع عند الولادة: وهو عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته. وارتباطاً بذلك، يشير الشكل البياني رقم (17) إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من 75.7 سنة عام 2008 (78.1 سنة للإناث و 73.5 سنة للذكور) إلى 78.6 سنة عام 2011 (81.0

سنة للإناث و 76.5 سنة للذكور). ويدل ارتفاع مؤشر العمر المتوقع عند الولادة على التطور الكبير الحاصل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عموماً والموارد الصحية (المرافق والقوى العاملة) خصوصاً.

الشكل (17): العمر المتوقع عند الولادة للفترة (2011-2008)

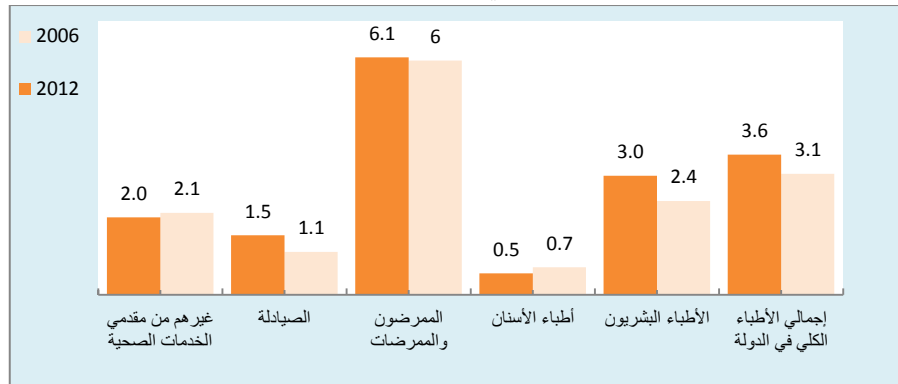


المصدر: المجلس الأعلى للأسرة وجهاز الإحصاء، المرأة والرجل في دولة قطر (صورة إحصائية)، 2012.

- **المرافق الصحية:** أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالمرافق الصحية، التي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال العقد المنصرم، فازدادت أعداد الوحدات الصحية العامة والخاصة من مستشفيات ومراكز صحية، وتوسعت خدماتها، وتحسنت إمكانياتها الهادفة إلى توفير أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين، حيث وصل عدد المستشفيات الحكومية والخاصة إلى 12 وعدد الأسرة في هذه المستشفيات إلى 2609، وعدد المراكز الصحية إلى 24⁽¹⁷⁾.
- **القوى العاملة الصحية:** وارتباطاً بتطور المرافق الصحية، استقطب المجلس الأعلى للصحة والمؤسسات الصحية الخاصة أفضل الكوادر الطبية والفنية، مما ساهم في تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية الصحية، ولاسيما عدد الأطباء الكلي، حيث ارتفع المعدل من 3.1 أطباء لكل 1000 نسمة من سكان الدولة عام 2006 إلى 3.6 أطباء عام 2012، كما يبين الشكل رقم (18).

الشكل (18): مؤشرات القوى العاملة الصحية (بالألف)

خلال عامي 2006 و 2012



المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية 2010، فصل الصحة، يناير 2012، والمجلس الأعلى للصحة، قسم تطوير القوى البشرية 2012.

- معدل الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً: بفضل الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدولة في سبيل ضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين، حققت قطر تقدماً ملموساً في مجال الخدمات الصحية الوقائية منها والعلاجية، حيث وفرت الدولة هذه الخدمات مجاناً للمواطنين والمقيمين. وقد انعكست هذه الجهود إيجاباً على بعض معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً، كالحصبة وأمراض الإسهال، كما يلاحظ من الجدول رقم (14).

الجدول (14): معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً لكل 10000 نسمة من مجموع السكان خلال الفترة 2007 – 2011

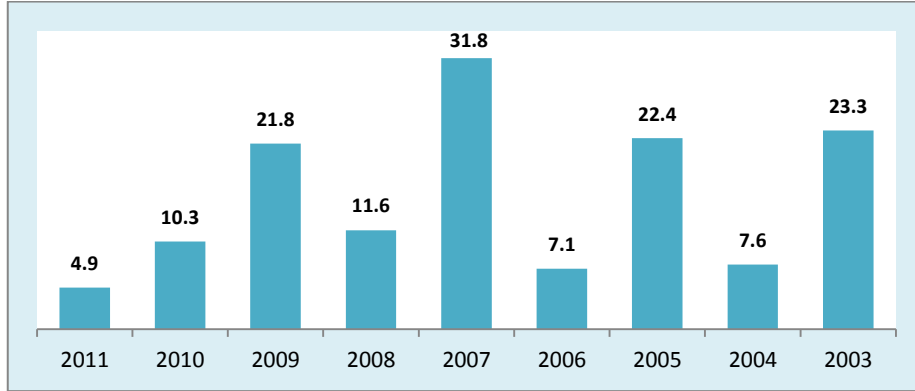
الأمراض	السنوات				
	2011	2010	2009	2008	2007
الحصبة	0.6	1.2	0.7	0.6	2.9
الملاريا	3.9	2.6	1.5	1.5	1.6
الجذام	0.2	0.2	0.4	0.4	0.3
مجموع التدرن	3.2	3.4	3.9	3.9	3.3
أمراض الإسهال	6.8	6.1	7.8	5	12.6
الايديز	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
التهاب الكبد الفيروسي (ب)	3.4	3.0	3.5	3.9	3.7
الأمراض المنقولة جنسياً بما فيها الإيدز	2.1	2.7	3.7	3.1	3.8

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية 2010، فصل الصحة، يناير 2012، وبيانات 2011 لم تنشر بعد.

الصحة الإنجابية:

- نسبة وفيات الأمهات القطريات: يقصد بهذا المؤشر العدد السنوي من وفيات الأمهات لأسباب تتعلق بالحمل والولادة والنفاس لكل 100,000 مولود حي. ويعد معدل وفيات الأمهات من أهم المؤشرات التي تعكس نوعية الرعاية الصحية المقدمة للأمهات في أي بلد من البلدان. ورغم أن الشكل البياني رقم (19) يشير إلى تذبذب واضح في معدل وفيات الأمهات، إلا أن الاتجاه العام لهذا المعدل يسير نحو الانخفاض، حيث وصل عام 2011 إلى 4.9 لكل 100 ألف مولود حي، وهو ما يعادل حالة وفاة واحدة فقط.

الشكل (19): نسبة وفيات الأمهات لكل 100000 مولود حي حسب السنوات



المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة المواليد والوفيات 2011، يوليو 2013.

ويعود هذا التراجع إلى استدامة الرعاية الصحية للنساء قبل وأثناء وبعد فترة الولادة وشموليتها، وإلى توفير مختلف وسائل الرعاية والمتابعة لهن من فحوص وتحاليل طبية، وتنوع التركيبة الغذائية للأمهات وغناها، إضافة إلى العناية الأسرية بالأم الحامل خلال فترة الحمل وبعد الولادة.

- معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة: كغيرها من شرائح المجتمع الأخرى، حظيت هذه الفئة الاجتماعية بعناية دستورية خاصة، حيث أكدت المادة 21 و 22 من الدستور الدائم للبلاد على حرص الدولة في الحفاظ على الطفولة وحمايتها. وقد ترتب على هذه العناية بلورة جملة من الأطر الهادفة لخلق بيئة آمنة وسليمة للطفولة في دولة قطر. ولعل أولى هذه الأطر سن التشريعات الداعمة لحماية الطفولة والمصادقة على

التشريعات الدولية في هذا المجال. وقد ساهم هذا الاهتمام الكبير بالطفولة في تحسين أوضاع هذه الشريحة الاجتماعية الهامة، ولاسيما الأوضاع الصحية التي حققت تطورات ملموسة في الآونة الأخيرة، إذ، وبحسب الإحصاءات الرسمية المبينة في الجدول رقم (15)، يشهد معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة تراجعاً مستمراً، مما يمهّد الطريق أمام دولة قطر نحو تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية، والمتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين قبل حلول عام 2015.

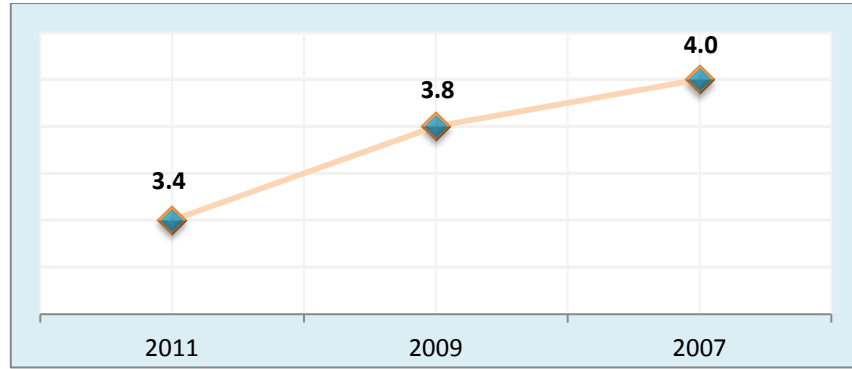
الجدول (15): معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون السن الخامسة (بالألف) حسب السنوات

السنوات	معدل وفيات الرضع			معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
2003	9.9	11.4	10.7	10.7	14.2	12.5
2004	8.3	8.8	8.6	10.2	10.6	10.4
2005	7.6	8.8	8.2	9.1	11.7	10.5
2006	7.1	9.0	8.1	9.8	11.5	10.7
2007	7.9	7.1	7.5	8.4	9.7	9.1
2008	6.9	8.4	7.7	9.4	9.7	9.5
2009	6.5	7.7	7.1	8.3	9.2	8.8
2010	6.7	6.9	6.8	7.9	9.0	8.5
2011	6.2	8.6	7.4	8.3	9.6	9.0

المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة المواليد والوفيات 2011، يوليو 2013.

- **معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات:** هو متوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبهم المرأة القطرية في حياتها. ونظراً للخصوبة الثقافية للمجتمع القطري وبسبب حث الدولة على المزيد من الإنجاب بهدف إصلاح اختلال تركيبها السكانية، بقي معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات مرتفعاً مقارنة ببلدان العالم الأخرى. ورغم كل ذلك، بدأ هذا المعدل يشهد انخفاضاً في الآونة الأخيرة، حيث، وكما يشير الشكل البياني رقم (20)، تراجع من 4,0 عام 2007 إلى 3,4 ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب عام 2011. ويعود هذا التراجع إلى تحولات عميقة في الواقع الاجتماعي القطري، ولاسيما تأخر سن زواج النساء القطريات الناجم، بالدرجة الأولى، عن انخراطهن في التعليم والعمل.

الشكل (20): معدل الخصوبة الكلي للقطريات للأعوام
(2007 و 2009 و 2011)



المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة المواليد والوفيات 2011، يوليو 2013.

- نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية: أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بخدمات الرعاية الصحية الأولية، حيث بلغت نسبة النساء (القطريات وغير القطريات) اللواتي يحصلن على هذه الخدمات حد الشمول (100%) منذ العام 2003.
- الحوامل والولادات التي أشرف عليهنّ عمال صحة مدربون: جميع النساء الحوامل (100%) أشرف على ولادتهنّ عمال صحة مدربون، الأمر الذي يشير إلى حصول تطور نوعي في قضايا الصحة الإنجابية، وهو ما يساهم في ارتقاء دولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال. ففي حين توصي منظمة الصحة العالمية بأن تكون هنالك ثلاث زيارات للفحص خلال مدة الحمل، توفر الدولة زيارة للفحص في كل شهر، وزيارة كل 10 أيام في الشهر الأخير من الحمل، ليكون إجمالي عدد مرات الكشف 12 زيارة خلال فترة الحمل الواحدة.

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الرابعة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية هي:

- عدم وجود حملات توعية مدروسة لنشر مفهوم طب الأسرة في المجتمع وأهمية الخدمات التي يقدمها.
- عدم وجود مركز متخصص بطب الخصوبة.
- عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي، إضافة إلى ندرة المسوح الوطنية والدراسات العلمية ذات العلاقة بالصحة الإنجابية.

ثالثاً) أولويات المرحلة الخامسة

تم تحديد أولويات المرحلة الخامسة (أكتوبر 2013- أكتوبر 2014) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية استناداً إلى التحديات المشار إليها أعلاه. بناءً عليه، فإن أولويات المرحلة الخامسة في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية هي:

- وضع خطة وطنية للتوعية بمفهوم طب الأسرة والخدمات التي يقدمها.
- الإسراع في إنشاء مركز متخصص بطب الخصوبة يعنى بدراسة مشكلات انخفاض الخصوبة وحالات الإجهاض وعلاجها.
- العمل على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي، وإجراء مسح وطني شامل ومفصل حول الجوانب المختلفة لمسألة الصحة الإنجابية.

المحور الخامس

يشتمل هذا المحور على بعدين أساسيين، هما:

- ❖ المرأة
- ❖ الطفولة

المرأة والطفولة

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- أين وصلت مشاريع العمل الجزئي للمرأة وعملها في المنزل؟ وما السبيل لإقرارها والعمل بها؟
- كيف يمكن الحد من ظاهرة العنف ضد الأطفال؟ وما السبل الممكنة لتطوير برامج التوعية بحقوق الطفل؟

وقد شكلت الإجابة عن هذه الأسئلة الأساس الذي بموجبه تم تحديد أولويات المرحلة الرابعة من حيث الأهداف والإجراءات الخاصة بهذا المحور.

أما أهم الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- اعتماد سياسات تساعد النساء على المواءمة بين المسؤوليات الأسرية والعمل
- إيجاد بيئة مناسبة لطفولة آمنة وسعيدة داخل الأسرة وفي المجتمع بوجه عام

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة، وتحديد أولويات المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال المرأة والطفولة.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

المرأة		الهدف: اعتماد سياسات تساعد النساء على الموازنة بين المسؤوليات الأسرية والعمل			
إجراء 1: تطوير الخدمات المساندة للمرأة العاملة وخلق بيئة تساعد على الاستمرار في العمل (مثل الإسراع في استصدار التشريعات الخاصة بتقليل ساعات العمل لمن لديها أطفال أو العمل من المنزل..)					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		موجود كإجراء في طور:		
	المرأة	الرجل			
	مضمونه	المرأة	الرجل	المرأة	الرجل
وجود تشريع يتيح للمؤسسات المختلفة تقليل ساعات عمل المرأة					- لم ينظم قانون الموارد البشرية رقم (8) لسنة 2009، الذي يشمل القطاع العام والمتضمن الوزارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة، أي نصوص تجيز أو تنظم العمل الجزئي. وقد طرحت مبادرة "سياسة العمل الجزئي للمرأة القطرية في بعض الوظائف" ومشروع الأداة التشريعية، بهدف تطوير قانون الموارد البشرية. وهناك مشروع قانون بهذا الشأن قيد الإعداد والتطوير رفع لمجلس الوزراء الموقر بتاريخ 2011/1/25. - وقد قرر مجلس الوزراء خلال السنة نفسها أن تقوم وزارة العمل بتجربة نظام العمل الجزئي على موظفات الوزارة لمدة سنة على أن تقوم برفع تقرير حول نتائج التجربة لمجلس الوزراء. وقد اقترحت وزارة العمل آليات وشروطاً لتنفيذ سياسة العمل الجزئي للمرأة القطرية خلال فترة التجربة. - هناك قواعد ولوائح داخلية تنظم العمل الجزئي في بعض المؤسسات الخاصة وغيرها من المؤسسات غير الخاضعة لقانون الموارد البشرية، كما توجد مبادرات للعمل الجزئي في شكل برامج موجهة لفئة معينة من المجتمع أو لفترة معينة من السنة ومن هذه المبادرات: برنامج (التوظيف الطلابي) وبرنامج (العمل الجزئي للطلبة).
					- لا يوجد تشريع ينظم عمل المرأة من المنزل أو ما يسمى بالعمل عن بعد، وإنما هناك مبادرات لتطبيق العمل بنظام الساعات واختبار كفاءة ونجاح العملية، ومنها: - مبادرة "العمل من المنزل" الذي دُشن كمشروع تجريبي في أبريل من سنة 2010، وما زال المشروع قائماً، وتم توسيع نطاق المشاركين فيه خلال سنة 2012، - مبادرة "المكتب الافتراضي" التي دشنتها المجلس الأعلى للاتصالات - إدارة تكنولوجيا المعلومات والمجتمع- سنة 2012 في بعض الشركات المحلية كمشروع مكمل للمبادرة الأولى، - مبادرة "المكاتب الافتراضية" التي يطرحها القطاع الخاص.
عدد الموظفين اللواتي يستفدون من تقليل ساعات العمل	لا تتوفر بيانات				
عدد الموظفين اللواتي يعملن من المنزل	لا تتوفر بيانات				

إجراء 2: دراسة إمكانية احتساب سنوات خدمة الأم بحسب عدد أطفالها																																																						
المؤشر المستهدف		واقعه الفعلي			مضمونه																																																	
		في طور:	موجود كإجراء																																																			
			التهيئة	الإنجاز																																																		
وجود توجه لإجراء الدراسة المذكورة						ليس هناك ما يدل على التوجه لإجراء هذه الدراسة. ولكن في إطار الجهود المستمرة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة تجاه دعم المرأة للمواطنة بين متطلبات العمل والمسؤوليات الأسرية، يقوم المجلس بدراسة مجموعة من المبادرات في هذا المجال، وتتناول الفقرة التالية "إجراء 3" مجموعة من الجهود المبذولة بهذا الشأن.																																																
عدد الأمهات الموظفات بحسب عدد أطفالهن لعام 2012		لا تتوفر معطيات بهذا الشأن.																																																				
إجراء 3: اقتراح ودراسة مبادرات جديدة تدعم المواطنة بين المسؤوليات الأسرية والعمل																																																						
وجود مقترحات ومبادرات جديدة لدعم المواطنة المذكورة						• عقد المجلس الأعلى لشؤون الأسرة مجموعة من الفعاليات التي تهدف لاستعراض ودراسة مقترحات ومبادرات في مجال دعم المرأة للمواطنة بين متطلبات العمل والمسؤوليات الأسرية. ففي أبريل من سنة 2013 خُصص اجتماع الخبراء السنوي حول الموضوع المذكور. • كما التزم المجلس في إطار تنسيقه للجهود الوطنية للتحضير للاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة، والمزمع تدشين فعالياتاتها على المستوى الوطني سنة 2014 - التركيز على المواضيع التي اقترحتها المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الدورة 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنها كفالة التوازن بين العمل والأسرة. • وفي إطار دراسة مبادرات جديدة في مجال دعم المواطنة، فقد تم إجراء زيارات ميدانية لبعض الدول للاطلاع على تجاربهم في هذا المجال، ومن ضمنها التجربة الفنلندية.																																																
<table><tr><th colspan="6">الملتحقون بدور الحضانة سنة 2012</th></tr><tr><th colspan="2">ذكور</th><th colspan="2">إناث</th><th colspan="2">المجموع</th></tr><tr><th>عدد</th><th>%</th><th>عدد</th><th>%</th><th>عدد</th><th>%</th></tr><tr><td>4511</td><td>45.4</td><td>5429</td><td>54.6</td><td>9940</td><td>100</td></tr></table> <table><tr><th colspan="6">أعداد دور الحضانة سنة 2012</th></tr><tr><th colspan="2">أفراد</th><th colspan="2">شركات</th><th colspan="2">المجموع</th></tr><tr><th>عدد</th><th>%</th><th>عدد</th><th>%</th><th>عدد</th><th>%</th></tr><tr><td>38</td><td>42</td><td>52</td><td>58</td><td>90</td><td>100</td></tr></table>							الملتحقون بدور الحضانة سنة 2012						ذكور		إناث		المجموع		عدد	%	عدد	%	عدد	%	4511	45.4	5429	54.6	9940	100	أعداد دور الحضانة سنة 2012						أفراد		شركات		المجموع		عدد	%	عدد	%	عدد	%	38	42	52	58	90	100
الملتحقون بدور الحضانة سنة 2012																																																						
ذكور		إناث		المجموع																																																		
عدد	%	عدد	%	عدد	%																																																	
4511	45.4	5429	54.6	9940	100																																																	
أعداد دور الحضانة سنة 2012																																																						
أفراد		شركات		المجموع																																																		
عدد	%	عدد	%	عدد	%																																																	
38	42	52	58	90	100																																																	
عدد دور الحضانة بحسب قدراتها الاستيعابية لعام 2012																																																						

الهدف: إيجاد بيئة مناسبة لطفولة آمنة وسعيدة داخل الأسرة		الطفولة																																																																																															
إجراء 1: تطوير آليات الرصد الخاصة بظاهرة العنف ضد الأطفال (ولاسيما العنف المنزلي) مع المؤسسات المعنية بالدولة																																																																																																	
مضمونه	واقعه الفعلي		المؤشر المستهدف																																																																																														
	موجود كإجراء في طور:	في طور:																																																																																															
				الآلية																																																																																													
• تم تشكيل فريق عمل "تطوير إحصاءات العنف الأسري" بتاريخ 2013/1/30 بقرار من الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة. ويسعى فريق العمل المشار إليه، والذي تشارك فيه المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، إلى تحديد تعريف موحد للعنف بشكل عام والعنف الأسري بشكل خاص، وإلى تحديد تصنيفات العنف الأسري وآليات رصده ومقترحات لتطوير هذه الآليات.			وجود توجه لتطوير آليات رصد ظاهرة العنف ضد الأطفال وتوحيد معاييرها على المستوى الوطني																																																																																														
• عدد حالات العنف الأسري ضد الأطفال للفترة بين عام 2010 وعام 2012																																																																																																	
<table><tr><th rowspan="2">نوع الحالة</th><th colspan="3">العام</th><th rowspan="2">المجموع</th></tr><tr><th>2012</th><th>2011</th><th>2010</th></tr><tr><td>العنف الجسدي</td><td>84</td><td>55</td><td>17</td><td>156</td></tr><tr><td>العنف النفسي</td><td>6</td><td>1</td><td>2</td><td>9</td></tr><tr><td>الاهمال</td><td>32</td><td>16</td><td>10</td><td>58</td></tr><tr><td>العنف الجنسي</td><td>12</td><td>10</td><td>9</td><td>31</td></tr><tr><td>التصدع الاسري</td><td>11</td><td>9</td><td>10</td><td>30</td></tr><tr><td>الحرمان من التعليم</td><td>33</td><td>5</td><td>6</td><td>44</td></tr><tr><td>المجموع</td><td>178</td><td>96</td><td>54</td><td>328</td></tr></table>				نوع الحالة	العام			المجموع	2012	2011	2010	العنف الجسدي	84	55	17	156	العنف النفسي	6	1	2	9	الاهمال	32	16	10	58	العنف الجنسي	12	10	9	31	التصدع الاسري	11	9	10	30	الحرمان من التعليم	33	5	6	44	المجموع	178	96	54	328																																																			
نوع الحالة	العام				المجموع																																																																																												
	2012	2011	2010																																																																																														
العنف الجسدي	84	55	17	156																																																																																													
العنف النفسي	6	1	2	9																																																																																													
الاهمال	32	16	10	58																																																																																													
العنف الجنسي	12	10	9	31																																																																																													
التصدع الاسري	11	9	10	30																																																																																													
الحرمان من التعليم	33	5	6	44																																																																																													
المجموع	178	96	54	328																																																																																													
• عدد حالات العنف الأسري ضد الاطفال حسب جنس الضحية والمعتدي بين عام 2010 وعام 2012																																																																																																	
<table><tr><th rowspan="2">المعتدي</th><th colspan="2">2012</th><th colspan="2">2011</th><th colspan="2">2010</th><th rowspan="2">المجموع</th></tr><tr><th>أنثى</th><th>ذكر</th><th>أنثى</th><th>ذكر</th><th>أنثى</th><th>ذكر</th></tr><tr><td>الأب</td><td>38</td><td>47</td><td>19</td><td>22</td><td>18</td><td>13</td><td>157</td></tr><tr><td>الأم</td><td>22</td><td>23</td><td>10</td><td>7</td><td>17</td><td>13</td><td>92</td></tr><tr><td>الخال/العم</td><td>5</td><td>7</td><td>2</td><td>1</td><td>2</td><td>1</td><td>18</td></tr><tr><td>الجد/الجدة</td><td>0</td><td>3</td><td>0</td><td>0</td><td>0</td><td>0</td><td>3</td></tr><tr><td>الوالدان معاً</td><td>10</td><td>3</td><td>4</td><td>6</td><td>1</td><td>6</td><td>30</td></tr><tr><td>زوج الأم</td><td>2</td><td>0</td><td>2</td><td>0</td><td>0</td><td>0</td><td>4</td></tr><tr><td>زوجة الأب</td><td>2</td><td>2</td><td>4</td><td>4</td><td>2</td><td>0</td><td>14</td></tr><tr><td>الخادمة</td><td>4</td><td>5</td><td>4</td><td>3</td><td>5</td><td>3</td><td>24</td></tr><tr><td>أحد الإخوة</td><td>2</td><td>3</td><td>5</td><td>3</td><td>6</td><td>7</td><td>26</td></tr><tr><td>المجموع</td><td>85</td><td>93</td><td>50</td><td>46</td><td>27</td><td>27</td><td>328</td></tr></table>				المعتدي	2012		2011		2010		المجموع	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	الأب	38	47	19	22	18	13	157	الأم	22	23	10	7	17	13	92	الخال/العم	5	7	2	1	2	1	18	الجد/الجدة	0	3	0	0	0	0	3	الوالدان معاً	10	3	4	6	1	6	30	زوج الأم	2	0	2	0	0	0	4	زوجة الأب	2	2	4	4	2	0	14	الخادمة	4	5	4	3	5	3	24	أحد الإخوة	2	3	5	3	6	7	26	المجموع	85	93	50	46	27	27	328
المعتدي	2012		2011		2010		المجموع																																																																																										
	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر																																																																																											
الأب	38	47	19	22	18	13	157																																																																																										
الأم	22	23	10	7	17	13	92																																																																																										
الخال/العم	5	7	2	1	2	1	18																																																																																										
الجد/الجدة	0	3	0	0	0	0	3																																																																																										
الوالدان معاً	10	3	4	6	1	6	30																																																																																										
زوج الأم	2	0	2	0	0	0	4																																																																																										
زوجة الأب	2	2	4	4	2	0	14																																																																																										
الخادمة	4	5	4	3	5	3	24																																																																																										
أحد الإخوة	2	3	5	3	6	7	26																																																																																										
المجموع	85	93	50	46	27	27	328																																																																																										

عدد حالات العنف الأسري ضد الطفل المحولة إلى المحاكم بحسب نوع العنف (جسدي، معنوي....) ومصدره (الأب/ الأم/ الأخ....) خلال السنوات الثلاث الماضية (2010، 2011، 2012)

إجراء 2: الاستمرار في العمل على تطوير برامج التوعية بحقوق الطفل																						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه																		
	في طور:	موجود كإجراء																				
		المخطط	المتبع																			
وجود مبادرات رسمية وأهلية لتطوير برامج التوعية بحقوق الطفل					- مبادرات رسمية عن طريق المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة والمجلس الاعلى للتعليم وذلك بإدراج حقوق الطفل بالمناهج التعليمية. - مبادرة المؤسسة بنشر الوعي بحقوق الطفل عن طريق الفعاليات والمنشورات بالمناسبات الدولية والمعارض الخارجية والداخلية.																	
عدد برامج التوعية بحقوق الطفل بحسب الجهة خلال السنوات الثلاث الماضية (2010، 2011، 2012)					- أطلقت المؤسسة القطرية لحماية الطفل والأم، ومنذ عام 2010، ثلاثة برامج للتوعية بحقوق الطفل، هي: 1. برنامج أصدقاء حماية الطفل 2. برنامج أوقفوا الصمت 3. برنامج نشر ثقافة حقوق الطفل بالمراحل التعليمية																	
عدد حملات التوعية بحقوق الطفل (محاضرات/ ندوات/ ورش عمل/ برامج إعلامية...) المنفذة خلال السنوات الثلاث الماضية (2010، 2011، 2012)					تقوم العديد من الجهات الرسمية (مثل وزارة الداخلية والمراكز الصحية والشؤون الاجتماعية، ومركز التأهيل الاجتماعي...الخ) وغير الحكومية (جمعية عيد الخيرية، المدارس التعليمية الخاصة...الخ) بتنظيم مجموعة من الأنشطة التوعوية خلال السنوات الثلاث الماضية، كما يبين الجدول التالي: <table><tr><th>نوع النشاط</th><th>2010</th><th>2011</th><th>العام</th></tr><tr><td>ندوات ومؤتمرات</td><td>2</td><td>10</td><td>21</td></tr><tr><td>ورش عمل ودورات تدريبية</td><td>5</td><td>5</td><td>2</td></tr><tr><td>برامج إعلامية</td><td>2</td><td>-</td><td>20</td></tr></table>	نوع النشاط	2010	2011	العام	ندوات ومؤتمرات	2	10	21	ورش عمل ودورات تدريبية	5	5	2	برامج إعلامية	2	-	20	
نوع النشاط	2010	2011	العام																			
ندوات ومؤتمرات	2	10	21																			
ورش عمل ودورات تدريبية	5	5	2																			
برامج إعلامية	2	-	20																			

ب- الصورة الإحصائية العامة: استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور وضبطاً لها تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا المرأة والطفولة الآتية:

المرأة:

- مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي: بعد تحسن مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي بين تعدادي 2004 و 2010، حيث ارتفعت حصتها في قوة العمل القطرية من 30.3% إلى 36.6%، عادت هذه الحصّة للانخفاض حتى وصلت إلى 33.5% عام 2013⁽¹⁸⁾. ولعل أبرز أسباب هذا التراجع يكمن في طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمهن التي ترغب النساء القطريات العمل فيها، حيث تتناقص تدريجياً الحاجة إلى عمل القطريات في التربية والتعليم والأنشطة الكتابية وما شابهها من الأنشطة التي تجذب المرأة القطرية للعمل فيها. وهذا هو في الغالب السبب الرئيسي لتزايد بطالة الإناث القطريات اللواتي تتخرج أعداد متزايدة منهن من الجامعات كل عام وترغب في العمل في مهن وأنشطة اقتصادية محددة. والجدول رقم (16) يبين الحجم الكبير للمتعلّلات القطريات مقارنة بالمتعلّلين

الذكور، كما يبين أن النسبة الأكبر من المتعطلات هي في الفئة العمرية 15-24 سنة (وتتضمن السن المرجح للتخرج من الجامعة) بينما النسبة الأكبر من المتعطلين الذكور في الفئة العمرية 25-34 سنة.

الجدول (16): المتعطلون القطريون حسب النوع والفئة العمرية لعام 2013

الفئة العمرية	ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
15-24	141	22.5	485	77.5	626	100
25-34	181	36.2	319	63.8	500	100
35-44	44	25	132	75	176	100
45-54	0	0	30	100	30	100
المجموع	366	27.5	966	72.5	1332	100

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2013.

ومما يؤدي إلى زيادة نسبة المتعطلات هو أن معظمهن يرغبن في العمل في القطاع الحكومي. فقد أظهرت نتائج مسح القوى العاملة بالعينة للربع الثاني من عام 2013 أن 23.6% فقط من المتعطلات القطريات عبّرن عن رغبتهم بالعمل في القطاع الخاص (مقابل 29% من الذكور).

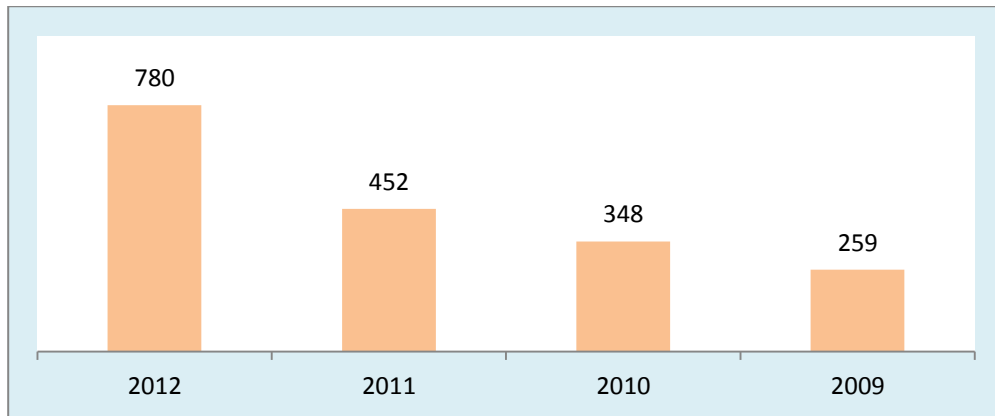
ويهدف زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، تتم دراسة أشكال جديدة من العمل، كالعمل الجزئي لساعات محددة (ولاسيما للأم العاملة) والعمل الافتراضي (عن بعد، بحيث تتمكن المرأة من العمل وهي في منزلها). وقد قطعت التجارب في هذه المجالات أشواطاً تبشر بإمكانية تطبيق مزيد من المرونة في طرق عمل المرأة، بحيث تتمكن من المواءمة بين عملها ومسؤولياتها الأسرية.

- مشاركة المرأة في الحياة العامة: تزداد مشاركة المرأة القطرية في الحياة السياسية والعامة مع تقدم مشاركة القطريين بوجه عام. وقد تولت سيدة قطرية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الوزارة الجديدة التي شكلت في يونيو 2013. كما فازت إحدى السيدات القطريات بعضوية المجلس البلدي للمرة الثالثة على التوالي. وفي الدورة الرابعة لانتخابات

المجلس حصلت السيدة الفائزة في إحدى الدوائر على أعلى نسبة من أصوات الناخبين، الأمر الذي يشير إلى حصول تقدم ملموس في نظرة المجتمع القطري لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة للدولة. وتتولى سيدات قطريات رئاسة الجامعة ووكالتها، وإدارة عدد كبير من مؤسسات العمل الاجتماعي والخيري. كما تتزايد أعداد النساء القطريات العاملات في مجالات الأدب والفن وغيرها.

- **مواجهة العنف ضد المرأة:** تؤكد استراتيجية التماسك الأسري وتمكين المرأة 2016-2011 على مواجهة العنف الأسري، بما في ذلك العنف ضد المرأة. وقد أنشئ في دولة قطر عدد من المؤسسات التي تعمل على حماية المرأة من العنف، أهمها: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، والمؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل، والمؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر، ودار الأمان لإيواء المتعرضات للعنف. وعلى الرغم من ضغط العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية التي تعيق وصول جميع حالات العنف الأسري إلى المؤسسات المعنية، فإن الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات تتزايد باطراد. وعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الحالات التي قدمت فيها المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل خدمات مختلفة للنساء من 259 حالة عام 2009 إلى 780 حالة عام 2012، كما يبين الشكل (21).

الشكل (21): عدد حالات الحماية التي تقدمها للنساء المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل حسب السنوات



المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل المجتمع المدني، يونيو 2013

الطفولة:

- الحجم والتوزيع العمري: وفقاً للجدول رقم (17) بلغ عدد الأطفال بعمر (0-14) سنة 274 ألف طفل، وهم بذلك يشكلون حوالي 15% من إجمالي سكان الدولة. ويلاحظ وجود تقارب ملحوظ في نسبة الأطفال الذكور والإناث من مجموع السكان، حيث يمثل الذكور (7.7%) والإناث (7.3%) من هذا المجموع.

الجدول (17): التوزيع العمري للأطفال لعام 2012

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
0	10789	10558	21347
4-1	43199	40915	84114
9-5	47508	45312	92820
14-10	38968	36758	75726
مجموع الأطفال	140464	133543	274007
نسبة الأطفال من مجموع السكان	7.7	7.3	14.9
مجموع سكان الدولة = 1832903			

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية 2012، فصل السكان، يوليو 2013.

- نسبة التطعيمات الأساسية: بصفتهم دعامة من دعائم الأسرة والمجتمع، يلقي الأطفال في دولة قطر رعاية صحية خاصة، حيث تقوم الوحدات الطبية في الدولة بتقديم الخدمات الصحية المختلفة لهم بما في ذلك التطعيمات الأساسية خلال العام الأول من العمر، كما يبين الجدول رقم (18).

الجدول (18): نسبة التغطية بالتطعيمات الأساسية خلال العام الأول من العمر للفترة 2006-2011

نسبة التغطية %						نوع التحصين والتطعيم
2011	2010	2009	2008	2007	2006	
97	97	98	98	96	100	درن (بي . سي . جي)
93	96	98	97	97	95	قطرات شلل الأطفال (جرعة ثالثة)
92	95	99	97	94	96	ثلاثي (جرعة ثالثة)
92	95	99	97	94	96	التهاب الكبد الفيروسي (ب) (جرعة ثالثة)
100	98	100	95	92	98	الحصبة / الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية (جرعة ثالثة)
94	95	99	97	94	96	هيموفيلس انفلونزا (جرعة ثالثة)
100	97	100	94	92	98	تطعيم للجديري
98	95	99	91	90	91	المكورات الرئوية

المصدر: - جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2010، فصل الصحة، يناير 2012، وبيانات عام 2011 لم تنشر بعد.

- توسع الفرص التعليمية: لعب قانون إلزامية التعليم في دولة قطر دوراً كبيراً في ازدياد فرص التعليم للأطفال من الجنسين، فارتفعت مستويات الالتحاق به، ليسجل مستوى القيد في التعليم الابتدائي ارتفاعاً متواصلاً للذكور والإناث في السنوات الأخيرة، حيث، وبحسب الجدول رقم (19)، وصل معدل القيد الصافي للمرحلة الابتدائية عام 2011 إلى 92.1% للإناث و91.3% للذكور.

الجدول (19): معدل القيد الصافي للمرحلة الابتدائية حسب النوع والسنوات

السنة	الجنس	القيد الصافي	نسبة الإناث للذكور
2008	الإناث	92.7	106.2
	الذكور	87.3	
2009	الإناث	93.2	101.4
	الذكور	91.9	
2010	الإناث	94	103.0
	الذكور	91.2	
2011	الإناث	92.1	100.8
	الذكور	91.3	

المصدر: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وجهاز الإحصاء، المرأة والرجل في دولة قطر (صورة إحصائية)، 2012.

ويلاحظ من الجدول رقم (19) أن نسبة الإناث للذكور تتجاوز الـ 100%، وهو ما يشير إلى أن المنظومة التعليمية القطرية استطاعت توفير فرص تعليمية متساوية للذكور والإناث دون تمييز بينهما، وذلك عملاً بمضمون المادة (49) من دستور البلاد، والتي تنص على حق التعليم للجنسين.

- توفير الدعم والحماية للأطفال: تحظى قضايا حماية الأطفال في دولة قطر بعناية مؤسساتية، بل وحتى مجتمعية خاصة. ويتجلى هذا الاهتمام في تعدد المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية الداعمة للطفولة، ولاسيما لمن يتعرضون لسوء المعاملة. فبالإضافة إلى مركز الاستشارات العائلية ومؤسسات المجتمع المدني، تقوم مؤسسات حكومية، مثل المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، بتوفير مجموعة من الخدمات للأطفال الذين يتعرضون لمختلف أنواع العنف، كما هو مبين في الجدول رقم (20).

الجدول (20): أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والنوع والسنوات

مجالات الحماية	2009			2010			2011			2012		
	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
اجتماعي	58	38	96	71	43	114	66	51	117	114	93	207
قانوني	3	3	6	3	5	8	4	11	15	36	37	73
اقتصادي	1	2	3	2	3	5	3	2	5	3	1	4
تعليمي	17	15	32	160	102	262	93	59	152	312	123	435
صحي	13	4	17	22	23	45	36	19	55	98	36	134
المجموع	92	62	154	258	176	434	202	142	344	563	290	853

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012، فصل المجتمع المدني، يونيو 2013.

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الرابعة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال المرأة والطفولة هي:

- البحث عن أشكال مرنة لعمل المرأة تتيح لها المواءمة بين المسؤوليات الأسرية والعمل.
- التوسع في دور الحضانة ورياض الأطفال ولاسيما في أماكن العمل، والحد من الاعتماد على الخادמות في تربية الأطفال.
- القضاء على مختلف أوجه العنف ضد الأطفال.
- التوسع في بناء دور حضانة ورياض للأطفال.

ثالثاً) أولويات المرحلة الخامسة

تم تحديد أولويات المرحلة الخامسة (أكتوبر 2013- أكتوبر 2014) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية استناداً إلى التحديات المشار إليها أعلاه. بناءً عليه، فإن أولويات المرحلة الخامسة في مجال المرأة والطفولة هي:

- تشجيع إنشاء الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة.
- العمل على إصدار التشريعات الخاصة بالعمل الجزئي للمرأة، وإقرار تجربة "المكاتب الافتراضية" (العمل من المنزل لصالح المؤسسات المختلفة).
- العمل على فتح المزيد من مراكز طوارئ الأطفال عبر مختلف مناطق الدولة
- القضاء على مختلف أوجه العنف ضد الأطفال

المحور السادس

المسنون

وذوو الإعاقة

يشتمل هذا المحور على بعدين أساسيين، هما:

- ❖ المسنون
- ❖ ذوو الإعاقة

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي الآليات والوسائل المناسبة لتشجيع المسنين (القادرين على العمل) على إنشاء وتطوير أعمال خاصة بهم؟
- وكيف يمكن تشجيع مؤسسات العمل على قبول الأشخاص ذوي الإعاقة؟
- وقد شكلت الإجابة عن هذه الأسئلة الأساس الذي بموجبه تم تحديد أولويات المرحلة الرابعة من حيث الأهداف والإجراءات الخاصة بهذا المحور.
- أما أهم الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:
- تمكين المسنين وتوسيع مشاركتهم المجتمعية
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد بيئة عمل تمكينية وتطويرها لإدماجهم في قوة العمل والمجتمع

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة، وتحديد أولويات المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال المسنين وذوي الإعاقة.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

المسنون				الهدف: تمكين المسنين وتوسيع مشاركتهم المجتمعية		
إجراء 1: متابعة تحقيق مشاركة فعالة للمسنين في التنمية، وإشراكهم في قوة العمل وتوظيف خبراتهم في البناء الاقتصادي						
المؤشر المستهدف		واقعه الفعلي			مضمونه	
		موجود كإجراء في طور:				
		الوقت	الرقم	النسبة		
وجود آليات لمتابعة مشاركة المسنين في التنمية وتوظيف خبراتهم في مجالات العمل المختلفة					• تضمنت استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية للفترة 2011 – 2016- وزارة الشؤون الاجتماعية، عدة آليات لمتابعة مشاركة المسنين في التنمية وتوظيف خبراتهم في مجالات العمل المختلفة.	
عدد المسنين الذين يشاركون في قوة العمل ونسبتهم إلى مجموع المسنين (60 سنة فأكثر) لعام 2012					بناءً على بيانات الهيئة العامة للتقاعد والمعاشات، بلغ عدد المسنين الذين يشاركون في قوة العمل 584 مسناً. وبهذا تكون نسبة المسنين الذين يشاركون في قوة العمل نحو 2.5% من مجموع المسنين (60 سنة فأكثر) البالغ عددهم (22972) مسناً، وذلك وفقاً لبيانات مسح القوى العاملة لعام 2012م، مع الأخذ بالاعتبار أن هناك عدداً من المسنين الذين يمارسون نشاطات اقتصادية دون تسجيلها لدى الجهات المختصة.	
إجراء 2: الاستمرار في تفعيل مشاريع قطاع الحماية الاجتماعية للمسنين						
وجود آليات لتفعيل مشاريع قطاع الحماية الاجتماعية للمسنين					• تضمنت استراتيجية التنمية الوطنية 2011 – 2016، عدة آليات لتفعيل مشاريع قطاع الحماية الاجتماعية للمسنين.	
وجود رضى بشأن كفاية المشاريع المذكورة وفعاليتها					• لم تقدم أية شكاوى أو ملاحظات من قبل المسنين حول هذه المشاريع.	
مشاريع الحماية الاجتماعية للمسنين التي نفذت خلال عامي 2011 و 2012					• المشروع (2.5): مراجعة شاملة لنظام المعاشات التقاعدية، حيث حدد المسنون ضمن الفئات المستفيدة . • المشروع رقم (4): تحقيق مشاركة إيجابية للمسنين في قوة العمل والمساهمة بخبراتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	
إجراء 3: متابعة تحقيق مشاركة فعالة للمسنين في الحياة الاجتماعية والادبية والثقافية في الدولة						
وجود آليات لتفعيل المشاركة المذكورة					• استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية 2011-2016. • الاستراتيجية العامة للمؤسسة القطرية لرعاية المسنين. • استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية- المشروع رقم (4) الخاص بالمسنين. • الاستراتيجية العامة للأسرة 2010م.	
عدد المسنين الذين يشاركون في نشاطات مختلفة (الصيد بالصقور، مسابقات شعرية...وما شابه).					شارك عدد من كبار السن في مهرجان قطر الدولي الرابع للصيد بالصقور والصيد لعام 2012م، حيث بلغ عددهم 12 مشاركاً و 6 منظمين. تعنى وزارة الثقافة والفنون والتراث بتفعيل الأنشطة الأدبية والثقافية من خلال مشاركة جميع أفراد الأسرة. ولا توجد إحصائية معينة تدل على عدد المسنين المشاركين في الأنشطة المذكورة.	

إجراء 4: الحرص على تفعيل دور البحوث في ايجاد حلول مقترحة للدمج الاجتماعي للمسنين في المجتمع القطري						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		مضمونه			
	موجود كإجراء في طور:	ملاحظات				
وجود بحوث أو دراسات حول الدمج الاجتماعي للمسنين						يشرف المجلس الأعلى لشؤون الأسرة على إنجاز دراسة حول المسنين، كما أنجزت المؤسسة القطرية لرعاية المسنين دراسة ميدانية حول الموضوع المذكور.
البحوث والدراسات المنجزة حول الدمج الاجتماعي للمسنين بحسب الموضوع والجهة المنفذة	م	موضوع الدراسة	الجهة	ملاحظات		
	1	أوضاع المسنين واحتياجاتهم في المجتمع القطري: دراسة ميدانية	المؤسسة القطرية لرعاية المسنين	ومن المتوقع أن تنجز خلال الشهرين القادمين		
	2	اتجاهات المسنين حول واقع الخدمات المقدمة لهم	المجلس الأعلى لشؤون الأسرة			
إجراء 5: متابعة الجهات المجتمعية المختصة في تقديم خدمات أفضل وأسرع للمسنين						
وجود متابعة من قبل المؤسسة القطرية لرعاية المسنين للخدمات المذكورة						تتواصل المؤسسة القطرية لرعاية المسنين مع جميع الجهات ذات العلاقة بالمسنين ويتم تزويدها بالخدمات والبرامج والأنشطة سنوياً، كما تتعاون هذه الجهات فيما بينها في بعض الأنشطة والفعاليات.
وجود آليات لمتابعة الخدمات الصحية للمسنين						- الاستراتيجية الوطنية للرعاية المستمرة (مشروع رقم 3.1). - الاستراتيجية العامة للمؤسسة القطرية لرعاية المسنين. - الاستراتيجية العامة للأسرة 2010 م .
الخدمات التي تقدمها الجهات المختلفة للمسنين (ماعدات الخدمات الصحية)	- تقدم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خدمات الضمان الاجتماعي للمسنين، وتؤمن السكن لذوي الحاجة منهم، وتشجعهم على إنتاج المأكولات الشعبية والحرف اليدوية، والمشاركة باليوم الوطني في درب الساعي. كما تنظم الوزارة الندوات والمؤتمرات وورش العمل لمناقشة القضايا المتعلقة بالمسنين والبرامج والأنشطة المختلفة لدعمهم، وتلبية احتياجاتهم. كما تقوم الوزارة بتقديم خدمات إضافية للمسنين، كتوفير الأجهزة وغيرها من المستلزمات التي يحتاجونها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة. وقد خصص برنامج سنوي لذلك تحت مسمى "دعم الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين"، والذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لكبار السن. وقد نفذ هذا البرنامج خلال الأعوام (2012-2013، 2013-2014)، كما أنه مدرج ضمن الخطة لعام (2014-2015). - وتقدم دار الإتماء الاجتماعي برنامج "بادر وأنت قادر" لدعم المشاريع الصغيرة للمسنين. - وتقدم المؤسسة القطرية لرعاية المسنين المساعدات العينية للمسنين، وبرنامج الرعاية النهارية في المؤسسة والرعاية المنزلية في المنازل، والبرامج والأنشطة الترفيهية. وتعمل على دمج المسنين في المجتمع من خلال الرحلات والزيارات والمشاركة في المناسبات الدينية والوطنية، وتنظم الندوات والمؤتمرات وورش العمل لمناقشة أوضاعهم واحتياجاتهم، وتستضيف من لا عائل لهم من المسنين والمسنات.					

الهدف: تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد بيئة عمل تمكينية وتطويرها لإدماجهم في قوة العمل والمجتمع				ذوو الإعاقة	
إجراء 1: العمل على إنجاز قاعدة البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الدولة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه	
	الوقت	موجود كإجراء في طور:			
		السرعة	الجدول		
وجود توجه لإنشاء قاعدة بيانات وطنية حديثة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة				• بدأت إدارات وزارة الشؤون الاجتماعية ذات الاختصاص (إدارة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، إدارة نظم المعلومات، إدارة الشؤون المالية والإدارية) بوضع الإجراءات التنفيذية اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات وطنية حديثة تشتمل على كافة المعطيات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وحصر البيانات المتوافرة في مسح الإعاقة من جميع النواحي بما يساهم في رفع مستوى الأداء ومستوى الخدمات المقدمة لهؤلاء الأشخاص. ومن المتوقع الانتهاء من ذلك في عام 2014م.	
وجود خطة أو برنامج خاص بتطوير آليات التعاون والتشبيك مع المراكز الصحية والمستشفيات بهدف رصد الحجم الحقيقي لجميع حالات الإعاقة في الدولة، ولاسيما إعاقات الإناث.				• هناك توجه لتطوير آليات التعاون والتشبيك مع المراكز الصحية والمستشفيات في إطار قاعدة البيانات الوطنية الحديثة التي يجري العمل على إنشائها.	
نسبة حالات الإعاقة التي تم تسجيلها عام 2012 في المراكز الصحية والمستشفيات إلي مجموع المعافين المسجلين رسمياً في العام ذاته				• وفقاً للمجموعة الإحصائية الصادرة عن جهاز الإحصاء عام 2012 (فصل ذوو الاحتياجات الخاصة)، فقد بلغ عدد الأشخاص ذوو الإعاقة الذين تم تسجيلهم في مستشفى الرملة التابع لمؤسسة حمد الطبية 1468 معاقاً، أي بنسبة 21% من مجموع المعافين في قطر والبالغ عددهم 6942.	
إجراء 2: وضع خطة عمل لبناء قدرات الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير الموارد المرتبطة بتوظيفهم					
وجود تدابير أو برامج أو خطط لدعم قدرات الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتوسيع دائرة مشاركتهم الاجتماعية والثقافية والرياضية				• بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالدولة، تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على تنفيذ مشروع الحماية الاجتماعية. ويهدف هذا المشروع إلى بناء بيئة عمل تمكينية بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة لتحسين أوضاعهم وإدماجهم في المجتمع، وذلك من خلال جمع بيانات عنهم والعمل على تطبيق القانون رقم 2 لسنة 2004 الخاص بهم، وزيادة الوعي بالقوانين الخاصة بوضعهم في أماكن العمل، وتنمية قدرات جديده للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية لتوظيفهم وتحديد وتطوير الموارد المتعلقة بهذا التوظيف (كالأدلة الإرشادية بشأن توظيف الاشخاص ذوي الإعاقة).	
نسبة المعافين الذين حصلوا على وظيفة من مجموع المعافين الباحثين عن عمل خلال عام 2012				• أفادت إدارة تنمية القوى العاملة بوزارة العمل بأن عدد الأشخاص المعافين الذين حصلوا على وظيفة خلال عام 2012م بلغ 29 من أصل 151 شخصاً معاقاً كانوا يبحثون عن عمل ومسجلون رسمياً في سجلات الإدارة خلال العام المذكور، أي بنسبة وصلت إلى 19.8%.	

إجراء 3: وضع خطة تدريبية وتحديد مراكز التدريب والتأهيل المناسبة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه	
	موجود كإجراء				
	في طور:				
	التأهيل	التدريب	التوظيف		
وجود توجه لإنشاء مراكز تدريب خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة				هناك توجهات لإنشاء (3) مراكز تدريبية ضمن قطاع الحماية الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك ضمن المشروع الثالث من مشاريعها (زيادة استقلالية الأشخاص المعرضين للمخاطر ودمجهم بالمجتمع) وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال، هناك توجه لإنشاء مركز لتأهيل وتدريب ذوي الإعاقة الذي يتوقع الانتهاء منه عام 2016م.	
وجود برامج تدريبية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز التدريب القائمة حالياً لتمكين هذه الشريحة الاجتماعية من دخول سوق العمل				- تقدم معظم المراكز ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة برامج ودورات تدريبية تهدف لتمكين هذه الشريحة الاجتماعية من دخول سوق العمل. ومن بين هذه المراكز يمكن ذكر الآتية: - <u>مركز الشفلح</u>: لدى هذا المركز أربعة برامج تدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة، هي: برنامج التأهيل للبنين، وبرنامج التأهيل للبنات، وبرنامج التشغيل، وبرنامج الأنشطة. - <u>المركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم</u>: نظم هذا المركز خلال عام 2012 (34) دورة تدريبية لذوي الإعاقة السمعية. - <u>معهد النور للمكفوفين</u>: يتوافر في هذا المعهد برنامج "متعدي الإعاقة". ويسعى المعهد من خلال هذا البرنامج إلى تقديم خدمات متكاملة بهدف مساعدة الأفراد ذوي الإعاقة البصرية على تحقيق أقصى درجة من الاستقلالية الذاتية والمهنية والاجتماعية التي تتيح لهم القدرة للحصول على فرص عمل مناسبة و تحقيق النجاح والتقدم الوظيفي . . - <u>مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين</u>: بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة، نظم هذا المركز خلال عام 2012 (54) فعالية تتعلق بتمكين ذوي الإعاقة البصرية من دخول سوق العمل. - <u>الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة</u>: أقامت هذه الجمعية دورات خاصة بتأهيل وإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وشاركت في العديد من الدورات والفعاليات التي تقيمها مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني داخل الدولة وخارجها. - إضافة إلى ما ذكر، فقد التحق (64) شخصاً من ذوي الإعاقة خلال عام 2012م بدورات تدريبية عامة أقامها معهد التنمية الإدارية حول حقوق وواجبات الموظف العام، وإدارة الذات، ومهارات التعامل مع الآخرين، وتنمية المهارات الإدارية الأساسية.	
عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين التحقوا بأنشطة ودورات تدريبية تناسبهم خلال عام 2012	الجهة		عدد الملحقين		
	معهد التنمية الإدارية		64		
	المركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم		1389		
	مركز الشفلح		246		
	معهد النور للمكفوفين		35		
	الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة		20		
	مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين		175		
المجموع		1929			

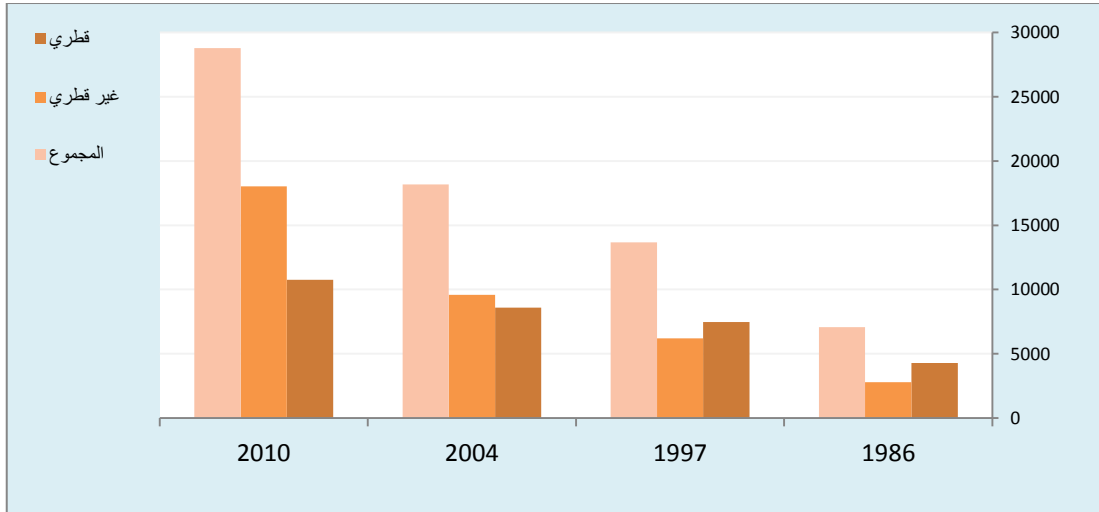
ب- الصورة الإحصائية العامة: استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور وضبطاً لها تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة الآتية:

المسنون:

- تطور أعداد المسنين: أدى تطور الخدمات الصحية وتحسن الظروف البيئية في دولة قطر إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة وزادت أعداد المسنين خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فبحسب نتائج التعدادات السكانية، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 73.5 سنة عام 1986 إلى 74.7 سنة عام 1997، وإلى 75.6 سنة عام 2004، ثم إلى 78.4 سنة عام 2010⁽¹⁹⁾.

وبهذا زادت أعداد المسنين (60 سنة فما فوق⁽²⁰⁾) من 6722 شخصاً عام 1986 إلى 12658 عام 1997، وإلى 18170 عام 2004، ثم إلى 28786 عام 2010. وارتفع عدد المسنين القطريين خلال التعدادات السكانية الأربعة المذكورة من 4053 شخصاً إلى 7238، وإلى 9607، ثم إلى 10756 شخصاً في تعداد عام 2010. والشكل رقم (22) يبين التزايد المذكور في أعداد المسنين خلال التعدادات الأربعة

الشكل (22): أعداد المسنين في دولة قطر (60 سنة فأكثر) حسب الجنسية خلال التعدادات السكانية



المصدر: مجلس التخطيط وجهاز الإحصاء، نتائج التعدادات السكانية 1986، 1997، 2004، 2010.

وبما أن العمر المتوقع عند الولادة للإناث هو بوجه عام أعلى من مثيله لدى الذكور، فقد كانت نسبة تزايد عدد المسنات القطريات خلال الفترة المذكورة أعلى من مثيلها لدى الذكور.

ومن المؤشرات الإيجابية أن معدل المشاركة الاقتصادية للمسنين القطريين في تزايد مستمر. فقد ارتفع هذا المعدل (للفئة العمرية 60 سنة فما فوق) من نحو 19% عام 2007 إلى أكثر من 26% عام 2012، وقد شمل ارتفاع معدل المشاركة حتى الفئة العمرية 65 سنة فأكثر كما بينين الجدول (21) التالي:

الجدول (21): معدل المشاركة الاقتصادية للمسنين القطريين 2007-2012

الفئة العمرية	64-60	65+
2007	12.9	6
2008	13.5	4.9
2009	18.8	7.3
2011	16.9	6
2012	17.6	8.5

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام 2012

وتواكب المؤسسات المعنية برعاية المسنين هذا التزايد في أعداد المسنين بتقديم مزيد من الخدمات. فالمؤسسة القطرية لرعاية المسنين تقدم خدمات الإقامة والرعاية الصحية والاجتماعية للمسنين داخل المؤسسة (الرعاية النهارية) وخدمات الزيارات المنزلية (برنامج الرعاية المنزلية لكبار السن)، كما تقدم مساعدات عينية للمسنين المحتاجين (أسرة، كراسي متحركة..)، ورحلات وبرامج ترفيهية وغيرها. وتتابع دار الإنماء الاجتماعي مشاركة المسنين في التنمية عبر عدد من الأنشطة والبرامج التي تدرهم على إنتاج بعض السلع وتساعدهم على تسويقها. كما أن إدارة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة الشؤون الاجتماعية، التي اندمجت مؤخراً مع وزارة العمل، تشرف على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالمسنين وتطور وتنفذ البرامج والخدمات اللازمة لرعايتهم. وتقدم مستشفى الرميلة الخدمات الصحية اللازمة للمسنين، سواء داخل المستشفى أم من خلال الزيارات الدورية للمنازل.

الأشخاص ذوو الإعاقة:

- نسبة انتشار الإعاقة: بحسب أحدث البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء لعام 2012 بلغ مجموع المعاقين في دولة قطر 6,942 معاقاً ومعاقة، حيث يشكل القطريون 56.7% من مجموع الحالات المذكورة وغير القطريين 43.3%. أما بالنسبة لتوزيع ذوي الإعاقة حسب النوع، فإن الإناث يشكّلن 38.7% من إجمالي المعاقين مقابل 61.3% للذكور.

وبحسب الجدول رقم (22)، تراجعت نسبة الإعاقة في دولة قطر من 0.9% عام 2004 إلى 0.4% عام 2012. وبدورها انخفضت نسبة الإعاقة بين القطريين من 2.1% عام 2004 من مجموع السكان القطريين إلى 1.5% عام 2012، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بمثيلتها على المستوى الدولي التي تبلغ حوالي 10%. وفي الوقت ذاته، يلاحظ أن نسبة الإعاقة لدى القطريين هي أقل من مثيلتها لدى القطريين. وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة الأعراف السائدة في المجتمع القطري، والتي لا تشجع على تسجيل جميع حالات الإعاقة، ولاسيما إعاقات الإناث.

الجدول (22): النسبة المئوية لانتشار الإعاقة حسب النوع والجنسية والسنوات

السنة	قطريون			غير قطريين			مجموع السكان	
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث
2004	2.6	1.7	2.1	0.4	0.7	0.5	0.8	1.1
2005	2.2	1.4	1.8	0.3	0.5	0.4	0.6	0.8
2006	1.7	1.1	1.4	0.2	0.4	0.2	0.4	0.6
2007	1.6	1.1	1.3	0.2	0.4	0.2	0.4	0.7
2008	1.8	1.2	1.5	0.2	0.4	0.2	0.3	0.7
2009	1.7	1.2	1.4	0.1	0.3	0.2	0.3	0.6
2010	1.4	1.2	1.3	0.2	0.6	0.3	0.3	0.8
2011	1.3	1.1	1.2	0.2	0.6	0.3	0.3	0.8
2012	1.8	1.2	1.5	0.2	0.3	0.2	0.3	0.6

المصدر: - جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

www.qix.gov.qa -

- المسجلون في مراكز ذوي الإعاقة حسب النوع والمركز: وفقاً للجدول رقم (23) بلغ عدد مراكز ذوي الإعاقة في الدولة 13 مركزاً. وقد انتسب حوالي 66% من مجموع ذوي الإعاقة إلى الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، و 10.2% إلى مركز الشفاح، و 7.3% إلى

معهد النور للمكفوفين، وتوزعت النسب المتبقية على المراكز الأخرى.

الجدول (23): المسجلون في مراكز ذوي الإعاقة حسب النوع والمركز لعام 2012

المركز	ذكور	إناث	المجموع
الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة	2,754	1,799	4,553
مركز الشفلح	446	259	705
مجمع التربية السمعية	42	35	77
معهد النور للمكفوفين	265	240	505
مركز الدوحة العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة	55	28	83
مدرسة التمكن الشاملة	38	19	57
المركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم	170	88	258
الاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة	230	97	327
مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين	105	69	174
مركز ستيب باي ستيب	23	10	33
مركز قطر للتوحد	65	23	88
مركز فرح لذوي الاحتياجات الخاصة	18	11	29
مركز أوميغا	45	8	53
مجموع	4,256	2,686	6,942

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية 2012، فصل ذوي الاحتياجات الخاصة، يوليو 2013

- الحالة التعليمية والعملية للأشخاص ذوي الإعاقة: وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010، فقد بلغت نسبة المتعلمين 67.3% للذكور و48.4% للإناث من مجموع القطريين ذوي الإعاقة، و 87.8% و 81.6% على التوالي من الوافدين ذوي الإعاقة. وتعد هذه النسب عالية نسبياً، رغم الأوضاع الصحية والاجتماعية الصعبة التي تواجه ذوي الإعاقة.

أما بالنسبة للحالة العملية ، فقد بينت نتائج تعداد عام 2010 بأن نسبة القطريين من الذين يعملون فعلاً هي 5.9% من مجموع القطريين ذوي الإعاقة معظمهم يتركز في الفئات العمرية 25 – 44 سنة.

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الرابعة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال المسنين وذوي الإعاقة هي:

- متابعة تنفيذ المشاريع الخاصة بالمسنين في قطاع الرعاية الاجتماعية في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 والتأكد من إنجازها في الوقت المحدد.
- مواصلة التأكيد على احترام كبار السن من قبل جميع أفراد الأسرة، والاستفادة من خبراتهم في التنشئة الاجتماعية وترسيخ القيم الأصيلة في المجتمع.
- ضرورة وجود قاعدة بيانات وطنية حديثة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- تأمين المزيد من فرص العمل المناسبة للمعاقين.

ثالثاً) أولويات المرحلة الخامسة

تم تحديد أولويات المرحلة الخامسة (أكتوبر 2013 - أكتوبر 2014) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية استناداً إلى التحديات المشار إليها أعلاه. بناءً عليه، فإن أولويات المرحلة الخامسة في مجال المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة هي:

- تطوير البيانات الإحصائية والبحوث العلمية في مجال المسنين، وتفعيل دور البحوث في تلبية الاحتياجات المختلفة للمسنين.
- متابعة الجهات المعنية وتشجيعها على تقديم الخدمات التي تساعد المسنين على إنجاز معاملاتهم بسهولة وسرعة.
- الإسراع في وضع خطة أو برنامج خاص بتطوير آليات التعاون والتشبيك مع المراكز الصحية والمستشفيات بهدف رصد الحجم الحقيقي لجميع حالات الإعاقة في الدولة، ولاسيما إعاقات الإناث.
- العمل على تأمين المزيد من فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

الخاتمة

يتطلب تقييم المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر التعرف على دور العوامل المختلفة التي ساعدت على رصد الإنجازات المتحققة والتحديات القائمة، إضافة إلى تحديد التوجهات المستقبلية للسياسة السكانية في مرحلتها الخامسة (2013-2014)، وذلك على النحو التالي:

التقييم العام والتوجهات المستقبلية

أولاً) التقييم العام

أ-تقييم عام لعملية المتابعة الميدانية لإجراءات السياسة السكانية

- **مستوى الأداء العام لمجموعات العمل:** اكتسبت مجموعات العمل الـ 13 المشاركة في متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية خبرات تراكمية وتطبيقية لعبت دوراً إيجابياً في أداء معظم هذه المجموعات في المرحلة الرابعة التي انطلقت في أكتوبر 2012، حيث تمكنت غالبية المجموعات من إنجاز المهام الممنوعة بها في الوقت المحدد وبالجودة المطلوبة. ولعل من بين العوامل التي ساهمت في هذا الأداء المميز للمجموعات هو استقرارها من حيث تشكيلاتها البشرية التي لم تعرف تغيرات ملحوظة، إضافة إلى علاقات التعاون القائمة بينها. فهذه المجموعات لا تعمل منفصلة عن بعضها، بل تتبادل الخبرات والمعلومات والبيانات فيما بينها عند الحاجة.

- **مستوى تعاون الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية مع نقاط الارتكاز:** بات من المعلوم أن نجاح مجموعات العمل في مهامها مرهون أساساً بمدى تعاون الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية معها. وبناءً عليه، تميزت المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية بارتفاع مستوى تعاون الجهات المعنية بالتنفيذ مع نقاط الارتكاز إلى حد كبير، وذلك من حيث تسهيل مهمتها والتفاعل معها إلى أقصى حد ممكن وتقديم الدعم الفني والمؤسسي اللازم، ولاسيما توفير البيانات المطلوبة. ولعل ما يميز المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية هو ازدياد عدد المؤسسات

التي شاركت في توفير البيانات سواء بصفة مباشرة أم غير مباشرة، لتصبح السياسة السكانية برنامجاً وطنياً سيعود على الجميع بالنفع دون استثناء.

• **مستوى جودة البيانات التي تم الحصول عليها:** عموماً، يمكن القول بأن معظم مجموعات العمل تمكنت في هذه المرحلة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية من الحصول على بيانات ذات جودة عالية ودقيقة. وكما كان الأمر بالنسبة للمرحلة الثالثة، تمكنت غالبية المجموعات من تزويد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان ببيانات ذات جودة ترقى إلى مستوى أهمية هذا التقرير الوطني الرابع من نوعه. ويعود هذا الإنجاز إلى طبيعة تركيبة فرق العمل، التي تشكل من المتخصصين في مختلف المجالات، من جهة، ومن جهة ثانية، إلى ارتقاء العمل الإحصائي في الدولة، سواء أكان ذلك فيما يخص مخرجات جهاز الإحصاء أم يخص باقي الوزارات والهيئات والمؤسسات التي أصبح لديها أقسام إحصائية متخصصة. ولم يقتصر عمل المجموعات على توفير البيانات فحسب، بل تعدى ذلك إلى إنتاجها أحياناً، كما هي الحال بالنسبة لفريق التدريب الذي أجرى مسحاً خاصاً بالتطلعات التدريبية للقطريين المتقاعدين.

ورغم ذلك، فإن بعض المجموعات لم تتمكن من تزويد المكتب الفني بالبيانات اللازمة في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة، الأمر الذي اضطر المكتب الفني للعمل على تخطي ذلك من خلال التواصل المستمر مع نقاط الارتكاز والتدخل، حيثما كان ذلك ضرورياً، لتحسين نوعية البيانات المطلوبة.

ب- **تقييم عام لعملية التطبيق الفعلي لإجراءات السياسة السكانية:** يقدم الجدول (24) صورة واضحة عن إجراءات السياسة السكانية المعتمدة في المرحلة الرابعة، ونتائج متابعة هذه الإجراءات. وارتباطاً بذلك، فقد بلغ مجموع عدد الأهداف الخاصة بالمرحلة الرابعة (15) وعدد الإجراءات (50)؛ نفذ منها كلياً أو جزئياً (31) إجراء، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 62%.

الجدول (24): توزيع محاور وأبعاد السياسة السكانية حسب الأهداف والإجراءات

الإجراءات				الإجراءات المعتمدة	الأهداف	المحور وأبعاده
نتائج متابعة الإجراءات						
عدد الإجراءات غير المطبقة	عدد الإجراءات قيد التخطيط	عدد الإجراءات قيد التشريع	عدد الإجراءات المنفذة كلياً أو جزئياً			
السكان والقوى العاملة						
1	1	–	5	7	2	النمو والتركيبية السكانية
–	2	–	3	5	2	القوى العاملة
1	3	–	8	12	4	المجموع
النمو الحضري والإسكان والبيئة						
1	–	–	2	3	1	النمو الحضري
1	–	–	1	2	1	الإسكان
–	1	–	4	5	1	البيئة
2	1	–	7	10	3	المجموع
التعليم والتدريب والشباب						
–	3	–	–	3	1	التعليم
–	1	–	2	3	1	التدريب
–	–	–	3	3	1	الشباب
–	4	–	5	9	3	المجموع
الصحة العامة والصحة الإنجابية						
–	3	–	1	4	1	الصحة العامة
1	–	–	1	2		الصحة الإنجابية
1	3	–	2	6	1	المجموع
المرأة والطفولة						
1	1	–	1	3	1	المرأة
–	–	–	2	2	1	الطفولة
1	1	–	3	5	2	المجموع
المسننون وذوو الإعاقة						
–	–	–	5	5	1	المسننون
–	1	–	2	3	1	ذوو الإعاقة
–	1	–	7	8	2	المجموع
5	14	–	31	50	15	المجموع العام

واستناداً إلى الجدول رقم (24)، يتبين وجود تفاوت في مستويات تنفيذ الإجراءات المعتمدة في برنامج المتابعة الخاص بكل محور من محاور المرحلة الرابعة للسياسة السكانية. وتعدد الأسباب التي تقف خلف هذا التفاوت، كوجود استراتيجية قطاعية مستقلة في هذا القطاع أو ذلك، أو وجود خطة عمل لتطوير قطاع ما، أو وجود توجهات تنظيمية وإدارية تخص بعض القطاعات، إضافة إلى واقع كل محور تجاه منظومة التشريعات الوطنية. ومن أجل تقديم صورة قريبة عن الواقع، لم يُكتف بالإجراءات النوعية ذات الطابع المتغير بتغير الواقع وأولوياته (وهي الإجراءات التي تشكل مادة التقييم الأساسية للمرحلة الرابعة) فحسب، بل تم اللجوء أيضاً إلى المؤشرات الكمية الثابتة التي تقيس حجم التحولات داخل كل قطاع أو محور (وهي المؤشرات الواردة في متن هذا التقرير مع التحليل المناسب لها).

ويمكن تلخيص نتائج متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في المرحلة الرابعة، ولاسيما الإجراءات النوعية، على النحو التالي:

■ **المحور الأول (السكان والقوى العاملة):** عرفت قضايا السكان والقوى العاملة اهتماماً مؤسساتياً خاصاً، ولاسيما بعد انطلاقة استراتيجية قطاع سوق العمل (2011-2016)، مما ساهم في تحقيق نسبة إنجاز مرتفعة وصلت إلى نحو 67% من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة، والبالغ عددها 12 إجراءً.

وأهم الإنجازات التي تحققت في محور السكان والقوى العاملة، هي: تكثيف الدورات التدريبية قبل الزواج وبعده للحفاظ على تماسك الأسرة، وإدراج موضوع الآثار السلبية للطلاق في بعض المواد الدراسية للمرحلة الثانوية، وتوسيع الفرص والمناسبات الهادفة إلى التواصل الاجتماعي بين جميع السكان، والتأكيد على أهمية ربط تخصصات وكفاءات مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل وتدريبهم بما يتناسب مع الوظائف في القطاع الخاص... الخ.

أما الإجراءات التي لا تزال قيد التخطيط، والتي بلغت نسبتها حوالي 25%، فأهمها: وجود خطة متكاملة للتوعية بضرورة تغيير نظرة المجتمع للمطلقات ومساعدتهن على الاندماج في المجتمع، ووجود برامج وحملات توعية للزواج من المطلقات والأرامل، وتوفير الحوافز لشركات القطاع الخاص لتشغيل العمالة القطرية (مثل إعطاء الأولوية في ترسية المناقصات،

التخفيض أو الإعفاء من الضرائب...)، والتشدد في تطبيق الإجراءات والتدابير الهادفة للحد من ظاهرة العمالة الهاربة..الخ.

أما الإجراءات التي لم تنفذ من هذا المحور، والتي بلغت نسبتها حوالي (8%)، فإنها ترتبط عموماً بآطر تنظيمية لها علاقة بمستويات تفاعل القطاع الخاص مع بعض التدابير، ولاسيما تلك التي تتضمن إلزام شركات القطاع الخاص بالعمل على توعية العاملين لديها بالعادات والتقاليد القطرية.

■ **المحور الثاني (النمو الحضري والإسكان والبيئة):** وصلت نسبة الإنجاز في هذا المحور إلى نحو 70% من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة، والبالغ عددها 10.

وأهم الإنجازات التي تحققت في هذا المحور، هي: توفير فرص العمل (بتشجيع الحرف التقليدية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب ..) والخدمات (التعليمية والرياضية والصحية والترفيهية..) في المدن الموجودة خارج الدوحة الكبرى، ومتابعة الحلول المطروحة لتوفير مساكن خاصة للعمالة الوافدة وإقامة المجمعات المناسبة لها، وتوعية المواطنين بأهمية الحد من استهلاك المياه..الخ.

أما الإجراءات التي لا تزال قيد التخطيط، والتي بلغت نسبتها حوالي 10%، فأهمها: وجود مشروع وطني يسعى لزيادة معدل المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات في المناطق السكنية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، ووجود توجه لتوحيد جميع القواعد التنظيمية في قانون المياه الوطني الجديد الذي من شأنه التمهيد لوضع نظام تشريعي متكامل للمياه..الخ.

أما الإجراءات التي لم تنفذ من هذا المحور، والتي بلغت نسبتها حوالي (20%)، فأهمها يتمثل بعدم وجود ما يكفي من الحوافز الهادفة إلى تشجيع المواطنين على قبول الوحدات السكنية المتوسطة والصغيرة، ولاسيما في المجمعات السكنية.

■ **المحور الثالث (التعليم والتدريب والشباب):** وصلت نسبة الإنجاز في هذا المحور إلى نحو 56% من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة، والبالغ عددها 9. ويرتبط مستوى الإنجاز في هذا المحور الحيوي، والذي يلقي رعاية حكومية مستمرة، أساساً بإطلاق مشاريع

استراتيجية التعليم والتدريب 2011-2016، والتي هي قيد التخطيط، يضاف إلى ذلك طبيعة الإجراءات المعتمدة لتقييم قطاع التعليم على وجه الخصوص في المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.

وأهم الإنجازات التي تحققت في محور التعليم والتدريب والشباب، هي: ربط المسار الوظيفي بالتدريب والتأهيل، ووجود برامج لتوظيف القطريين الباحثين عن العمل وتدريبهم بما يؤهلهم للمنافسة في سوق العمل، ودعم الشباب وتحفيزهم على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة..الخ.

أما الإجراءات التي لا تزال قيد التخطيط، والتي بلغت نسبتها حوالي 44%، فإنها ترتبط أساساً بمشاريع استراتيجية قطاع التعليم والتدريب (2011-2016)، وأهمها: وجود توجه للتوسع في التعليم التقني والمهني في النظام التعليمي، والعمل على استحداث هيئة رسمية تعنى بوضع الإطار الوطني للمؤهلات، وتحديد معاييرها ومستوياتها في المسارات الأكاديمية بحيث ترتبط باحتياجات سوق العمل..الخ.

■ **المحور الرابع (الصحة العامة والصحة الإنجابية):** وصلت نسبة الإنجاز في هذا المحور إلى نحو 33% من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة، والبالغ عددها 6.

وأهم الإنجازات التي تحققت من محور الصحة العامة والصحة الإنجابية، هي: وجود برنامج خاص بطب الأسرة في المنظومة الصحية القطرية، والقيام بحملات توعية حول أساليب الوقاية الصحية وقضايا الصحة الإنجابية..الخ.

أما الإجراءات التي لا تزال قيد التخطيط، والتي بلغت نسبتها حوالي 50%، فأهمها: وجود توجه أو خطة لزيادة عدد المراكز الصحية الأولية وإنشاء المستشفيات العامة بحيث تواكب التزايد المستمر في عدد السكان والتوزيع العادل على مناطق الدولة وأحيائها المختلفة، ووجود توجه أو خطة أو برنامج لإنشاء كلية طب في جامعة قطر...الخ.

أما الإجراءات التي لم تنفذ في هذا المحور، فقد بلغت نسبتها حوالي (17%)، ويتمثل أهمها بعدم وجود قاعدة بيانات وطنية خاصة بالصحة الإنجابية ومؤشراتها التي تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي. ولا يعني هذا غياب رعاية مؤسساتية لواقع الصحة، بل وبالعكس يحظى

قطاع الصحة برعاية حكومية ثابتة واهتمام راسخ تدعم بإطلاق استراتيجية الصحة (2011-2016)، والدليل على ذلك النسبة المرتفعة للإجراءات التي لا تزال قيد التخطيط.

■ **المحور الخامس (المرأة والطفولة):** وصلت نسبة الإنجاز في هذا المحور إلى نحو 60% من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة، والبالغ عددها 5.

وأهم الإنجازات التي تحققت من محور المرأة والطفولة، هي: اقتراح ودراسة مبادرات جديدة تدعم المواءمة بين المسؤوليات الأسرية والعمل، وجود توجه لتطوير آليات رصد ظاهرة العنف ضد الأطفال وتوحيد معاييرها على المستوى الوطني..الخ.

أما الإجراءات التي لا تزال قيد التخطيط، والتي بلغت نسبتها حوالي 20%، فأهمها: تطوير الخدمات المساندة للمرأة العاملة وخلق بيئة تساعد على الاستمرار في العمل (مثل الإسراع في استصدار التشريعات الخاصة بتقليل ساعات العمل لمن لديها أطفال أو العمل من المنزل..).

أما الإجراءات التي لم تنفذ في هذا المحور، فقد بلغت نسبتها حوالي 20%، ويتمثل أهمها بعدم وجود دراسة إمكانية احتساب سنوات خدمة الأم بحسب عدد أطفالها.

■ **المحور السادس (المسنون وذوو الإعاقة):** وصلت نسبة الإنجاز في هذا المحور إلى نحو 88%

من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة، والبالغ عددها 8، وهي أعلى نسبة إنجاز قياساً لبقية المحاور التي تمت متابعة تنفيذها في هذه المرحلة. ومما لاشك فيه بأن نسبة الإنجاز المرتفعة هذه تتوافق مع التدابير المؤسسية والمجتمعية التي تم اعتمادها في السنوات الأخيرة تجاه المسنين وذوي الإعاقة. وتتمثل أهم الإنجازات في هذا المحور بالاستمرار في تفعيل مشاريع قطاع الحماية الاجتماعية للمسنين، ومتابعة الجهات المجتمعية المختصة في تقديم خدمات أفضل وأسرع للمسنين، ووضع خطة عمل لبناء قدرات الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير الموارد المرتبطة بتوظيفهم..الخ.

أما الإجراءات التي لا تزال قيد التخطيط، والتي بلغت نسبتها حوالي 12%، فهي: العمل على إنجاز قاعدة البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الدولة.

ثانياً) التوجهات المستقبلية

ستشتمل المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية على توجيهين مستقبليين اثنين، هما:

أ. برنامج المتابعة السنوي (أكتوبر 2013-أكتوبر 2014):

سيركز برنامج المتابعة السنوي في مرحلته الخامسة على جملة من الخطوات، أهمها:

- مناقشة أولويات المرحلة الخامسة وإقرارها: بمناسبة اليوم القطري للسكان في الـ 30 من شهر أكتوبر 2013، والذي سيشارك فيه رؤساء وأعضاء مجموعات عمل متابعة تنفيذ برنامج السياسة السكانية، سيتم عقد ست حلقات نقاشية، للتداول بأولويات المرحلة الخامسة على مستوى الأهداف والإجراءات المناسبة. وعلى ضوء ما يتم تداوله في الحلقات النقاشية المذكورة، سيقوم المكتب الفني بصياغة مبدئية لأولويات المرحلة الخامسة، أي الأهداف والإجراءات بحسب المحاور، وإرسال هذه الأولويات إلى مجموعات العمل -التي يبلغ عددها 13 مجموعة، وهي: النمو والتركيب السكانية، والقوى العاملة، والنمو الحضري، والإسكان، والتعليم، والتدريب، والصحة العامة والإنجابية، والبيئة والتنمية المستدامة، والمرأة، والطفولة، والشباب، والمسنون، وذوو الإعاقة- لتقديم مرئياتها وملاحظاتها حول هذه الأولويات، ثم دعوة رؤساء المجموعات للاجتماع مع خبراء وباحثي المكتب الفني، حيث سيقوم المجتمعون بمناقشة هذه الأولويات، وإقرارها بشكل نهائي.

- إعداد استمارتي التنفيذ والمتابعة: بعد تحديد الأهداف المشار إليها آنفاً وتحويلها إلى مجموعة من الإجراءات والمؤشرات، سيقوم خبراء المكتب الفني بإعداد استمارتين؛ الأولى خاصة بالجهات التنفيذية، والثانية بمجموعات عمل نقاط الارتكاز من أجل تسهيل مهمة متابعة تنفيذ برنامج العمل.

ووفقاً للخطة الزمنية الخاصة بالمرحلة الخامسة، سيتم إرسال برنامج عمل هذه المرحلة، ولا سيما استمارة المتابعة الخاصة بكل مجموعة من مجموعات العمل في الأسبوع الأخير من شهر يناير 2014، حيث سيطلب من رؤساء المجموعات القيام بما يلي:

○ دعوة أعضاء كل مجموعة للاجتماع برئيسها لعرض الاستثمار عليهم وتوزيع المهام فيما بينهم ومتابعة عملهم.

○ البدء بعملية جمع البيانات اعتباراً من أول شهر فبراير 2014.

○ وسيكون آخر موعد لتسليم الاستثمار معبأة للمكتب الفني هو الشهر الخامس من الخامس من العام القادم (مايو 2014).

ب. التقييم الخماسي الأول للسياسة السكانية (أكتوبر 2009-أكتوبر 2014):

انطلاقاً من أن السياسة السكانية للدولة عبارة عن سيرورة متواصلة من صياغة الأهداف وتحقيقها، ثم الانتقال إلى أهداف أخرى أكثر تقدماً، فإن التطبيق العملي لبرنامج عمل هذه السياسية يتطلب، وبصورة دائمة، المراجعة والتعديل والتصويب للنواقص والثغرات والعيوب المحتملة.

بناءً عليه، فإن السياسة السكانية للدولة ستخضع مع نهاية المرحلة الخامسة لعملية مراجعة مستفيضة وتقييم معمق وشامل منذ انطلاقها في أكتوبر 2009 وحتى أكتوبر 2014، أي بعد مضي خمس سنوات على هذه الانطلاقة، وذلك بهدف بلورة آليات عمل جديدة تتناسب مع متطلبات المرحلة الخمسية التالية.

الهوامش والمصادر والمراجع

1. الموقع الإلكتروني لجهاز الإحصاء: www.qsa.gov.qa
2. برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2013.
3. اعتمد هذا التقدير على عدد المقيمين في التجمعات العمالية الكبيرة (7 أفراد فأكثر) أو الصغيرة (أقل من 7 أفراد)، حيث لا يقيم في هذه التجمعات سوى العزاب.
4. جهاز الإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية، أعداد مختلفة.
5. جهاز الإحصاء، تعداد عام 2004 ومسح القوى العاملة بالعينة للربع الثاني من عام 2013.
6. جهاز الإحصاء، تعداد عام 2010، ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2013.
7. المصدر السابق.
8. المصدر السابق.
9. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2013.
10. اللجنة الدائمة للسكان، اتجاهات القطريين نحو العمل في القطاع الخاص، سلسلة دراسات سكانية رقم 17، الدوحة، 2013 ص 57.
11. جهاز الإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010.
12. المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)، التقرير الإحصائي 2011، ص 37.
13. جهاز الإحصاء والمعهد الدبلوماسي، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2011، الدوحة 2012.
14. بيانات عام 2012 لا تنطبق على الدوحة بأكملها، بل على منطقة الموفنيك فقط.
15. قطر للبتروول:

(العنوان: Hydro Aluminium AS & Qatar Petroleum, Qatalum project: Environmental Impact

(Assessment: Main report

(الفصل: Legal Framework and Environmental Protection Criteria.pdf / ص 2-13)

(الرابط: www.qatalum.com/SE/Env/EIA/Pages/EIA-report.aspx)

16. جهاز الإحصاء والمعهد الدبلوماسي، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2011، الدوحة 2012.
17. المجلس الأعلى للصحة، التقرير السنوي 2012، فبراير 2013.
18. جهاز الإحصاء، نتائج تعدادي السكان 2004 و 2010 / وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2013.
19. مجلس التخطيط وجهاز الإحصاء، نتائج التعدادات السكانية / جهاز الإحصاء واللجنة الدائمة للسكان، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، 2010 / المجلس الأعلى للصحة، تقرير الحسابات الصحية الوطنية القطرية، يونيو 2012.
20. تعتمد بعض الجهات مصطلح المسنين لمن هم 65 سنة فما فوق، وتعتمد أخرى 60 سنة فما فوق. وبما أن السن القانوني للتقاعد في دولة قطر هو 60 سنة فقد اعتمدنا هذا السن في مقالنا. علماً بأن النص يتضمن تحليلاً لأوضاع المسنين بحسب الفئات العمرية.